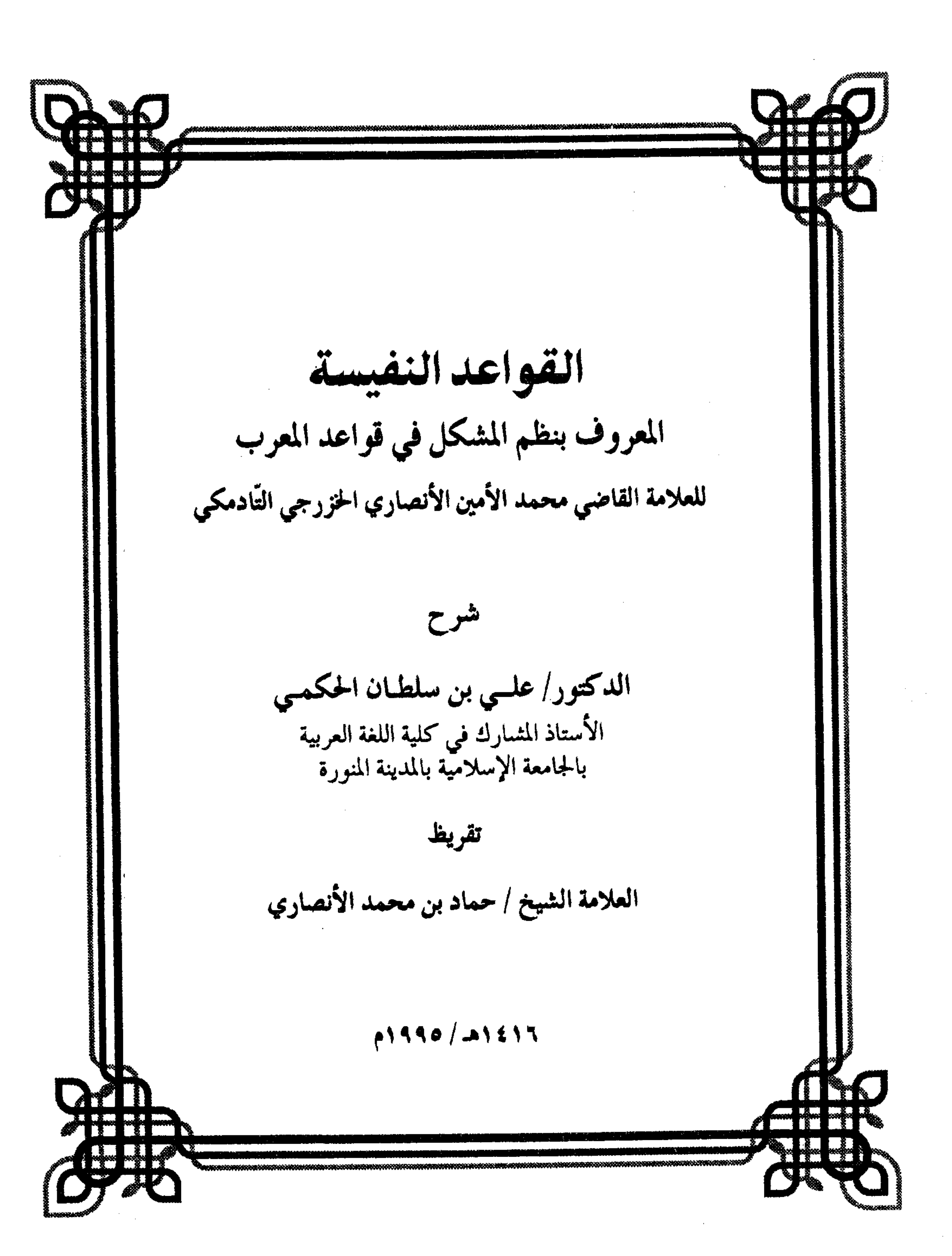


القواعد النفيسة

المعروف بنظم المشكل في قواعد المعرب

للعلامة القاضي محمد الأمين الأنصاري الخزرجي التّادمكي

شرح

الدكتور/ علـي بن سلطـان الحكمـي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

تقريظ

العلامة الشيخ / حماد بن محمد الأنصاري

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م

ⓗ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الداه مكي ، محمد الأمين الأنصاري

القواعد النفيسة المعروف بنظم المشكل في قواعد المعرب / شرح علي بن سلطان الحكمي .- المدينة المنورة.

... ص ؛ .. سم

ردمك ٣-٠٨-٦٤٩-٩٩٦٠

١- اللغة العربية - النحو أ- الحكمي ، علي بن سلطان (شارح)

ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٦/٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٦/٢٠١٢

ردمك : ٣-٠٨-٦٤٩-٩٩٦٠

القواعد النفيسة

المعروف بنظم المُشْكِل في قواعد المعرب

للعلاَّمة القاضي

محمَّد الأمين الأنصاري الخزرجي الدادمكي

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

طبع ونشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧


بسم الله الرحمن الرحيم



تقريـــــــظ

تقـريظ

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه ثقتي وعليه اتكالي

الحمـد لله رب العالمين والصـلاة والسلام على نبـينا محمـد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ، فـقد اطلعت على المجهود الذي بذله أبو أنـس الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي والخدمة الجليلة التي أخرج بها هذا الشرح على منظومة العم القاضي محمد الأمين الأنصاري الـدادمكي، فوجدته قد وفى بالقصد ووضح ببيـان شافٍ مكنون هذه المنظومة، وكنت اطـلعت على هذا الشرح إبان صـدوره في حلقات بملـحق التراث بجـريدة المدينة النبـوية تحت عنوان (نظم المشكل في قـواعد المعـرب) وهو العنوان الذي اشتـهر به بين العلـماء والدارسين في إفـريقـيـا، ومـا من شك أن العنوان الذي اختـاره الناظم أدق وأشمل؛ فهذه القواعد لم يقتصر فيها القاضي محمد الأمين الأنصاري على إعراب مشكل القرآن بل أضاف إلى ذلك مسـائل مهمة في دقائق التصريف ونكتـاً عزيزة فـي النحو قلمـا توفـر عليـها ناظم في هذا الـفن بهذا الإيجـاز المغني عن البسط المستقصي.

وقد قدم الدكتور بين يدي هذا الشرح تمهيداً في مبحثين: تناول في

أولهما حياة العلامة عبدالرحمن التواتي (صاحب المعرب) – مختصر الدر المصون– . وتناول في ثانيهما سيرة القاضي محمد الأمين الأنصاري الدادامكي، صاحب منظومة القواعد النفيسة، ثم ختم هذا الشرح بفهارس مفيدة شملت الشواهد من الآيات والأحاديث والأشعار، فضلاً عن فهرس المصادر وفهرس الموضوعات.

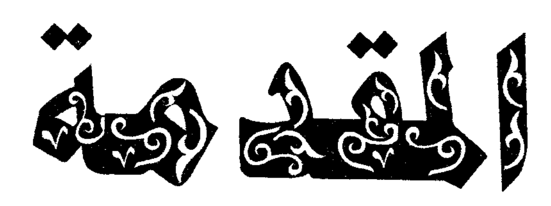
أسأل الله القدير أن يجزيه خير الجزاء كفاء ما قدم من خدمة لهذه القواعد وما استفرغه من وسع في تحرير مسائلها وتوجيه معانيها.

كتبه

أبوعبداللطيف حماد بن محمد الأنصاري

في ١٤١٥/١١/٢٢هـ بالمدينة النبوية




المقدمة



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه.

أما بعد :

فإن صلتي بنظم – القواعد النفيسة – كان إحدى ثمار اتصالي بفضيلة شيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري أمدّ الله في عمره وبارك في علمه ووقته، فقد عرض عليَّ قبل سنتين العمل في هذه القواعد بكتابة تعليق أو شرح يوضح مسطورها ويكشف مكنونها، وكانت رغبة لفضيلة شيخنا توجه له فيها القصد، وأحسن بي الظن، وإن كنت دون ظنه بكثير، وحينما نظرت في هذه القواعد وجدتها غزيرة المادة مشتملة على مسائل من مشكلات النحو وعويص الإعراب، ودقائق التصريف، ورأيت فيها نكتا وتحقيقات ليست مما تهون إضاعته أو تبخس بضاعته. ثم إني وجدت القاضي محمد الأمين رحمه الله يسند الكثير من الأقوال التي أوردها في هذه القواعد ويناقش الكثير منها موجها ومُرَجِّحاً لما تبين له أنه الوجه في المسألة حسب ما يسمح له به النظم ويتسع له ميدانه المحدود.

ولمّا شرعت في العمل بهذه القواعد استوقفتني فيها مسائل دقيقة في

النظم استعصى عليّ إدراكها وفق مراد الناظم، فكنت عند تطابق النظر أفزع إلى فضيلة شيخنا حماد بن محمد الأنصاري فأجد عنده لكل معضلة في هذا النظم توجيهاً وحلاً، ولكل مشكلة من مشكلاته تفسيراً وكشفاً.

وبذا توجه لي العمل في هذا الشرح واستقام لي مائله ، ولا أحسبني وفيت هذه القواعد حقها من الشرح والتوجيه، وإنما هذه إشارات تُفضي بالناظر فيها إلى شيءٍ من مقاصد الناظم منها ، أو توجه إلى مرامي القول فيها.. ويتلخص عملي في هذه القواعد فيما يأتي:

أولاً : التمهيد؛ قدمت بين يدي هذا الشرح تمهيداً في مبحثين :

الأول : تناول فيه البحث حياة العلامة عبدالرحمن بن عمر التواتي صاحب معرب القرآن في كلام الناظم، القاضي محمد الأمين، والموسوم في مقدمة القواعد النفيسة بعبدالرحيم بن عمر التواتي.

المبحث : عن سيرة القاضي العلامة محمد الأمين الأنصاري الدادمكي كما رواها فضيلة شيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري ودونها في مفكرته.

ثانياً : الشرح، وقد جاء العمل فيه وفق ما يلي:

أولاً : خرجت هذا الشرح في حلقات، بلغت عشرين حلقة، أوردت أبيات كل قاعدة في مستهل كل حلقة، وقد تشتمل الحلقة أحياناً على أكثر من قاعدة، فأعرض أبيات كل قاعدة في صدر الكلام عليها.

ثانياً : قدمت بين يدي شرح القاعدة مدخلاً يبيّن ما تناولته القاعدة على وجه الإجمال، ويوجه إلى الآية أو الآيات التي مدار القاعدة عليها غالباً.

ثالثاً : تناولت في الكلام على هذه القواعد المعنى العام الذي تفيده القاعدة، وما يندرج تحته من جزئيات مفصلة لما في القاعدة من إجمال أحياناً بسبب طبيعة النظم ، ثم أورد أبياتاً من أبيات القاعدة ، بعد كل مسألة أنتهي الحديث منها على أنها هي المعنية أو المقصودة من قول الناظم أو كلامه.

رابعاً : أوردت الآية التي مدار القاعدة عليها، أو الآيات، سواء نص الناظم عليها أم أشار إليها إشارة ظاهرة أم أفهمها فحوى كلامه..

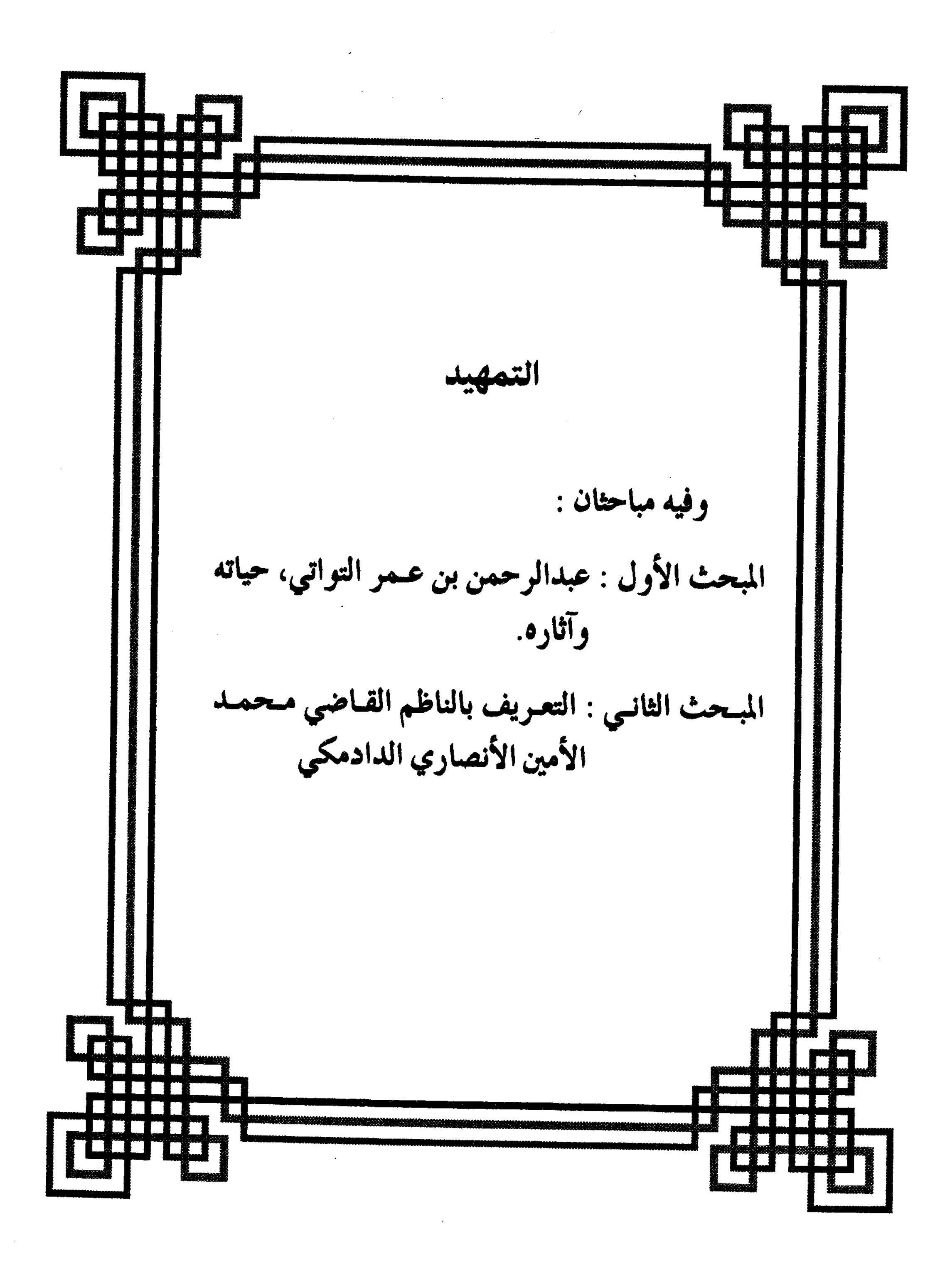
خامساً : أوردت الشواهد التي تتوجه بها القواعد والأقوال التي اشتمل عليها نظم القواعد النفيسة ، ولم أقتصر على شواهد الشعر، بل أوردت جملة من الأحاديث التي تتوجه بها بعض المسائل وتقوى.. وقد اعتمدت في شرح نظم القواعد النفيسة على ثلاث نسخ خطية ومصورة، وكلها من محتويات مكتبة شيخنا حماد بن محمد الأنصاري أمدّ الله في عمره، وقابلت بعض ما أشكل من هذه القواعد على فضيلته، وذلك لصلته بهذا النظم حفظاً ودرساً منذ نصف قرن، وقد نبهت إلى شيء من ذلك في مواضع مختلفة من هذه الحلقات.

وكان هذا الشرح قد نشر في ملحق التراث بصحيفة المدينة تحت عنوان «نظم المشكل في قواعد المعرب» وهو العنوان الذي اشتهر به بين الدارسين وأهل الشأن في هذا الفن في أفريقيا، ثم إني أعدت النظر في هذه الحلقات فحذفت بعض العنوانات الجزئية التي اقتضتها يومئذ طبيعة النشر والإخراج في الملحق، أما العنوان العام، فقد أخذت بالعنوان الذي سمّيّ به القاضي محمد الأمين هذه القواعد في قوله :

سميته القواعد النفيسة لضبطه القواعد الأنيسة..

والله أسأل المثوبة فيما توفقت إليه في هذا العمل، وأستغفره لِما فرط مني من قول حاد بي عن سبيل القصد وسداد الأمر.

د. علي بن سلطان الحكمي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



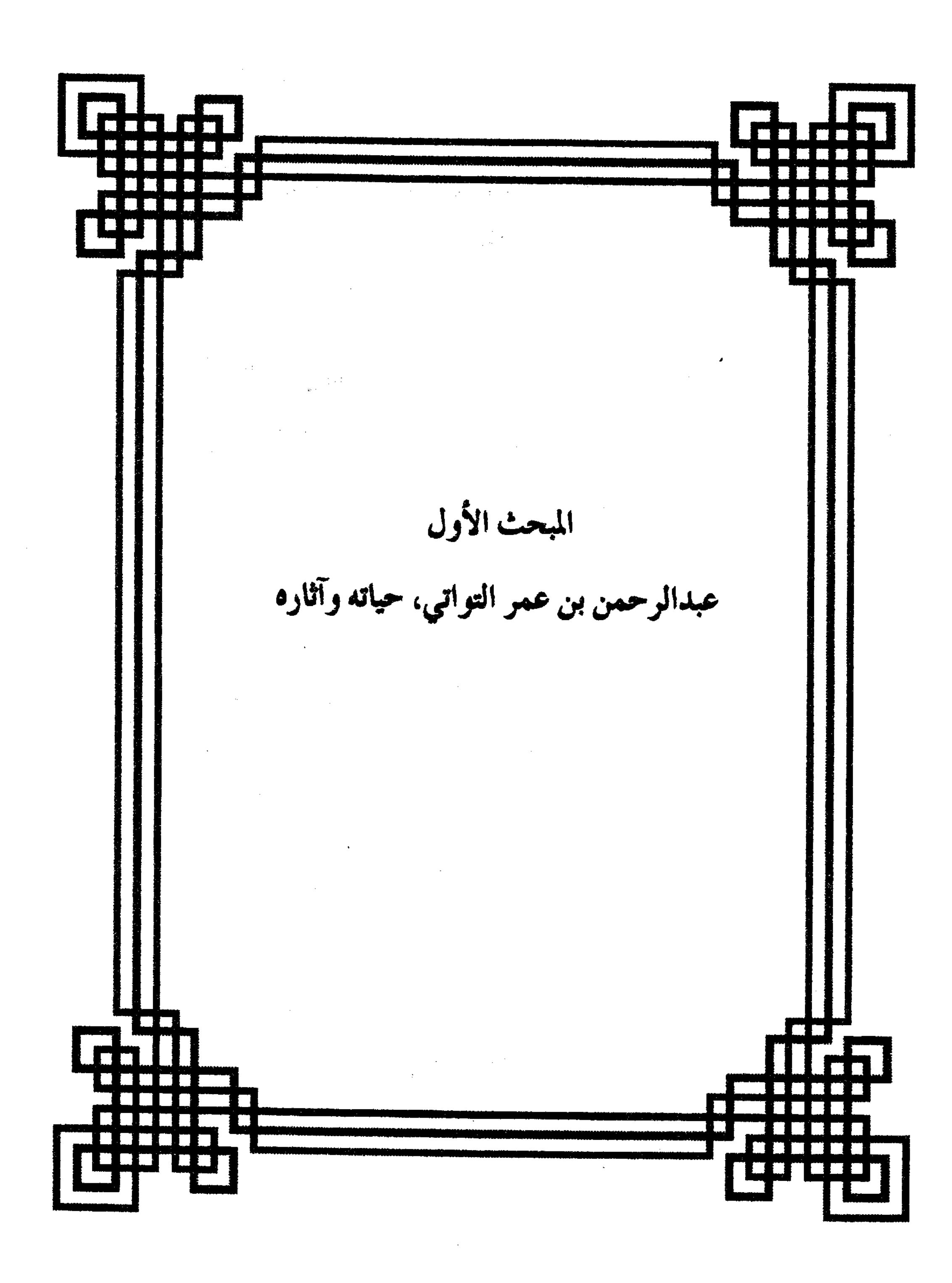
التمهيد

وفيه مباحثان :

المبحث الأول : عبدالرحمن بن عمر التواتي، حياته وآثاره.

المبحث الثاني : التعريف بالناظم القاضي محمد الأمين الأنصاري الدادمكي





المبحث الأول

عبدالرحمن بن عمر التواتي، حياته وآثاره

عبدالرحمن بن عمر التواتى
حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو عبدالرحمن بن عمر بن محمد بن معروف بن يوسف ... بن محمد بن أبان بن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه[1].

كذا أورد صاحب كتاب الغنية فى علماء التوات سلسله نسبه، وجاء فى كتاب قطف الزهرات من أخبار علماء توات: هو أبو زيد عبدالرحمن المتنلاني التواتى[2].

وقال عبدالرحمن فى مقدمة كتابه مختصر الدر المصون عن نفسه: أماً بعد فيقول: الفقير إلى رحمة مولاه الغنى عمن سواه عبدالرحمن بن عمر التواتى بلداً ومولداً، القرشي نسباً ومحتداً.

هذا ما عُرِفَ عن سلسلة نسبه فيما توفرت عليه من المصادر.

مولده، ونشأته:

ولد - رحمه الله سنه ١١٢١هـ بمدينة أدغاغ (أدرار) حالياً. وفيها نشأ، وأخذ معارفه عن شيوخ العلم فيها، فحفظ القرآن الكريم في سن

(١) ترجمته في كتاب الغنية في أخبار علماء توات لابن أبا، وهو مخطوط مخروم من أوله وغير مرقم.

(٢) قطف الزهرات : ٣٧، ٣٨.

مبكرة من عمره ثـم أقبل على بقية العلوم من فقه وحـديث وأصول فقه، بله النحو والتـصريف وسائر علوم العربيـة التى برز فيها ، كمـا كان له نظر في علم الحـسـاب، والفـرائـض والفلك وغيـرها من العلوم الـتى كـانت شـغل الدارسين فى عصره.

شيوخه:

اتصل الشيخ عبدالرحمن بنخبة لامعة من علماء عصره، لازمهم وأفاد منهم وقيـد عنهم وحفظ، ورحل إلى بعـضهم وخرج مـعه فى رحلة طويلة يفيد منه علمًا وسلوكًا، وفكرًا وأدبًا، ومن أشهر شيوخه:

١- أبو العبـاس أحمـد بن صالح التكرورى، أخـذ عنه الخزرجـية فى العروض ونصفاً من ألفية العراقي.

٢- أبو عبـدالله محـمد بن على الدرعى، حـضر دروسـه فى ورقات إمام الحرمين، كمـا أخذ عليه أوائل الصحيحين والشفاء، والجـامع الصغير ، والشمائل، والهمزية والبرده.

٣- صالح بن محمد الغمارى، قصده وأخذ عنه.

٤- عبدالـرحمن بن إبراهيم المعروف بالجنتورى، سـمع منه ، وأخذ، وقـرأعليـه بعـضـاً من المختـصـر، وألفيـة ابن مـالك، وأحـاديث من الأربعين النووية، والجـزءين الأولين من مختـصر القلصـادى فى الحسـاب، وحضـر دروسه فى الرسـالة . ثم صحب شيـخه هذا في رحلته الطويلة التى امـتدت

بهـا الشهـور أكثر مـن سنة، ثم أقام مـعه أكـثر من عـام، وقد اكـسبتـه هذه الصحبة الطويلة علمًا وأدبًا ، وفكراً منظمًا.

٥- عبدالرحمن بن محمد التيمادى، التقى به بمدينة توات وأخذ عنه بها مـقرأ نافع من طريق الشـاطبية، كمـا قرأعليـه الدرر اللوامع، وصدراً من حرز الأماني، وحضر إقراءه لموارد الظمآن.

٦- عـمر بن عـبدالقـادر أخذ عنه بعـد رجوعـه من المغرب، ولازمـه كثيراً وأفاد منه فى مختلف الفنون التي عرضها عليه قراءة ومراجعة.

٧- عمـر بن محـمد بن مـصطفى الرفادى الكنتى التـقى به فى تنلان وأخذ عنه فـيها، وصـحبه فى رحلتـه إلى بلدته كوته، وفيـها كانت له مـعه دروس مستمرة، حتى استكمل تحصيله فيما عرض وقرأ على شيخه.

٨- ومن شيـوخه المتقدمين الذين حـفظ عليهم القرآن الكريم، أحـمد ابن حبيب السـجلماسي اللمطي، وقد أجازه إجازةً مطـلقة مسندة إلى النبي ﷺ[1].

وغيـر هؤلاء كثير من العـلماء الذين صـحبهـم العلامـة عبدالرحـمن التـواتى وأخـذ عنهم ، وقـد أفـردهم بمؤلف خـاص كـمـا سيـأتى فى آثاره العلمية.

---

(١) المصـدر لهذه التـرجمـة كتـاب الغنية في علـماء توات، وقطف الزهرات من أخبار علمـاء توات ٣٧.

تلاميـــذه:

أمتدت الحياة بالعلامة عبدالرحمن التوانى نحواً من سبعين عاماً أمضى أكثر من شطرها فى الدرس والاقراء والتأليف، وفى هذه الفترة قصده عدد كبير من التلاميذ والدارسين، الذين قصدوا حلق دروسه يفيدون من علمه ويقيدون عنه، ولكن المصادر لا تذكر له إلا العدد القليل من الذين تلقوا عليه وتخرجوا به علماء فى مختلف الفنون التى واضبوا على دروسها فى حلقه الشيخ عبدالرحمن التواتى، ومن هؤلاء. عبدالحق بن عبدالكريم، وعبدالكريم بن محمد ... وعلى البكرى. وعمر التنلانى المعروف بعمر الأصفر. والعلامة محمد بن عبدالرحمن البلبالى قاضى الجماعة بتوات. ومحمد بن العالم الزجلاوى، ومحمد المبروك البداوى، ونجلاه: محمد بن عبدالرحمن ، وعبدالله بن عبدالرحمن. وغير هؤلاء كثير ممن درس وأخذ عن الشيخ العلامه عبدالرحمن بن عمر التواتى.[1]

وفاتـــه:

خرج العلامة عبدالرحمن بن عمر من تنلان يوم الجمعة العاشر من جمادى الآخرة عام ١١٨٨هـ إلى مكة المكرمة لقصد الحج وربما توقف فى طريقه فى المدن العربية والإسلامية التى مر بها على طريق الحج، كتونس والاسكندريه والقاهرة، والتقى بالعلماء وطلاب العلم فى هذه المدن. وقد وصل مكة يوم الأربعاء السابع من ذى الحجة من العام نفسه، ولما قضى مناسك الحج، توجه إلى المدينة المنوره، ومنها إلى القاهرة، وفى القاهره أتاه اليقين فى اليوم التاسع والعشرين من شهر صفر سنة ١١٨٩هـ ودفن بالقرافة

(١) قطف الزهرات في اخبار علماء توات ٣٧– ٣٨.

الصغرى بجوار قبر الشيخ عبدالله المنوفى، وتعرف المقبرةُ بمقبرة المنوفى، وقد رثاه تلميذه محمد بن المبارك بقصيدة طويلة من الوافر، ومما ورد فيها قوله:

ألا يا مصر قد ازددت فخراً
بحبر حل مقبرة المنوفى
رحيب الفهم منبع كل علم
ومقصد كلّ دان أو شريف
بكت عيني وحق لها البكاء
على كهف الأرامل والضعيف

آثاره:

ترك العلامة عبدالرحمن محمد بن عمر التواتى مؤلفات، ومنظومات فى فنون مختلفة، ذكر منها:

١- فهرس شيوخه.
٢- أرجوزة شبكة القناص نظم درة الغواص.
٣- ارجوزة فى علم الفلك.
٤- غاية الأمانى فى أجوبة التنلانى.
٥- مختصر الدر المصون ... وهو فى الأُصل حاشية كتبها على الدر المصون للسمين الحلبي اختصر فيه المسائل العربية من نحو وتصريف واشتقاق، وقد شاعت هذه الحاشية وعم الانتفاع بها فى شمال أفريقيا،

وبخاصة في ولاية أدرار بالجزائر، واشتهرت بين علماء وطلاب توات وتَنبكت، وعرفت بحاشية التواتي، وربما ذكرت بالمغرب، نظراً لما اشتملت عليه من قضايا الإعراب ودقائق التصريف.

وقد اتيح للقاضي مُحَمَّدِ الأمين الوقوف على هذه الحاشية. أو مختصر الدر المصون، واستيعاب مادتها العلمية ، بل حفظ الدقائق من مسائل النحو والاعراب والتصريف والاشتقاق التي اشتملت عليها مع الفهم الثاقب الذي لا يقف على ما ظهر من أطراف المسائل، بل فهم تحقق لمحتوى الحاشية، ومصادرها . وقد استخلص هذه الحاشية، كما سماها في النظم جملة من القواعد في النحو والتصريف والاشتقاق، فضلاً عن المسائل المشكلة في الإعراب، ونظمها في أربع وعشرين ومائتي بيت، وسمي ما نظمه القواعد النفيسه. وقد عرض الناظم ما اشتمل عليه النظم عرضاً موفقاً، جمع بين حسن التوجيه ، ودقة التفصيل، والاستقصاء لفروع المسألة وأقوال العلماء فيها، وإن كان النظم قد اضطره في بعض المواضع إلى الايجاز في البيان، والإيماء إلى رؤوس المسائل، كما اضطره إلى الوقوع في الضروره حيث لا مندوحة له من ارتكابها، أو لوقوع فيها، وطبيعة النظم غالباً تقتضي الايجاز في البيان ، والإجمال في مقام التفصيل، أو فيما شأنه البسط والتفصيل، ومع ذلك فقد جاءت في النظم إضافات مهمة لم يشتمل عليها مختصر الدر المصون وإياها قصد بقوله:

وفيه نُبْذٌ لم تكن محويه ... في الأصل، والفصل له مزيه

وهذه المؤلفات التي ذكرت للعلامة عبدالرحمن بن عمر ما زلت مخطوطة ، ويعمل الأستاذ أبو عبدالتواب عبدالمجيد بن على رياش على مختصر الدر المصون تحقيقًا ودراسة، نرجو له التوفيق في عمله، وفي اخرج هذا الكتاب للمكتبة العربية والإسلامية ليعم الانتفاع به.

* * *



المبحث الثاني

التعريف بالناظم القاضي محمد الأمين الأنصاري الدادمكي



التعريف بالناظم

التعريف بالناظم :

هذه ترجمة موجزة عن ناظم القواعد النفيسه العالم العّلامة الشّيخ محمّد الأمين الأنصاريّ؛ لم تؤخذ عن كتب التّراجم وسير الأعلام، ولا عن كتب الدّراسات المعاصرة؛ وإنّما أخذت ممّا قيّده عن سيرته فضيلة شيخنا أستاذ الأساتيذ؛ الشّيخ حمّاد بن محمّد الأنصاريّ - أطال الله في عمره، وبارك في وقته وعلمه - وقد تُصرّف فيما قيّده فضيلته عن عمّه العلامة الشّيخ محمّد الأمين تصرّفاً يسيراً؛ بحذف بعض الأقوال عن حياة الشيخ محمد الأمين، وبإضافة بعض الجمل الوصفية؛ اقتضاها المقام، وبالتقديم والتأخير في بعض المواضع.

ومما قاله شيخنا حماد بن محمد الأنصاريّ - بتصرف: «هو العالم العلامة الشّيخ محمّد الإمين القاضي الأنصاريّ الخزرجيّ التّادَمكّي[1]، كان عالماً عاملاً، وبحراً زاخراً، وناقداً ماهراً؛ شهد له بالفضل معاصروه الذين اتصّلوا به: بسبب من الأسباب، وعرفوه معرفة الأصحاب؛ شهدوا له بالتّمكّن في العلم ، وحسن التّوجيه في الدّرس، والعدل والإنصاف في القضاء؛ تعلّم على نخبة من العلماء؛ منهم والده، وغيره من علماء بلده».

---

(١) نسبة إلى تاد مكة : ومعناها : هذه مكة : فحرفتها العامة إلى تاد مكة؛ وهي المدينة التي قطنها فضيلة القاضي الشيخ محمد الأمين.

أعمالــه:

تَولّى القضـاء، وهو أعلى منصب تقلّده عالـم في عصره، وقـد جرى فيه على سنن أسـلافه من معاناة الشّدائد في تأدية حقّ ما حُـمّله من أعباء هذا المنصب، وتبعاته الجسام.

وقد اشتـهر بهذا المنصب –منصب القاضي – ولازمـه ملازمة الظّلّ في حياته، وادّاكره النّاس به؛ بعد مماته.

كان عزيزا مكرّما في قومه، مقدّما فيهم؛ جليل القدر ، موفق القصد، بادي الحلم، سديد الرّأي، منيعا فـيهم؛ لم يُنَلْ منه نيل ، ولا غُضٌ من شأنه؛ بل كان له من الثّناء أطيبه وأحسنه في حياته، ومن الذكر أخلده بعد وفاته.

كان نصوحا للخاصة والعامّة؛ في غـير مخاشنة، وواعظا وموجّها في غير مكاشفة ولا تقريع؛ عزوفا عن الدّنيا وبهرجها.

وحدّث عنه الشيخ خضـر بن حمّاد؛ فـقال: لمّا تولّى الشّـيخ محـمّد الأمين ولاية القضـاء، وانتقل المسجـد إليه؛ على عادة أهل بلده في التّـثويب أنشد:

سـلام على اللّذات واللّهـو والصّـبـا

سـلام وداع لا سـلام وداد

وكان محـبوبا في الفضـلاء، وكلّ من صحبه، أو اتّصل به في حـياته

اتّصال أخوّة، أو مؤانسة ظاهرة؛ يؤكّد هذا ما حدّث به الشّيخ الخضر عن والده؛ الذّي عاصر الشيخ محمد الأمين، وكانت بينهما عشرة مرعّية، ومودّة متّصلة.

قال فيما رأى من والده: إنه كان كثير الذّكر له، والإعجاب به، والثّناء عليه، وكان ربّما هزّته محبّته للشّيخ وذكرياته؛ فيقوم من مجلسه؛ يخطو بضع خطوات؛ يتمثل فيها مشية الشيخ محمّد الأمين ويقول؛ إنه كان يحاكي مشية النّبيّ – ﷺ – المسطورة في السيرة.

وكان إذا خاض في أخبار الشّيخ محمّد الأمين أطنب وأعجب ، وإذا رأى أحدا من ذوي قرابته هشّ له، وفرح به، وإذا وفد عليه واحد منهم احتفى به، وبالغ في إكرامه، وينشد في هذه المناسبة:

إنّما يعرف الفضل من النّاس ذووه

ومما يذكر للشيخ محمد الأمين: درؤه الفتن، ودفع الأذى عن أهل بلده، ورعي مصالحهم وإصلاح ذات البين.

وبالجملة – فقد كان ظل الله في الأرض؛ التي أقام فيها، وتولى قضاءها، وكان من آثاره ما نعمت به البلاد في أيّامه من أمن ورخاء؛ حتى رعى الرّاعي آمنا (لا يخشى إلا الله والذئب على غنمه) وتجر التاجر؛ وهو مطمئن على ماله، راض بكسبه، وتعلم المتعلم ، وكتب الكاتب، وازدهرت البلاد في أيامه ازدهاراً؛ قلّ نظيره في ذلك الزّمان، وأمنت البلاد أمنا ما له

مثيل في ذلك العهد؛ وبخاصة بعد الصّلح الذّي عقده مع السّلطان الطّارقي.

وقد ظلّ ذلك الصّلح مرعيا حتى نقضه الأحداث؛ في أواخر آيّام الأنصاريّ، وبنقضه هبّت أعاصير الفتنة الهاجعة، وكان من نتائجها: موقعة مناقة[1] المشهورة سنة ١٣٠٥هـ.

ومما يذكر في سيرة الشيخ محمد الأمين: تقديره للشّرفاء، وتكريمه لهم؛ جاور في بعض السنين أهل الإهليلج؛ فأحسن جوارهم، وألزم عشيرته وجماعته بحسن المعاملة لجيرانهم من أهل الأهليلج، وعدم الإساءة إلى أحد منهم، وأوصاهم بالتّحمل والصبر على ما يصدر من بعضهم. وكان لهذا السّلوك في المجاورة آثار محمودة في نفوس أهل الإهليلج؛ أبقى للشيخ منهم حسن الثناء، والذكر الطيب له، والدعوة الباقية في أثره.

آثـــاره:

لم تحصر مصنفات الشيخ محمد الأمين حصرا دقيقاً؛ وإنما وقف على جانب من نشاطه العلمي؛ وربما كان له غير هذا الذي عثر عليه، ومما عثر عليه ما يلي:

---

(١) مناقة: اسم المدينة التي انتقل إليها بعد تدمير مدينة تاد مكة: ومعناها: معطن الناقة. هذا ما أفادني به فضيلة شيخنا حماد بن محمد الأنصاري.

١- رسالة في الذّبّ عن سلاطين أهل بلده.

٢- نصيحة علماء النيجر وسلاطينهم.

٣- جواب عن فتوى تنسب لعبدالكريم المغيلي الجزائري التّواتي تمسك بها بعض العلماء الذين يخافهم في استحلال أموال أهل بلده ودمائهم واسترقاقهم.

٤- القواعد النفيسه: وهو نظم للمسائل النحوية والصرفية ومشكلات الإعراب التى استخلصها من حاشية الشيخ عبدالرحمن بن عمر التواتي - مختصر الدر المصون وإنما سماها القاضى محمد الأمين حاشية؛ لأنها في الأصل حاشية على كتاب الدر المصون، وبهذا الاسم ذاعت وانتشرت بين علماء عصره، كما عرفت بمعرب القرآن، وإياها قصد بقوله:

هذا وإنى قاصدٌ للمعرب
نظم القواعد التى فى المعرب

حاشية الشيخ التواتي المقر
القرشيّ الانتساب ابن عمر

عبدالرحيم معرب القرآن
جزاه رب العرش بالغفران

وعبدالرحيم هو عبدالرحمن لكن الضروره ألجأت القاضي إلى هذا التصرف فى الاسم. وهي مما ساغ للشاعر ارتكابها، حيث لا مندوحة له منها.

وفــــاته:

كـان الشـيخ محـمـد الأمين قـد انتقـل – في آخر عـمـره – إلى حي الشرفـاء حرصًا منه على مـجاورتهم لكن أيامه. لم تطل في هذا الحي؛ فـقد وافاه الأجل في العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري سنة ١٣١٠هـ.

وبموته اختل أمن البلاد، وداهـتمها الفتن من كلّ جانب، وكـان أكبر فتنة ، بل نكبـة تعرضت لهـا البلاد: دخول الاسـتعمار الـفرنسي الذي أنهى وجـود دولة الطوارق، وأزال حكمـهم عـن البـلاد، وذهب منصب قـاضي القضـاة، ووُسِّد الأمر إلى غـير أهله، فصـار كل عالم يفتي من يسـتفتيه؛ لا يتقيـد بتوجيه من هو أعلم منه، وقلّ من يسـتفتي من هو أعلم بشؤون الفـتيا ممن يُعَوَّل عليه في العلم والعمل ليستضيئ بقوله. ويتوجه برأيه.

***

د ١

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد الكريم وسلم هذا ما نظمه الشيخ الفقيه
محمد الامين بن الفاضل سالم بن الفاضل ... بن ... فضالة ... محمد البشير ... الصوفي الانصاري

هذه الارجوزة

يقول راجي العفو والإسداء ... من ربه جل عن الأضداد

الحمد لله العظيم المجمل ... الحمد لله الأول الأزل

من يعلو بالرمز والتسمية ... بفضل من التمييز والتكنية ....

لكونها باسمه تلويحا ... إذ لم يكن فيها تصريحا

باسمه الله أو لا ولنحوا ... لم يرد من باطنا وظاهرا

احمده ربا جليل الشان ... عظيم الاسم عالي المكان

وصليا على النبي العدنان ... اهل الضلالة إلى الرشاد

الصادق المبلغ المختار ... المستكفي محمد الأمين

ثم الرضى عن آله الأطهار ... وصحبه لا سيما الأنصار

هذي لوائح ناصة للمقربة ... نظم الفوائد التي في المقربة

ما أثبته الحبر النواتي المقر ... القرشي الانتساب ابن عمر

عبد الرحيم مقرئ القرآن ... بجزء من القرشي بالقرآن

لابد من ارائه ربي السبار ... ما غابت الاسماع والأبصار

الركيكة من اللغ بابه ... بما حب الحكمة اللباب

لأسرار تطويه غرائب ... وحققت بقلبه الغرائب

سميتها اللوائح النفيسة ... لضبطها الفوائد الأنيسة

وفيه نبذ لم تكن محوية ... في الأمر والفعل الماضي

أو بالمراوحة مرتبا ... بشرابا من خفا به منجيا

وتبرة الله تفلس ... من قوة سبحانه ايها

(٩)

فإنه بكل حال يغني — به بلوغ معلوم في المغنى ٢٠٨

وقيل إن يبلغ مبلغ الرجال — من اختيار ذي صلاح واحتيال ٢٠٩

ويقصد تفرعنه إنما — يبلغه من الثلاثين انتمى ٢١٠

وقيل إن تم الأربعينا — وقيل لا أو يبلغ الستينا ٢١١

واشتهر من شعر التصار إذ علا — أو شد الأمر إذ قوياً مجملا ٢١٢

فائدة

كن في أزمان بيتها وبينا — واستعملا لحاجة في المعنى ٢١٣

والتزما لجملة اسمية — إضافة ومجملة فعلية ٢١٤

وافتقرا الجواب قيلا — يرى بأنه ولا لها متصلا ٢١٥

معنى الذي وذا هما الأصدق — وفي الحديث عكسه مروي ٢١٦

ثم بحمد الله تبارك أشقه — ومن حسن عونه تناهى نظمه ٢١٧

[illegible]

أبياته (محمد إماما) — صلى عليه معلم الأنام ٢١٨

وآله وصحبه أهل الورى — ومن لدينه القويم يتيم ٢١٩

إشارة إلى عدد الأبيات بالحروف المرموز بها إلى مراتب العدد في الميم رمز الأربعين والحاء رمز الثمانية والميم المشددة بعد الحاء ثمانون لأن كل حرف مشدد بحرفين والدال الأربعة فلذلك محمد يرمز إلى مائة واثنين وثلاثين ولفظ إماما يرمز إلى اثنين وتسعين لأن الهمزة رمز إلى الواحد وكذا الألف والميم إلى الأربعين والياء إلى العشرة فالمجموع مائتان وأربعة وعشرون بيتاً

٥

مقدمة الناظم

مقدمة الناظم - عرض وتوجيه :

يَقُولُ رَاجي المَنّ والإمداد
من ربّه جلّ عن الأضدادِ

مَن لَم يَلْقَ بالرَّمْز أو التَّكْنِيَهْ
فضلاً عَن التَّمييزِ والتَّسْمِيَهْ

لكنْ سيأتي باسمه تلويحا
إذ لم يكن بقابل تصريحا

باسم الإله أوّلاً وآخراً
أرفعُ أمري باطنا وظاهراَ

أحمدُهُ رَبًّا جليلَ الذّات
عَظيمَ الإسم عَاليَ الصّفات

مُصَلّياً على النّبيٍّ الهادي
أهْلَ الضَّلالةِ إلى الرَّشادي

الصّادق المبلّغ المكين
المصطفى محمّد الأمين

ثُمّ الرِّضا عن آلِه الأطهارِ
وصحبه لِدينهِ الأنْصَارِ

هذا وإنّي قاصد للمُعْرِب
نظمَ القواعد الّتي في المُعْرِب

حاشيةِ الشّيخ التّواتي المَقَرْ
القرشيّ الانتساب ابن عُمَرْ

عبدالرّحيم مُعْربِ القرآن
جزاه ربّ العرش بالغفران

لابِدْعَ أنْ أبَدي به المسبارُ
ما عافت الأسماعُ والأبصارُ

ألم يكن صوتُ من الذّبابِ
بمُذْهِب لفطنة اللّبابِ

لاسيَّ من تَعُوقُه عوائقُ
وعُلّقت بِقلْبِه عَلائِقُ

سمّيتُه القواعد النَّفيسةْ
لضبطه القواعد الأنيسةْ

وفيه نبذُ لم تكو محويَّةْ
في الأصل، والفصل له مزيَّةْ

أوْباً لما وَعَدْتُه مُرْتَجِيْاً
به ثواباً من عِقابٍ منجيا

ومُتبرئاً له تعالى
من قوّة - سبحانه - إجلالا

فإنّه البَرُّ المعين فضلا
الصَّمد الفردُ المعينُ عَدْلا

استهل العلامة الشيخ محمد الأمين - رحمه الله- نظم القواعد النفيسة بمقدمة اشتملت على لطائف من المعاني؛ فيها صدق الرجاء من الله، وحسن الثناء عليه - عزوجل - ثم ما يستتبع ذلك من الصلاة والثناء على النبي - ﷺ - وفي ثنايا الكلام على النّبيّ يذكر بعض نعوته - عليه الصلاة والسلام - ثم يُورِدُ الشيخ محمد الأمين اسمه تَلْوِيحاً لا تصريحا، كما وعد بذلك في قوله:

لكنْ سَيَأتي باسْمِهَ تَلْوِيحا
إذ لم يكن بقابلٍ تَصريحا

وقد جاء التلويح في قوله في نعت النبي - عليه الصلاة والسلام:

الصَّادِقِ المُبَلِّغ المكينِ
المصطفى مُحمّدِ الأمينِ

ثم بعد التَّرضّي عن آل النَّبيِّ وأصحابه يذكر الغرضَ مِن نظم هذه القواعد، ومَوْضوعِها؛ جامعا بينهما في جناسٍ لطيفٍ استدعاه المبنى، واستقام به المعنى ؛ فقال:

هذا وَإنِّي قاصدٌ لِلمُغْرِبِ
نظمَ القواعد الّتي في المُعْرِبِ

حـــاشـــيـــة الشـــيـــخ التـــواتـــي المقـــر
القـــرشـــــــي الانتـــســـاب ابن عـــمـــر

فالمعرب في نهـاية الشطر الأول هو المشتغل بعلم الإعـراب، وله قصد الشيخ بهـذا النظم، وأما المعرب في نهاية الشطر الأخير من البيت فحـاشية الشيخ عبدالرحيم بن عمر التواتي – رحمه الله.

ويورد الشيـخ اعتـذاراً لطيـفاً، بعـد هذين البـيتين مما عسى أن يجـده المطلع على هذا النظم من قصـور؛ لم يكن لقله المعرفة؛ وإنما للحـال والصفة التي كان عليها الشيخ من انشغال الفكر، وتعلق العوائق بالقلب.

وبعد هذا الاعتذار يذكر ما انفرد به هذا النظم من نبذ وفوائد لم تكن في الأصل؛ وهي ميزة لهـذا النظم عن أصله، وإضافة توفر علـيها اللاحق مما ترك المتقدم للمتأخر.

ويختتم الشيخ محـمـد الأمين هذه المقـدمة بما بدأها به من إخـلاص الرجاء، وطلب المثوبة مـن الله والبراءة من كل قوة وحـول إجـلاً لربـــه – عزوجل – ذي الحول ،والطول.

هذا ملخُص موجـز لما اشتملت عليـه مقدمة نظـم القواعد النفيـسة لا يغني عن النظر في سبكها ولطائف معانيها.

القواعد النفيسة المحتوى والمنهج

وأمّا القواعد الّتي تلتها فقد تناولت مسائل من مشكلات الإعراب، ودقائق التّصريف؛ الّتي يعزّفهمها على مَن علم من النّحو مقدّمات في معرفة الفاعل والمفعول، والصّفة والموصوف، والخافض والمخفوض، والمبتدأ والخبر، وما قرب من هذه الأبواب الظّاهرة الوضوح، أو علم ما ظهر من التّصريف في جمع القلّة، وتصريف المجرّد من الأفعال والأسماء، وإنّما هذه القواعد لمن أخذ في العربيّة بحظّ، وجرى فيها على عرق، وشدّ طرفا منها؛ فأدرك ظواهرها، وجملا من عواملها وأصولها، وفهم ما اعتاص من مشكلاتها، وأحسن العلم بمساقط القول فيها.

وقد أبدى الشيخ محمد الأمين الأنصاري التّادَمكّي مهارة في جمع هذه القواعد، وحسن العرض للمسائل الدّقيقة الّتي تناولتها، وتوجيهها، والتّنبيه على ما فيها من خلاف بين النّحويّين، مع التّرجيح والاستشهاد بالآية الّتي يكون غالباً مدار القول في القاعدة عليها؛ فهو لم يجعل الآية مدخلاً للقاعدة، والخوض في تفريعاتها؛ بل يجعلها خاتمة البحث في المسألة، ونتيجة لها؛ إنها كالقافية للبيت تأتي إلى موضعها منه دون استدعاء لها، أو اضطرار إليها.

وقد حاول الشيخ محمّد الأمين تقريب المسائل المشكلة – التي

انتظمتها هذه القواعد بتوضيح العرض، ودقّة التقسيم، وحسن التّوجيه لما اعتاص من مسائلها؛ لكنّها لم تقرب إلى قارعة الطريق؛ ليستوي في فهمها السّواد الأعظم من المتعلّمين؛ بل بقيت مقصورة على مَن أحسن الفهم لقضايا النّحو ومسائله، والحذق بدقائقه.

وجرى في ترتيب هذه القواعد على نظام ارتضاه الشّيخ لنفسه، واقتضته طبيعة هذه المسائل المبثوثة في حاشية الشيخ عبدالرّحيم بن عمر التّواتي؛ مُعْرِب القرآن؛ فبدأها بالمصدر الواقع حالاً أو صفة أو خبرا؛ واستشهد لها بآية في أول سورة البقرة، وثاني آية من آياتها، وختمها بقاعدة في ظرفي الزّمان: بينما وبينا، وما لتزم في إضافتهما.

وهناك قواعد في مسائل من النحو والتصريفت لم يورد القاضي محمد الأمين الآيات التي تتصل بها، أو يكون مدار القول عليها، أو تكون شواهد للقواعد، وإنما نبّه إلى شيء من شواهدها في الشعر، وأقوال العلماء فيها، وما جاء مخالفاً لبعض الأقوال من الحديث الشريف في الصيّاغة والتركيب والاستعمال.

١- قاعدة (في المصدر الواقع حالاً أو صفة أو خبراً) :

المَصْدَرُ الواقع حالا أو صِفَةْ
أو خَبَراً أحوالُه مختلفةْ
إمّا على حَذف مُضاف يجعلُ
أو للمبالغة هذا أفضلُ
أو نازِلٍ مَنزِلَةَ اسم الفاعِلِ
كقوله سُبحانه من قائِلِ
« لا ريبَ فِيهِ . هُدىً » المُقَرَّرَةْ
أوّل سُورة تُسَمَّى البَقَرَةْ
أيْ ذو هُدَى، أوْ هَادٍ ، أوْ نفس الهدى
وذاك في المصدَرِ هكَذا بدا
ومَصْدَرٌ موازِنٌ هُدَى نَدَرْ
مثل : سُرىً، لقىً، بُكىً فيها انْحَصَرْ

تناول النّاظم الشّيخ محمّد الأمين الأنصاري، في هذه القاعدة، أحوال المصدر الواقع حالا أو صفة أو خبرا؛ فذكر أنّه يكون على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول : أن يكون على حذف مضاف؛ تقول في المصدر الواقع حالا : « جاء الرجل سُرْعَةً» .

والمعنى : ذا سُرْعَة؛ فحذف المضاف (ذا) فحل المصدر محلّه في الإعراب؛ وهو النّصب على الحالية، وشاهد كلمة « هُدىً» من قوله عز وجل ﴿ **ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه هُدىً للمتّقين** ﴾[1] فقد أُعرب المصدر « هُدىً» حالا من الضّمير في « فيه » أو من اسم الإشارة «ذا» أو من «الكتاب» والعامل فيه على الوجه الأوّل ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وعلى الوجهين الأخيرين معنى الإشارة.

والوجه الثاني : أن يكون على المبالغة؛ كأنّه نفس السّرعة ونفس الهدى؛ وهذا الوجه هو أقوى، وأرجح ما قيل في توجيه المصدر الواقع حالا أو صفة.

الوجه الثالث : أن يكون المصدر على تقدير اسم الفاعل؛ كقولنا : جاء الرّجل مُسْرعا ويقدّر في الآية الكريمة : هادياً، وكذا الشّأن في المصدر الواقع صفةً أو نعتاً؛ تقول : « هذا رجلٌ عَدْلٌ».

والمعنى : ذو عَدْلٍ، أو هو نفس العدل؛ وهذا الوجه أفضلُ ممّا سَبقَهُ؛ لأنّ فيه جعلُ العينِ نفسَ المعنى، ويجوزُ في هذا المصدرِ أن يكونَ على التأويل باسم الفاعل: أي عادلٍ.

(١) سورة البقرة : ٢.

فإذا وقع المصدر خبراً؛ ففيه الأوجه السّابقة؛ أعني: على حذف مضاف، أو على المبالغة، أو على تقديره باسم فاعل، وقد أعرب المصدر « هُدَى» من قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه هُدىً للمتّقِينَ** ﴾ بهذا الوجه؛ أعني: الخبريّة؛ فيكون على معنى : ذو هدى، أو نفس الهدى، أو هادٍ.

وقد أورد النّاظم - رحمه الله - هذا الوجه، والوجه الأوّل، من الإعرابات الواردة في المصدر « هُدَى» وخرّجه على هذه الأحوال الثالثة ؛ فقال :

أي ذو هُدَىً ، أو هادٍ، أو نَفِسُ الهُدَى
وذاك في المصدرِ هكذا بدا

فذو هُدَىً لحذف المضاف، وهادٍ للمؤول باسم الفاعل، ونفس الهدى للمبالغة.

ثم انتقل إلى مصدر هُدىً؛ فقرّر أنّ كلّ مصدرٍ موازن فُعَل بضمّ الفاء وفتح العين هو من المصادر النادرة؛ وقد انحصر في كلمات؛ وهي: سُرَىً، لُقَىً، وبُكَىً، بالإفاضة إلى هُدَىً.

قال « أبو حيان » في : البحر ١/٥٨، عن بعض شيوخه في شأن هذا المصدر : « وزعم بعض أكابر نحاتنا أنه لم يجئْ من فُعَل مصدر سِوَى هذه

الثّلاثة – يعني : هُدَىً وسُرَىً وبُكَىً – وليس بصحيح؛ فقد ذكر لي شيخنا اللغوي الإمـام في ذلك رضيّ الدّين أبو عبـدالله محمّـد بن علي بن يوسف الشاطبي: أنّ العرب قالت : لُقَىً، وأنشدنا لبعض العرب:

وقـد زَعَـمـوا حِلمـاً لُـقَـاكَ ولم أزِدْ
بحـمـد الّذي أعطاكَ حِـلمـاً ولا عَـقْـلا [1]

وقد ذكر ذلك غيُره من اللُّغويّين..»

* * *

(١) ينظر ما قيل عن هذا المصدر في دقائق التّصريف ٥٠– ٥١، والدّر المصون ١/٨٧.

٢- قاعدة (في تعدية فعل عفا):

وعَـدٍّ باللام إلى الجاني عَفا
ولِلْجِنايَة بِعَنْ إن رَدِفا
نَحْوَ : عَفَوْتُ لأخي عن ذَنبِه
لعَفْوِهِ عن الأذى لِصَحْبِهِ
وإن تَكُن لواحِدٍ قد عُدِّيَتْ
فإنّها بِعَنْ فقط قد أُجْرِيَتْ
كَاللّهُ ربِّي عن ذُنوبي يَعْفُو
فإنّه العَفُوّ عَمَّن يَجْفُو
ومُوهِمُ العَكْسِ فكُن مُؤوِّلَهْ
كَقَوْلِه عَزَّ «فَمَنْ عُفِيَ لَهْ»
فاحملْ على الأوّل هذي الآيةْ
أي : مَنْ عُفِيَ له عَنِ الجنايَةْ

عقد المصنف هذه القاعدة لتعدية الفعل: عَفا؛ فذكر أنه يأتي متعديا إلى : الجاني وإلى الجناية؛ وقد يتعدى إليهما معا؛ فإن كان متعدّيا إلى الجاني فإن واسطته إليه حرف الجرّ عن؛ تقول : «عفوت عن أخي»، وفي القرآن: ﴿ **عَفَا اللّهُ عَنكَ** ﴾[1]، وكذا إذا تعدّى إلى الجناية؛ تقول: «عفوت عن ذنب

(١) سورة التوبة : ٤٣.

أخي» فإن عُدّي إليهما معا فإلى الجاني باللام، وإلى الجناية بعن، تقول : «عفوت لأخي عن ذنبه» و «عفوت لزيد عن وِزْره»[1]، وقد احتج النّاظم -رحمه الله- بالآية لهذا الوجه ﴿ **فَمَن عُفيَ له** ﴾[2] التقدير: فمن عُفيَ له عن الخيانة؛ هذا الأصل في تعدية الفعل: عَفا؛ فإن ورد ما يخالف هذا التوجيه أُوِّل بما يزيل الإبهام؛ فتعدى باللام إلى الذّات الجانية، وبعن إلى الجناية، وهذا ما عناه النّاظم بقوله :

وَمُـوهِم العكس فَكُنْ مُؤَوِّلَهْ
كقوله عَزّ « فَمَنْ عُفِيَ لَه »
فاحْمِلْ على الأوّلِ هذي الآية
أي : مَن عُفِيَ لَهُ عن الجنانة



(١) ينظر الدّرّ المصون ٢/٢٥٣.

(٢) سورة البقرة : ١٧٨.

٣- قاعدة (في تعدية لَفْظَيْ التّعجّب والتّفضيل بحروف الجرّ) :

لَفْظا تَعجّبٍ وتفضيلٍ هما
مُقتضيانِ ما اقْتَضى أصلُهُما

فإنْ يكونا مِن مُعدّي الفعلِ
ولم يُفدْ للْعِلْم أوْ لِلْجَهْلِ

تَعَدّيا باللاّمِ إلّا ما عَرَى
وهو على الحُبّ أو البُغْض جَرَى

فحُكْمُه تَعْدِيَةٌ بِفِي إلى
مَفْعُوله والفاعِلِ اجْرُرْ بِإلى

كما أحبَّ خالداً في بكرٍ
وعامرٌ أحبّ في ابن عمرِو

وهندٌ ما أبغضَها إلى عُمَرْ
وزيدٌ أبغض إلى بني نَمِرْ

أي : كان خالدٌ يُحِبُّ بَكْرا
كذاك عامرٌ يُحِبُّ عَمْرا

وإنّ هنداً مُبعضٌ لها عُمَرْ
وزيدٌ أبغضته ابناء نَمِرْ

وَعَدٌ ما للجهْل أو للعلْم
بالباء كاعلم بإمامِ العلم

وصِلْهُما بحرف جر إن يكُنْ
أصلهما بذلك الحرف اقترنْ
كقوله جلّ له الولايةْ :
« أقربُ للتَّقْوَى » لأُخْرَى الآيةْ

آثر الناظم – رحمه الله – التّعبير بلَفْظي بدلا من فِعْلي؛ لاختلافهما فعلا واسما؛ ولذا كان التّعبير بلَفْظي أدلّ وأشمل لفحوى الصيغتين ومنطوقهما.

أمّا القاعدة التي تناولها النّاظم فهي من المسائل الدّقيقة – في النحو التي تُذَيَّل بها الفصول والأبواب في كتب النحو المبسوطة، ومتونه الوافية الكافية غالباً.

ففي مستهل هذه القاعدة يُقَرِّرُ أنّ لَفْظَيْ التّعجّب والتّفضيل يَتعدَّيانِ بما تعدّى به فعلُهما قبل أن يصيرا تعجبا وتفضيلا؛ هذا ما قصده في الجملة، ثم فصّل المسألة وفق التقسيم التالي:

أولاً : إذا كان لفظا التعجب والتفضيل دالين على الحبّ أو البغض أو ما في معناهما من الودّ والكره تعديا بحرف الجرّ «في» إذا كان المجرور بهما مفعولا به، وما قبله في فعل التعجب فاعلا في المعنى، وما قبل اسم التفضيل

فاعلا في المعنى كذلك؛ تقول: ما أحبّ زيدا في الحقّ، وما أبغض عَمْرا في الظّلم؛ التقدير : يحب زيدٌ الحقّ، ويبغض عمرو الظّلم.

وتقول في التفضيل : زيد أحب في الحقّ ، وعمر أبغض في الباطل.

وهذا ما قصده الناظم - رحمه الله - بقوله :

كــــمــــا أحب خـــالـدا فـي بكـرِ
وعـــامــــر أحبّ في ابـن عـــمــرِو

والتقدير : يحب خالد بكرا، ويحب عامر ابن عمرو

وقد وجّه الناظم إلى هذا التّقدير بقوله :

أي : كـــان خـــالـد يحبّ بكـرا
كـــذاك عـــامــر يحبّ عَـــمْـــرا

فإن كان المجرور فاعلا في المعنى، وما قبله بعد فعل التّعجّب ، وقبل أفعل التفضيل للمفعول به في المعنى تعديا إلى الفاعل بحرف الجرّ «إلى» تقول في التّعجّب : ما أحب البذل إلى المحسن، وما أبغض الحق إلى الظالم، والتقدير يحب المحسنُ البذل، ويبغض الظالم الحق.

وتقول في أفعل التفضيل بعد تقديم المفعول به في المعنى : البذل أحب إلى المحسن، والحق أبغض إلى الظالم.

وهذا ما عناه النّاظـــم الشيخ محمد الأمين الأنصاري التّادَمكّي بقوله :

وهند ما أبغضها إلى عَمَرْ
وزيد أبغض إلى بني نَمِرْ

والتقدير : يبغض عمر هنداً، ويبغض زيدٌ بني نَمِر.

وقد فسر الناظم البيت – هنا – بقوله :

وهنداً مبغض لها عُمَرْ
وزيد أبغضته ابنا نَمِرْ

هذا ما قرره الشيخ محمد الأمين في المسألة؛ مقتفيا في ذلك أثر الشيخ التواتي عبدالرحيم بن عمر في مختصر الدر المصون[1].

أمّا ابن مالك فقد حَرَّرَ المسألة الأولى بما يلي :

« ... أفعل التفضيل إن كان من مُتعدٍّ بنفسه دالٍّ على حبٍ أو بغضٍ عُدِّي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى؛ كقولك : المؤمن أحبّ لله من نفسه».

إلى أن يقول : « ولفعل التّعجّب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل؛ نحو : ما أحب المؤمن لله...».[2]

فإن كان لفظا التعجب والتفضيل من فعل متعد بنفسه دال على الجهل

---

(١) المسمى حاشية في نظم القاضي محمد الأمين.
ينظر المسألة في الدر المصون ٢/٤٩٧.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤.

والعلم عُدِّي التعجب والتفضيل بالباء؛ تقول : خالد أجهل بالمنطق، وأعرف بالفقه، وأعلم بقومه؛ كما تقول في التعجب ما أجهل خالدا بالمنطق، وما أعرفه بالفقه وما أعلمه بشؤونه. وإلى هذا المعنى يشير الناظم بقوله :

وعَدّ ما للجهْل أو للعلْم
بالباء كاعلَم ْبإمامِ العِلْمِ

فإن كان فِعْلاَ لفظيْ التعجب والتفضيل متعديان بحرف جر غير ما ذكر – عُدّ التعجب والتفضيل بذلك الحرف.

فيعّديان باللام في : أقرب، وأطلب، وأنفع؛ تقول في التعجب : ما أقرب زيد للحق، وما أطلبه للمال، وما أنفعه للناس.

وتقول في التّفضيل : هو أقرب للحق، وأطلب للمال، وأنفع للناس.

وقد استشهد الناظم – رحمه الله – للتفضيل بقوله – عز وجل : ﴿ هُوَ أقربُ لِلتّقوْىَ ﴾.[1]

وبهذا الوجه في تعديةَ لفْظيْ التَّعجُّبِ والتَّفضيلِ – ختم الشيخ محمد الأمين هذه القاعدة، فقال :

وصِلْهُما بحرفِ جَرٍ إن يكنُ
أصلُهُما بذلك الحرف اقْتَرَنْ
كَقَوْله جَلّ لَهُ الولايةْ
أقربُ للتَّقْوَى لأُخْرى الآيهْ

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٧.

٤- قاعدة (في الضّمير إذا تقدّم مبتدأ وأُخبر عنه باسم ظاهر موصوف بجملة):

إذا تَقَدَّمَ الضَّمير مُبتدأ ... والخبر اسم ظاهر ثمّ بَدا

وصفٌ لَّه فَراعِ إمّا مضمرا ... في الوصف إن شئتَ وإمّا مظهرا

كَتَامُرون بعد خَيْر أُمَّةْ ... خبَرَ كُنتم في خِطاب الأُمَةْ

هذه القاعدة أوردها النّاظم -رحمه الله- للضّمير - مُتكلّماً أو مخاطباً- إذا تقدّم مبتدأ في الحال أو في الأصل، ثمّ أخبر عنه باسمٍ ظاهرٍ متلوّ بجملة صفة له: فإنّه يجوز فيها وجهان؛ من حيث الإضمار:

الأول: أن يُضمرَ فيها ضمير وَفْقَ الضّمير الواقع مبتدأ في أوّل الكلام، فيكون متكلّما في نحو: أنا رجل أقول الصّدقَ؛ ففي جملة «أقول» ضمير مستتر تقديره «أنا» وهو موافق للمبتدأ. ويكون مخاطباً إن كان الضّمير المبتدأ مخاطبا؛ نحو: أنت رجل تحّب الخيرَ، وخرج على هذا قوله تعالى: ﴿ بَلْ أنتم قَوّم تَجْهَلُون ﴾[1] وقوله: ﴿ بَلْ أَنْتم قَومٌ تُفتَنُون ﴾[2]

(١) سورة النمل : ٥٥ .

(٢) سورة النمل : ٤٧

والحديث: «إنّك امرؤ فيك جاهلّية»[1] وقول الشاعر:

وأنتَ امــــرؤٌ تعـــدو عـلى كلّ غــرّةٍ
فَـتُـخْطِئُ فـيـهـا مـرّةً وتُصـيبُ

الثّاني: أن يراعى في الضّمير الاسم الظّاهر الواقع خبراً عن المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ ولا يكون إلاّ ضمير غيبة؛ نحو أنا: رجل يقول الصّدق، وَخُرّج على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿كُنتم خيرَ أمّة أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ...﴾[2]

والى هذا يشير الناظم في قوله:

كَـتَـامُـرونَ بعـد خـيـر أُمّـةْ
خـبـرَ كنتم في خطابِ الأُمّـةْ

فجملة «أخرجت» خرجت على أنّها صفة «خير» فالإضمار للاسم الظّاهر، ولو أضمر للضّمير في كنتم لكان جائزاً[3].

***

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٦١/٥.

(٢) سورة آل عمران : ١١٠.

(٣) ينظر البحر المحيط ٣٠١/٣، والدر المصون ٣٤٩/٣.

٥- قاعدة (في تعدّي الفعل سمع):

إن دَخَلَ السَّمْعُ على المعنى اكْتَفَى
بواحدِ المَفعُولِ والثّاني انْتَفَى

وإن يَكُن مَدخولُه اسمَ عَيْنِ
فإنّه يَعْمَلُ في الاثنَيْنِ

كِلا المثالَيْن سَمِعْتُ حَسَنا
يَخْطُبُ قَوْماً فَسمِعْتُ حَسَناً

والثّاني من مَعمولَيْ السّمع اختلفْ
فيه على اعتبارِ الأوَّل السَّلَفْ

فقيل: كان بعدَ مَنكور صِفَةْ
وقيل حال تاليا لمعرفَةْ

وكَونُهُ حالا هو المشهورُ
لأنّه ارتضَى به الجُمْهورُ

وقيل: بَل مَفعولُه الثّاني، وذا
عن الإمام الفارسي أخِذا

وقولُه جَلَّ عن النُّقصانِ
مُناديا يُنادي للإيمانِ

ففي يُنادي أُجْرِيَ القَوْلانِ
وهكذا المُعْرِبُ للقُرْآنِ

لكنّ فيه نظر الْمِمْعَانِ
إذْ لم تَلِقْ بالاحتمال الثّاني

ولم ينكّرْ صاحبُ الحالِ ولا
مُبتدأً عن الشّروط عُدِلا

عقد النّاظم –رحمه الله– هذه القاعدة للفعل «سمع» فذكر حالتين من أحواله:

الحالة الأولى: أن يكون مدخوله اسم معنىً ممّا يصحّ سماعهُ كالقول والكلام، والصّوت؛ نحو: سمعت قولا، أو كلاما، أو صوتا، في هذه الحالة يكتفي الفعل سمع بمفعول واحد؛ وهذا ما عناه النّاظم بقوله:

إن دَخَلَ السّمعُ على المعنى اكتفى
بواحدِ المفعولِ والثّاني انتفى

فإن دخل الفعل «سمع» على اسم عين، فلا يصحّ الاقتصار عليه؛ بل لا بدّ له ممّا يسمع، ولا يكون غالبا إلاّ فعلا دالاّ على صوت؛ نحو: سمعت زيدا يقرأ، وقد احتّج لهذا بقوله تعالى: ﴿ **سمعنا فتىً يذكُرُهمُ يقالُ لَهُ إبراهيم** ﴾[1]. واستشهد لها الناظم بآية آل عمران : ﴿ **ربنا إنّنا سَمعنا مُنادياً يُنادِي لِلإيْمان** ﴾[2]. والفعل بعد اسم العين في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لسمع؛ إجراءً لسمع مجرى ظنّ في التّعدّي إلى مفعولين، وقد أشار

(١) سورة الأنبياء آية ٦٠.
(٢) سورة آل عمران ١٩٣.

النّاظم –رحمه الله– إلى هذا الوجه جامعا بينه وبين ما قبله في التّمثيل:

وإن يكن مَدخولُه اسمَ عَيْنِ
فإنّه يعملُ في الاثنينِ
كلا المثالين سَمِعْتُ حَسَنا
يخطبُ قوما فسَمِعْتُ حُسْنا

فسمعت في المثال الأولّ من البيت الثّاني مدخولُه اسم عين؛ وهو (حَسَنا) بفتح الفاء والعين؛ وهو المفعول الأولّ، وجملة يخطب في محلّ نصب المفعول الثّاني، وفعلها دالّ على صوت. وسمعت في المثال الثّاني من البيت نفسه مدخولُه معنى؛ وهو المصدر (حُسْنا) بضمّ حرف الفاء وسكون العين؛ وهو مفعول سمِعتُ، وقد اكتفى به؛ لأنّه لا ينصب إلاّ مفعولا واحدا.

ثمّ انتقل النّاظم إلى ذكر الخلاف في إعراب الفعل الواقع بعد اسم العين؛ سواء أكان اسم العين نكرة أم معرفة؛ فقال:

والثّاني من مَعمولَي السّمع اختلفْ
فيَه على اعتبار الأوّل السلفْ
فقيل: إن كان بعد مَنكور صفةْ
وقيل حال تاليا لمعرفةْ

وهذا الخلاف مبنيّ على الخلاف في تعدّي فعل سمع إلى مفعولين وعدم تعديته؛ فذهب الجمهور إلى أنّه لا يتعدّى إلى مفعولين؛ بل يكتفي

بمفعول واحد، وعلى هذا أعربت الجملة الواقعة بعد اسم العين مفعول سمع؛ بحسب حال الاسم اللّفظيّة؛ فإن كان نكرة فالجملة بعده صفة، وإن كان معرفة أعربت حالاً؛ على القاعدة المشهورة: الجمل بعد النّكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

وخرج على هذا الوجه ما احتجّ به من شواهد؛ كقوله تعالى: ﴿ **ربّنا إنّنا سَمِعنا مُنادِياً يُنَادِي لِلإيمانِ** ﴾ فجملة «ينادي» في محلّ نصب صفة للنّكرة قبلها «مناديا» وكذا قوله تعالى: ﴿ **سَمعنا فتىً يَذكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إبراهيم** ﴾ . وقولهم: سمعت زيدا يقول كذا؛ فجملة «يقول» حال من زيد في المثال؛ لأنّه معرفة[1].

وذهب بعض المعربين إلى أنّ الجملة –هنا– بدل من المفعول به؛ بدل اشتمال؛ قال: وهو الأوفق؛ لأنّه يستغنى عن التّجوّز في الإضمار[2].

وقد رجّح «أبو حيّان» و«السمين الحلبي» مذهب الجمهور في المسألة، [3] وتابعهم النّاظم، وإلى هذا يشير في قوله:

وكَونُه حالاً هو المشهورُ
لأنّه ارتضى به الجُمْهُورُ

وذهب «الأخفش» و«أبو عليّ الفارسيّ» و«ابن أبي الرّبيع» و«ابن

---

(١) ينظر الكشاف ٤٨٩/١.

(٢) ينظر خزانة الأدب١٦٩/٩.

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٧٢/٣، وإرتشاف الضرب ٦٢/٣، والدّر المصون ٥٣٤/٣.

مالك» إلى تعدية فعل سمع إلى مفعولين؛ إجراءً له مجرى ظنّ وأخواتها، وشرطوا أن يكون الفعل دالاً على صوت؛ نحو: سمعت زيدا يقرأ أو يقول كذا؛ فالجملة -هنا- في محلّ نصب المفعول به الثّاني لسمع، وعلى هذا التوجيه خرّجوا الآيتين السّابقتين، ولم يبالوا بما قبل الجملة؛ من حيث التّعريف والتّنكير[1].

وقد اعترض «الجرجانّي» على مجيء المفعول الثّاني لسمع جملة؛ لأنّه ليس من الأفعال الدّاخلة على المبتدأ أو الخبر؛ كظننتُ وعلمتُ، وخرّج الجملة في مثال أبي عليّ الفارسيّ: سمعتُ زيدا يقول كذا؛ على أنّها في محلّ نصب حال؛ كأنّك قلت: سمعت زيدا في حال قوله كذا؛ لكن يدلّ على المفعول، ويغني عنه[2].

ورجّح «ابن أبي الرّبيع» ما ذهب إليه «أبو عليّ الفارسيّ» في المسألة، وأجرى سمعت مجرى ظننت وعلمت؛ في نصب مفعولين، وأبطل القول بالحاليّة في الجملة التّالية لاسم العين، وأجاب على الاعتراض السّابق بقوله: فإن قلت: كيف يكون من باب ظننت وأخواتها، وإنّما تتعلّق بالجمل لتبيّن ما تبني عليه الأخبار، وسمع إنما تتعلّق بالصّوت، والرّؤيا بالمرئيّ، والذّوق بالطّعم، والشّمّ بالرائحة؟

قلت: لا يدخل باب سمعت -والله أعلم- حتّى يتضمّن معنى علمت...

---

(١) ينظر : البسيط ٤٣٢/١، والملخص ٢٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٢.

(٢) ينظر المقتصد ٥٩٨/١.

إلى أن يقول: وكما تقول: أسمع أزيد قاريء أم عمرو؟ فإنّها -هنا- بمنزلة أعلم أزيد قاريء أم عمرو؟ فهي معلّقة، ولا تعلّق إلّا الأفعال الدّاخلة على الجمل[1].

وقد أشار الناظم إلى قول أبي علي الفارسيّ في المسألة في قوله:

وقيل بل مفعوله الثّاني وذا
عن الإمام الفارسّي أُخِذا

ثمّ أورد شاهدَ المسألةِ وإجراءِ القولين فيه؛ فقال:

وقوله جلّ عن النّقصانِ
مُناديا يُنادي للإيمانِ
ففي يُنادي أُجرِيَ القَولانِ
وهكذا المُعْرِبُ للقرآنِ

فقد خرجت الآية الكريمة: ﴿ **ربّنا إنّنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان** ﴾ على الوجهين السّابقين؛ وهما: أن تكون جملة «ينادي» في محلّ نصب صفة للنّكرة قبلها « مناديا» وأن تكون محلّ نصب مفعول به ثاني للفعل سمع لتضمّنه معنى علم، وقوله: «وهكذا المعرب للقرآن» إشارة إلى ما قرّر الشّيخ عبد الرّحيم التّواتي في إعرابه للقرآن من احتمال الوجهين في جملة «ينادي».

ثمّ يختتم النّاظم -رحمه الله- بما ظاهره ترجيح القول الأوّل في

(١) الكافي ق ١١/أ.

المسألة والتّوهين من شأن القول الثّاني، فيقول:

لكنّ فيه نَظَرَ المِمْعَانِ
إذ لم يَلْقْ بالاحْتِمال الثّاني

فالممعان: صيغة مبالغة، أراد بها من يبالغ في النّظر والاستقصاء حتّى يجلي الأمر، ويحقّق القول فيه.

ثمّ ذيّل القاعدة بما يؤكّد ما رجّحه في المسألة؛ فيقول:

ولم ينكر صاحب الحال ولا
مبتدأ عن الشّروط عُدِلا

فصاحب الحال لا يأتي نكرة إلّا بمسّوغ من المسوغات المعروفة، والمبتدأ شرطه ألاّ ينكر، وفي بعض الأمثلة – والآيتين المحتج بهما ما يوهم تنكير صاحب الحال، وتنكير المبتدأ عند مَن أعرب الجملة مفعولا ثانيا، والمفعول الأول نكرة؛ وهو في موضع المبتدأ على القول بإجراء سمع مجرى ظنّ، والله أعلم.

* * *

٦- قاعدة (في تمييز النّسبة الواقع بعد جمع أو مثنّىً) :

إن وَقَـعَ التّـمـيـيـز بعـد جَـمْع أوْ
تَثنِيَـةٍ فَـفِـيـه أوْجُـهـاً رووا

فـإن يَكُـن لِمـا تَلا مُـوافِـقـا
مَـعنىً أتـى احـتـمـاله مُطابِقـا

كَنِعْمَ أصـحـابُ الـهُـدَى إخـوانا
وبِئسَ اتبـاع الـهَـوَى أقـرانـا

وإن يُخـالفـه فـإمّـا أن يَـردْ
مـدلولُه مـخـتلفـاً أو مُـتّـحِـدْ

فـمـا أتى مُـتّـحـدَ الأفـرادِ
تمـيـيـزُه مُلتـزَمُ الإفـرادِ

كـامـدح بني زيدٍ أباً وأصـلا
حـيث اسـتَـوَوْا بنوّةً وفـضـلا

يعني أبوهم أجـمـعـون واحـدُ
ومـا لهم من غـيـر زيد والدْ

وإن يكـن مـدلُوله مـخـتلفـا
واللّبس لو أُفـرد تميـز وفـا

فـإنّه حـينئـذ مطـابقْ
حـتـمـاً للفـظ اسـم عليـه سـابقْ

كَـكَـرُم الـزّيـدون آبـاءً لـدى
فـراقـهم أبوّة ومـولـدا

أي كلّ واحـــد مـــن أخـــوة عُـــرِفْ
لـــه أب بكـــرمٍ قــــد أتّصفْ
وجَـــوِّزِ الـوجـــهين إذ لا لبـــسا
كـــقـــولك: النّســـاء طِبْنَ نفـــسا
ولكن الافـــرادُ فـــيـــه أولـــى
كـــمـــا بســـورة النسّـــاء يتلـــى

أورد النّاظم – القاض محمدّ الأمين– هذه القاعدة لتمييز النّسبة الواقع بعد جمع أو تثنية، وذكر الأوجه الّتي يأتي عليها مفّصلا ذلك بالقاعدة والمثال، وفيما يلي بيان بما اشتملت عليه هذه القاعدة:

التّمييز الواقع بعد جمع أو تثنية له أحوال ثلاثة:

الأولى: وجوب المطابقة لما قبله في التّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث؛ وذلك في المواضع التّالية:

–الأّول: إذا اّتفق التّمييز والاسم السّابق في المعنى؛ فيكون مدلول الاسم السّابق والتّمييز واحدا؛ وهما لشيء واحد؛ تقول كَرُمَ الزّيدان رجلين، وكرم إخوانك رجالا، وكرم الهندان امرأتين وكرم الهندات نساءً.

فهنا مدلول التّمييز هو مدلول الاسم قبله؛ فالزّيدان هما الرّجلان في المثال الأوّل، والرّجلان هما الزّيدان، وكذا بقيّة الأمثلة؛ ولذا لزمت المطابقة بين التّمييز والاسم السّابق عليه، وإلى هذه القاعدة يشير النّاظم في قوله:

إن وقع التّمييز بعد جمع أوْ

تثنية ففيه أوجها رووا

فإن يَكُن لما تلا مُوافِقا

معنىً أتى احتماله مُطابِقا

كنعم أصحابُ الهدى إخوانا

وبئس أصحابُ الهوى أقَرانا

-الثّاني: من المواضع الّتي تلزم فيها مطابقة التّمييز للاسم قبله: أن يختلف التّمييز عن الاسم السّابق في المعنى؛ فلا يكون مدلولهما واحدا، ويكون التمييز جمعا متعدّدا، والاسم السّابق كذلك؛ كقولهم: كرم الزّيدون آباء، تريد أنّ لكلّ واحد منهم أبا غير الآخر، ومثله: حسن هؤلاء الأبناءُ آباءً؛ إذا كان لكل واحد أب وليسوا إخوة من أب واحد؛ فتلزم المطابقة لئلا يلبس الإفراد بغير المراد؛ فيتوهّم لو قيل كرم الزيدون أبا أنّ أباهم واحد، وأنّهم إخوة لأب.

وإلى هذا يشير الناظم -رحمه الله- في قوله:

وإن يكن مدلُوله مختلفاً

واللّبس إن أُفرد تمييزٌ وفا

فإنّه حينئذٍ مطابقٌ

حتماً لِلفْظِ اسمٍ سَابق

كـــكـــرم الـــزّيـــدون آبـــاءً لـــدى
فـــراقـــهم أبـــوّة ومـــولـدا
أي كـلّ واحـــد من إخـــوة عـــرف
لـــه أب بـكـــرم قـــد اتّصفْ

وقريب من هـذه الحالة في لزوم مطابقـة التّميـيز السّـابق أن يأتي لفظ التّمـيـيـز مصـدرا، والأسم الذي قبله جـمعـا؛ هنا يجمع التّـمـيـيز لاخـتـلاف أنواعه؛ تقول: كرم الأصدقاء أفـعالا، واختلف القوم أراءً، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ أُنبِّئُكم بالأخسرينَ أعمالاً** ﴾.(1)

جـمع التّمـيـيز؛ وهو مـصدر لاخـتـلاف أنواعه؛ لأنّ لكل واحـد من الأصـدقاء فـعلا، ولكلّ واحـد من القوم رأيا، ولكلّ واحـد من الأخسـرين عملا.

الحالة الثّانية: تَرْكُ المطابقة وجوباً؛ وذلك في المواضع التّالية:

-الأوّل: أن يخـتلف التّـمـيـيـز والاسم قبلـه في المعنى؛ فـيأتي مـدلول الاسم السّابق جـمعاً ومـدلول التّمـيـيز مفرداً؛ هنا يـؤتى بالتمييز مفرداً غـير مراع لفظ الاسم السّابق؛ نحو: كرم هؤلاء الأبناءُ أبا؛ بإفراد التّمييز(أبا) لأنّ الأبناء له جميعا؛ فهم إخوان لأب واحد.

ومثله: كَرُمَ الزّيدون نسباً وصِهـراً؛ إذا كان نسبهم واحداً، وصهرُهم واحدا.

(1) سورة الكهف : ١٠٣.

وإلى هذا يشير الناظم في قوله:

فما أتى متّحِدَ الأفراد
تميّزه ملتزَمُ الإفراد

كما مدح بني زيد أباً وأصلاً
حيث اسْتَوَوْا بنوّةً وفضلاً

يعني أبوهم أجمعون واحد
وما لهم من غير زيد والد

-الثّاني: أن يختلف مدلول التّمييز عن الاسم السّابق؛ فيأتي التّمييز جمعاً والاسم قبله مفردا؛ نحو: نظف زيد ثياباً، وكرم عمرو أباء؛ تريد تعدّد الأباء؛ فجمع التمييز؛ خوف اللّبس في الإفراد.

ولم يشر النّاظم -رحمه الله- إلى هذا الوجه؛ لكنّه مندرج تحت القاعدة الّتي أوردها لأحوال التّمييز الواقع بعد جمع أو تثنية فيما يتعلّق بالمطابقة وعدمها.

الحالة الثالثة: جواز المطابقة وتركها لانتفاء اللّبس؛ نحو قرّ الإخوان عيناً، وَطِبنَ الهندات نفساً، ويجوز: أعيناً، وأنفساً.

ورجّح «أبو حيّان» هنا إفراد التّمييز؛ قال في المسألة: «وإفراد المباين أولى من الجمع؛ نحو قوله تعالى: ﴿فإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَن شيءٍ منه نَفْساً...﴾[1]

---

(١) سورة النساء: ٤ .

والزّيدون قرّوا عيناً، ويجوز أنفُساً وأعينا»[1].

وفسّر بعض البصريّين النّفس بالهوى؛ فيكون مصدرا؛ والمصادر لا تجمع ولا تثنى[2].

وذهب الزّمخشري» إلى أنّ «نفسا» تمييز مفرد؛ الغرض منه: بيان الجنس، والواحد يدلّ عليه[3].

وحذا حذوه «أبو البقاء العكبري» فقال: «نفساً» تمييز والعامل فيه «طبن» والمفرد –هنا– في موضع الجمع؛ لأنّ المعنى مفهوم، وحسّن ذلك أنّ «نفساً» –هنا– في معنى الجنس؛ فصار كـ«درهما» في قولك: عندي عشرون درهماً.[4]

وإلى هذا الوجه يشير النّاظم في وقله:

وجوّزَ الوجهَيْنِ إذ لا لبسا
كقولك: النّساء طِبْنَ نَفَساً
ولكن الإفراد فيه أولى
كما بِسُورَةِ النّساء يُتْلَى

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٠، والبحر ٣/٥١٢، والدر المصون ٣٢/٥٧٤.
(٢) المصادر السابقة.
(٣) الكشاف ١/٤٩٨.
(٤) إملاء ما من به الرحمن ١٦٦.

٧- قاعدة (في الفعل الرّافع لضمير الاسم المتّصل لا يتعدّى لضميره المتّصل)

ولا تُعدّ فعلَ مُضمَرٍ وُصل
أو ظاهرٍ إلى ضميره اتّصل

إلاّ بباب ظنّ أو ما كان قد
يوجد في عدم نزرا أو فقد

فلا يجوز نحو: زيد مسّه
أو مسّه زيد تريد نفسّه

وقولنا إلى ضمير اتّصل
يخرج ظاهرا ومضمرا فُصل

فجاز عمروُ ما أحبّ إلاّ
إيّاه ثمّ سمت نفسي إلّا

لا فرق بين ما بحرف جرٍّ أو
بنفسه عُدّي فيما قد حَكَوْا

فنحو: هند ذهبتْ بها امتنع
كذاك قد مرّت بها بنت اليَسَع

هذا إذا ما الفعلُ واقع على
ما جُرَّ مثلَ ما مضى أو فلا

كقوله سبحانه: «ويجعلون
للّه» حتّى قوله: «ما يشتهون»

فَعَطَفْتُ «لهم» على «لله» مع
أنّ اتّحاد مُضْمَرَيْنِ قَد وقع

فذاك جائزٌ لأنّ جعلهم
يجَري على «ما يشتهون» لا «لهم»

ومثله في مريم «هُزّي إليك»
كذاك في القَصَص جا «أضمُمْ إليك»

فالهزّ والضّمُّ كلاهما وَقَعْ
على الّذي من بعد كاف قد سُمع

ولا يُرى فعل ضمير اتّصل
مع اسمه الظّاهر كيفما حصل

فلا يُقالُ عندهم: زيداً ضَرَبْ
وذاك في ظنّ وغيرِهِ اجْتُنِبْ

أفرد النّاظم -رحمه الله هذه القاعدة للفعل الرّافع لضمير الاسم المتّصل فقرّر أنّه لا يتعدّى بنفسه ولا بحرف جرّ إلى ضميره المتّصل المفعول به؛ فلا يقال على هذه القاعدة في ضرب، وسمع: زيد ضربه، وضربه زيد، وزيد سمعه، أو سمعه زيد، كما يقال: فرحت بي، وعمر انطلقت بي؛ لأنّ هذه الأمثلة على تقدير: ضرب نفسه، وسمع نفسه، وفرح بنفسه، وانطلق بنفسه؛ فالفاعل والمفعول غير متغايرين؛ والأصل المغايرة؛ لأنّ الفاعل مؤثر في المفعول به، والمفعول به متأثّر منه، وفيما ذكر في الأمثلة الفاعل والمفعول لشيء واحد وإلى هذه القاعدة يشير الناظم بقوله:

ولا تُعَدِّ فعلَ مُضمَرٍ وُصل
أو ظاهرٍ إلى ضميره اتّصل

فلا يجوز: زيد مسَّه
أو مسَّه زيد، تريد نفسَّه

ويشير إلى الفعل المتعدّي بحرف الجرّ بقوله:

لا فرق بين ما بحرفِ جرٍّ أو
بنفسه عُدّي فيما قد حكوا

فنحوا: هند ذهبتْ بها امتنع
كذاك قد مرّت بها بنت اليَسَع

والعلّة الّتي أدّت إلى المنع –هنا– أنّ تعلّق الأفعال –هنا– بغير الفاعل؛ فإذا ما اتّحد الفاعل والمفعول به، وصارا لشيء واحد؛ فقد يفهم من ذلك المغايرة بينهما؛ ولا مغايرة –هنا– بين الفاعل والمفعول.

وقد استثنى النّاظم ممّا سبق باب ظنّ؛ وباب فقد وعدم؛ المحمولين على «وَجَدَ» في الضّدّيّة؛ فيجوز –هنا– أن يُقال: زيد ظنّه قائما، وظنّه زيد قائما؛ كما يجوز أن يُقال في عدم: زيد عدمه وعدمه زيد، وزيد فقده، وفقده زيد، وإلى هذا الوجه يشير النّاظم –رحمه الله– بقوله:

إلاّ بباب ظنّ أو ما كان قد
يُوجَد في عدم نزراً أو فُقِدْ

وإنّما جاز في باب ظنّ وأخواتها ما ذكر؛ لأنّ تعلّق الفعل في باب ظنّ بالمظنونات، والمعلومات، وعلم الإنسان وظنّه بصفات نفسه هو الأغلب من علمه وظنّه بصفات غيره.

فإن كان الضمّير منفصلا، أو كان الفاعل ظاهراً فجائز أن يُقال فيه:

عمرو ما أكرم إلاّ إيّاه وما حدّثتْ نفسي إلاّ إيّاه؛ وهذا ما عناه الشّيخ الأمين –رحمه الله بقوله:

وقولنا إلى ضَمير اتّصل
يُخرج ظاهراً أو مضمراً قد انفصل
فجاز عمروٌ ما أحبّ إلاّ
إيّاه، ثمّ سَمتَ نَفْسِي إلاّ

ثمّ انتقل النّاظم –بعدُ– إلى الفعل المتعدّي بحرف الجرّ؛ فقسّمه قسمين: قسم يأتي الفعل فيه واقعا على المجرور؛ كالمثالين اللذين أوردهما قبل هذا البيت؛ وهما: هند ذهبت بها، ومررت بها بنت اليسع، ونحو: سرتُ بي وفرحت بي؛ فهذه الصّورة ممتنعة؛ لاتّحاد الضّميرين الفاعل والمفعول به المجرور لفظا؛ وعدم المغايرة بينهما في غير باب ظنّ وأخواتها.

وقسم لا يكون الفعل واقعا على المجرور؛ فهذا لا يمتنع، لأنّ اتّحاد الضّميرين كان لعاملين مختلفين، وقد مثّل لهذا الوجه بقوله تعالى: ﴿ **ويجعلون لله البنات– سبحانه – ولهم ما يشتهون** ﴾[1] فالضّمير

(١) سورة النحل : ٥٧.

المرفوع واو الجماعة للغائب «ولهم» الضمّير -هنا- متحّد معه في الغيبة؛ فالضّميران ليسا متغايرين، لكن خرج «لهم» على أنّه معطوف على «للّه» ويُوجَّه فعل «يجعلون» إلى «ما يشتهون» فتكون الجملة في محلّ نصب بـ «يجعلون».

وقد اضطربت أقوال المعربين [1] في توجيه هذه الآية، وما ذكره الشيخ الأمين هو خلاصة ما انتهى إليه السّمين الحلبي [2] وقبله أبو حيان [3] وإلى هذا يشير الشّيخ الأمين بقوله:

هذا إذا ما الفعل واقع على ... ما جُرّ مثل ما مضى أو لا فلا

كقوله سبحانه: «ويجعلون للّه» حتّى قوله «ما يَشْتَهُون»

فعطفت «لهم» على «للّه» مع ... أنّ اتّحاد مُضْمَرَيْنِ قد وَقَعْ

ومثل الآية السّابقة آية مريم (هزّي إليك) [4] وآية القصص: (واضمم إليك) [5].

فالضّميران -هنا- الفاعل والمفعول لِشَيْءٍ واحد؛ فلا يخرج المجرور على ما خرج عليه المثالان السّابقان؛ فرحت بي، وسرت بي.

---

(1) ينظر: معاني القرآن ٢/١٠٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٦، والكشاف ٢/٤١٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٣٣- ٢٣٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧/٤٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/٢٥٤، ٨/٤٨٣- ٤٨٤.

(٤) سورة مريم آية ٢٥.

(٥) سورة القصص آية ٣٢.

ومَثَّلَ النّاظم: هند ذهبت بها؛ لعدم المغايرة بين الفاعل والمفعول؛ إذْ هما متّحدان ولشيء واحد ولكن يخرج المجرور -هنا- في قوله تعالى: ﴿ وَهُزِّي إليك ﴾[1] على أنّه متعلّق بمحذوف؛ لا بالفعل المذكور لئلا يؤدّي إلى تعدية الفعل الرّافع لضمير متّصل إلى الضّمير المتّصل؛ وهو ليس من باب ظنّ وأخواتها وقيل إنّه على حذف مضاف.

وكذلك؛ قوله تعالى: ﴿ وَاضْمُمْ إليكَ ﴾[2] الجارّ والمجرور «إليك» متعلقُ بمحذوف، أو على حذف مضاف؛ على تقدير «اضمم إلى نفسك».

وبهذا التّقدير تجنّب المحذور وهو تعدية الفعل الرّافع الضّمير المتّصل إلى الضّمير المتّصل؛ وهما لشيء واحد [3] وإلى هذا يشير الشّيخ الأمين بقوله:

ومثله في مريم «هزّي إليك»
كذاك في القصص جا «أضمم إليك»
فالهزّ والضّمّ كلاهما وقع
على الّذي من بعد كافِ قَد سُمعْ
ولا ترى فعل ضميرٍ اتّصل
مع اسمه الظّاهر كيفما وَقَعْ
فلا يُقالُ عندهم: زَيدٌ ضرب
وذاك في ظنّ وغيرِهِ اجْتُنِبْ

---

(١) سورة مريم : ٢٥.

(٢) سورة القصص : ٣٢.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٩٢، ١٥٤، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/ ٢٩٢.

٨- قاعدة (في معنى «آية» وتصريفها)

والآيــــةُ اســـمٌ لِعـــلامــــةٍ وُضِـــعْ
مـــعنىً، وعَـــن آيـــةِ قُـــرآنٍ وَقَـعْ

وذاك لانفْـــصـــالِ مــــا تَتْلُوه مِـــنْ
مــا كـــان قَـــبْلَهـــا كـــأن لم يَقْـــتَـــرِنْ

وهـكــــذا عـــلامــــةٌ فـــيــــعنى
بهـــا انفـــصـــالُ وانقِـطــاعُ مَـــعْـــنىً

* * *

وَوَزْنُـهـــا فَـــعَلَةٌ كـــشَـــمَـــرَه
لـكن بقـلـبٍ نادرٍ مُـــغَـــيَّـــرَةْ

إن يجـتـــمع حــرفـا اعـتِـلال فـالأصحّ
إعـــلال أوّل وغَـــيـــرُهُ يَصِـــحْ

وقـــيـلَ جــاءَ وَوَزْنُـهـــا بِفـــاعِلَهْ
فـــالقَـــيْسُ أن تُدْغَمَ لـلمُـــمـــاثَلَهْ

كـــدابّة وخــــاصّـــة وعــــامّـــة
وكـــافّـــة وحــــاقّـــة وتـامّـــة

وَخُـــفّــــفَـتْ عـينٌ بـالانعــــدام
جَـــبْـــراً لحـــقّـــهـــا مِـــن الإدْغــام

أفرد النّاظم –رحمه الله– هذه القاعدة لكلمة «آية» فبينّ فيها مدلولها اللّغوي، ومعناها في القرآن؛ وهذا ما تضمّنته الأبيات الثّلاثة الأولى، فما معنى آية في اللغة؟

لقد فسّرها النّاظم بأنهّا العلامه؛ وهذا المعنى يرد لها كثيرا في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿ **وآية منك** ﴾[1] وقوله عزّ وجلّ: ﴿ **أَتبنُونَ بكُلّ رِيْعٍ آيةً تَعبْثون** ﴾[2] وقوله جلّ ذكره: ﴿وَجَعلْنا اللّيلَ والنّهار آيَتَيْنِ ﴾.[3]

فمعنى آية في هذه الآيات هو العلامة؛ وممّا استُشْهِدَ به على هذا المعنى قولُ ابن الصّعِق:

ألا مَن مُبلغ عنّي تميماً
بآيةِ ما يُحِبُّون الطّعاما

وقول النّابعة:

تَوهّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها
لستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

وتدلّ على انفصال ما قبلها عمّا بعدها؛ فهي علامة الانقطاع.[4]

---

(١) سورة المائدة : ١١٤.

(٢) سورة الشعراء : ١٢٨.

(٣) سورة الاسراء : ١٢ .

(٤) ينظر : الصحاح، واللسان (أما) والخزان ٦/٥١٤.

قال الهرويّ في الغريبين: «وقال أبو بكر: سمّيت الآيةُ من القرآن آيةً لأنّها علامةٌ لانقطاع كلام مِن كلام[1]... ويقال إنّها إنّما سمّيت آية لأنّها تجمع حروفا من القرآن؛ فيكون من قولهم: خرج بنو فلان بآيتهم؛ أي: بجماعتهم، قال الشاعر برج بن سهر:

خرجنا من النّقبين لا حيّ مثلنا
بآيتنا نُزْجي الّلِقاحَ المطافِلا

وتجمع على: آيات، وعلى : آي، وجمع الجمع فيها: آياء؛ وهو نادر؛ قال:

لم يُبْقِ هذا الدّهرُ مِن آيائه
غيرَ أثافِيه وأرْمِدائه[2]

وإلى المعنى الأوّل؛ وهو العلامة يشير النّاظم بقوله:

والآيةُ اسمٌ لعلامة وُضِعْ
معنىً وعن آيةِ قرآنٍ وَقَعْ

وعللّ في البيت الثّاني للتّسمية بالآية فقال:

وذاك لانْفِصالِ ما تَتْلُوهُ مِنْ
ما كان قَبلَها كَأنْ لم يَقْتَرِنْ

---

(١) ينظر الغريبين ١/١١٧، والدر المصون ١/٣٠٩.
(٢) الصحاح واللسان (أيا).

ولمّا فرع من بيان المعنى اللّغويّ لكملة (آية) أخذ في بيان الجانب الصّرفي لهذه الكلمة؛ فأورد لها وزنين مختلفين؛ أحدهما (فَعَلَة) كَثَمَرَة، وقد أتبعه بقاعدة مشهورة في الإعلال، والوزن.

الثّاني (فاعلة) ثمّ بيّن القياس فيه موضّحا ذلك بالمثال ليستبين به وجه القياس.

هذا ملخّص بما تضّمنته الأبيات الخمسة الأخيرة، وفيما يلي بيان موجز بما أورده أئمة النّحو في تصريفها:

اختلف النّحويّون في تصريفها، ووزنها، وأصلها:

فذهب الخليل وسيبويه فيما يفهم من نقله عن شيخه أنّ وزنها (فَعَلَة)[1] وأصلها (أَيَيَة) فهي من مضعّف الياء\ كعييت وحييت؛ اجتمع فيها حرفا علّة يستحقّ كلّ منهما الإعلال.

والقاعدة في هذا أن يبدل الحرف الثّاني ألفاً؛ لتحرّكه وتحرّك ما قبله بالفتح، ولكونه طرفا، والأطراف محلّ التّغيير، لكنّ الإعلال –هنا– جاء على غير القياس فيها فيما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ فقد أعلّت الكلمة بقلب الحرف الأوّل؛ وهو الياء إلى ألف، ثم أدغمت الألف فيما قبلها؛ فصارت آية، ولو أُعلت على مقتضى القياس فيها لقيل (أياه) بقلب الياء الثّانية ألفا لكونها في موضع اللام، لكنّهم شذّوا فيها على نحو ما شذّوا في غاية وطاية وراية، والأصل فيها: غَيَيَة وطَيَيَة ورَيَيَة فاعلّوا الياء الأولى،

(١) ينظر الكتاب ٤/٣٩٨، ودقائق التصريف ٢٢٩، وارتشاف الضرب ١/١٤٧.

وصحّحوا الثّانية[1]. وإلى هذا الوجه يشير الناظم –رحمه الله– في قوله:

وَوَزْنُهـا فَعَلَةٌ كَثَمَرَهْ
لكن بقلبٍ نادرٍ مُغَيِّرَهْ

وذهب الكسائي إلى أنّ وزنها (فاعلة) قال الفرّاء: «سألت الكسائيّ عن آية، ما هي في الفعل؟ فقال: فاعلة، وكانت في الأصل: آيية فخفّفوها..»[2].

قال في الدّرّ المصون: « فكان القياس أن يدغم؛ فيقال: آيّة كدابّة، إلّا أنّه ترك ذلك تخفيفاً؛ فحذفوا عينها، كما خففوا: كينونة، والأصل: كيّنونة بتشديد الياء. وضعّفوا هذا بأنّ بناء كينونة أثقل فناسب التّخفيف بخلاف هذه»[3].

وإلى هذا الوجه يشير النّاظم في قوله:

وقِيلَ جاء وَزْنُهُ بفاعلَهْ
فالقَيْسُ أن تُدْغَم لِلمُماثلَهْ

كدابّةٍ وخاصّةٍ وَعامّةٍ
وكافّةٍ وحاقّةٍ وتامّةْ

وَخُفّفَتْ عينٌ بالانعدام
جبراً لِحِقّها مِن ادّغام

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.
(٢) ينظر دقائق التصريف ٢٢٩.
(٣) الدر المصون ١/٣٠٨.

وذهب الفرّاء إلى أنّ وزنها (فَعْلَةَ) بسكون العين، وأصلها: آيّة بياء مشدّدة استثقلت؛ بسبب اجتماع ياءين؛ فأبدلت الياء السّاكنة ألفاً؛ على نحو ما أبدلوا في: صابة؛ فقالوا: صوبة وثابة، قالوا: ثوبة وقد اختار العكبري هذا الوجه؛ قال: لأنَّ فاءها همزة، وعينها ولامها ياءان؛ لأنها من تأيا القوم؛ إذا اجتمعوا، وقالوا في الجمع: أياء؛ فظهرت الياء الأولى، والهمزة الأخيرة بدل من ياء ووزنه أفعال..»[1]

وقد عقب أبو حيّان في الارتشاف على هذا القول بقوله: (ويظهر أنّه قول سيبويه)[2] وله وجه عند سيبويه لكنّه لم يجزم في المسألة[3].

وقيل إنّ أصلها: أَيُيَة؛ بضمّ الياء الأولى، ووزنها (فَعُلَة) كسَمُرَة تحرّكت الياء الأولى إثر فتح؛ فقلبت ألفا، وصحّت الياء الثّانية.

وقيل إنهّا على وزن (فَعِلة) بفتح الفاء وكسر العين كَنبِقة؛ فيكون أصلها: أَيِيَة؛ فَأُعلّ بقلب الياء الأولى، وفيه الشّذوذ السّابق في قول الخليل.

وقيل: «الأصل فيها (أياة) بإعلال الياء الثّانية لكن ، قال أبو حيّان: «وهو من المقلوب على واجب القياس كجاهٍ»[4] فقدّمت اللام إلى موضع العين، وأخّرت العين؛ وهو وجه ضعيف في تصريف آية.

---

(١) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ١/٣٢- ٣٣، وينظر : الدر المصون ١/٣٠٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٤٧.

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٣٩٨.

(٤) ارتشاف الضرب ١/١٤٧، والدر المصون ١/٣٠٨.

٩- قاعدة (في الفعل كاد) :

والفِعلُ بعد كادَ إن يكُن دَخَلْ
عليه نَفيٌ فثبوتُه حَصَلْ

وحيثما أتى وليس يَعْتَلِقْ
بحرف نَفْيٍ فانتفاؤه يَحِقْ

تَقول: كادَ مَن يُسيءُ يُعزَلُ
وكادَ ذو حَسانةٍ لا يُقْبَلُ

أي: قرب المسيء عزلاً وانتفى
وثَبَتَ القبولُ لِلّذي صَفا

والنَّفيُ إن يكن بَكادَ يَصْحَبُ
فالفِعلُ يُنفى تارةً ويُوجَبُ

كما أتى في «لم يَكَدْ يَراها»
في سورة النّور وما ضاهاها

أي: بعد شِدّةٍ وعُسْرٍ حصلَتْ
رؤيتُه، وبسواه أُوِلَتْ

قال ابن مالك: وذا أبلغ مِنْ
لم يرها نفياً، وقوله حَسَنْ

أورد القاضي محمدّ الأمين هذه القاعدة للفعل (كاد) وبيان ما يفيده من حيث المعنى؛ لا من جهة العمل؛ إذ هو معلوم لدى المبتدئين من

التلاميذ، فضلا عن الحاذقين بعلم الإعراب، والمنتهين فيه. وفعل (كاد) من أفعال المقاربة الدّالّة على قرب وقوع الخبر، ولا يكون الخبر إلاّ فعلا مضارعا؛ مقترنا بأن قليلا مع كاد، والكثير فيه التّجرّد من أن المصدريّة، وشواهده في القرآن كثيرة.

قال تعالى: ﴿ يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾[1] و﴿ فَذَبَحوُها وَمَا كَادوا يَفْعَلُون ﴾[2].

وفي الحديث: «وما كِدتُ أَنْ أصلّي العصرَ حتّى كادَتِ الشّمسُ أَنْ تَغْرُبَ»[3].

وقد تناول النّاظم –رحمه الله– هذا الفعل في ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يأتي الفعل المضارع الواقع خبراً له منفياً؛ تقول: كاد زيد ألاّ يقوم. وكاد الغائب لا يرجع.

فالمعنى هنا على إثبات القيام لزيد، والرّجوع للغائب، وكان قد قارب زيد ألاّ يقوم؛ كما قارب الغائب ألا يرجع؛ وهذا ما عناه النّاظم بقوله:

والفِعلُ بعد كادَ إن يكُن دَخَلْ
عليه نَفيٌ فثبوتُه حَصَلْ

الثّانية: أن يكون الفعل المخبر به عن كاد مثبتا لا منفيا؛ نحو: كاد زيد

---

(١) سورة البقرة : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة : ٧١ .

(٣) ينظر : فتح الباري ١٢٣/٢ كتاب الأذان.

يقوم، وكاد النّعام يطير؛ فالمعنى: قارب زيد القيام، لكنّه لم يقم، وقارب النّعام يطير، لكنّه لم يطر؛ فالمعنى -هنا- على نفي وقوع خبرها، وسوق الكلام في الإثبات، وإلى هذا المعنى يشير النّاظم في قوله:

وحيثما أتى وليس بعتلق
بحرف نفيٍ فانتفاؤه يحق

يريد: أنّ الفعل الواقع خبراً لكاد؛ إذ لم يكن منفيا فهو قمين بالنّفي، وعدم الوقوع.

ولمّا فرغ من تقرير هاتين القاعدتين أخذ في تقريبهما بالمثال؛ فأورد مثالين مختلفين، ثمّ وجّههما على مقتضى القاعدتين؛ فقال:

تَقُولُ كَادَ مَن يُسيءُ يُعْزَلُ
وكادَ ذو حَسَنَةٍ لا يُقْبَلُ

أي: قرب المسيءُ عزلاً وانتفى
وثَبَتَ القبولُ للّذي صَفا

يريد: أنّ المسيء؛ قرب من العزل، لكنّه لم يعزل، فانتفى عنه العزل، وأمّا ذو الحسنات فقد قارب ألاّ تقبل حسناته، لكنّها قبلت منه.

فالخبر في المثال الأول ورد مثبتا، والمعنى فيه على النفّي؛ فالمسيء لم يعزل؛ وإنّما قارب العزل وأما المثال الثاني فالخبر فيه منفي؛ بحرف النّفي؛ والمعنى فيه على الإثبات؛ وهو قبول الحسنات.

الثالثة: أن يأتي فعل كاد منفيا؛ كقوله تعالى: ﴿ **فَذَبَحُوها وَما كادوا يَفْعَلون** ﴾.

فالمعنى هنا على الإثبات تارة والنّفي تارة أخرى، لكنّ الإثبات يأتي بعد عناءٍ وشدّةٍ؛ كذا أفهم قول النّاظم:

والنّفي إن يَكُن بكاد يَصْحَبُ
فالفعلُ يُنفى تارةً ويُوجَبُ

كما أتى في (لم يَكَدْ يَراها)
في سورة النّور وما ضاهاها

أي: بعد شدّة وعُسْرٍ حَصَلَتْ
رُؤيتُه وبسواه أوِلّتْ

فقد أشار الناظم –هنا– إلي الإثبات والنّفي، واحتجّ بآية النّور ﴿ **إذا أخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها** ﴾[1] ونبّه إلى شيء من الخلاف في وقوع الرّؤية ونفيها؛ ذلك أنّ من المفسرين من ذهب في توجيه الآية إلى نفي الرّؤية؛ لأنّ أقلّ الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها النّاظر كفّه؛ وعلى هذا يكون المعنى: لم يقارب رؤية يده، وإذا لم يقارب رؤيتها؛ فحريّ ألا يراها.

وعلى هذا التوجيه يكون معنى كاد النّفي إذا صحبها حرف نفي؛ فإذا قيل: المفلوج لا يكاد يسكن؛ فإنّ مقاربة السّكون منتفية والسّكون نفسه منتفٍ[2] قال ابن مالك: ولهذا كان قول ذي الرّمّة:

---

(١) سورة النور : ٤٠ .

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١١/٣١٣–ح٣١ (بتصرف)، والبحر المحيط ٨/٥٤.

إذا غَيَّر النأيُ المُحِبِّين لم يَكَدْ
رسيسُ الهوى، من حُبِّ ميّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً؛ لأنّ معناه: إذا تغيرّ حبّ كلّ محبّ لم ياقرب حبّي التّغيّر، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنّه يكون غير بارح؛ وهو قريب البراح؛ بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

وكذا قوله تعالى: (إذا أخرج يده لم يكد يراها) هو أبلغ في نفْي الرؤّية من أن يقول: لم يرها: لأنّ من لم يقارب الرّؤية؛ بخلاف مَن لم يَرَ ولم يقارب.

وقال الأخفش في قوله تعالى: (لم يكد يراها): «إذا قُلتَ: كاد يفعلُ إنّما تعنى: قارب ولم يفعل.

وهذا معنى الآية؛ إلاّ أنّ اللّغة قد أجازت: لم يكد يفعل على معنى فعل بعد شِدّةٍ. وليس هذا على صحّة الكلام»[1].

وذهب الفرآء في قولٍ إلى أنّ هذا «مَثَل ضَربَهُ اللّه؛ فهو يراها لكنّه لا يراها إلاّ بطيئا، كما تقول: ما كَدْتُ أبلغُ إليك وأنت قد بَلَغْتَ، وهو وجه العربيّةِ»[2].

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥، والقول للأخفش في المسألة أيضاً.

وإلى هذا الوجه ذهب أبو العبّاس أحمد؛ المعروف بثعلب[1]، واختاره ابن يعيش؛ ولم ينسبه لأحد قبله.

قال في شرح المفصّل: «والّذي أراه: أنّ المعنى أنّه يراها بعد اجتهادٍ وَيَأْسٍ مِن رُؤْيتِهِ؛ والذّي يدلّ على ذلك قول تأبطّ شرا:

فَأُبتُ إلى فَهمٍ وما كِدْتُ آئِبا
وكم مِثلُها فارقتُها وهي تَصْفِرُ

والمراد: وما كدتُ أءُوبُ. كما تقول: سَلِمتُ وما كدتُ أسلم؛ ألا ترى أنّ المعنى: أبتُ إلى فهم، وهي قبيلة، ثمّ أخبر أنّ ذلك بعد أن كاد ألاّ يَؤُوبَ.

وعِلّة ذلك أنّ كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر؛ كما دخلت كان لافادة معنى الزّمان في الخبر؛ فإذا دخل النّفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن إلاّ لنفي الخبر كأنّك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها؛ فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، واذا اقترن بها النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع. هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى»[2].

وعلى هذا الوجه الذي قرّره ابن يعيش وغيره خطّأ ابنُ شبرمة ذا الرّمّة في البيت السّابق الذّي عدّه ابن مالك صحيحا بليغا.

---

(١) مجالس ثعلب ١/١٤٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/١٢٥- ١٢٦.

وملخّص الرّواية في حديث عبد الصّمد بن المعذل عن أبيه عن جدّه غيلان بن الحكم، قال: قدم علينا ذو الرّمّة الكوفة؛ فوقف راحلته الكُناسة ينشدنا قصيدته الحائية؛ فلماّ بلغ إلى هذا البيت:

إذا غيّرّ النّأيُ المحبّين لم يكَدْ
رَسِيسُ الهوى من حُبٌّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فقال له ابن شبرمة: يا ذا الرّمّة حيث رجع إلى قوله، وإنّما هذا كقول الله عزّ وجلّ: ﴿ **أو كظلماتٍ في بَحْرٍ لُجّيٍّ يغشاه موجٌ مِن فوقِهِ مَوجٌ من فَوقِهِ سحابٌ، ظلماتٌ بَعْضُها فوق بعضٍ إذا أخرج يدَهُ لم يكد يراها...** ﴾.

أي: لم يرها ولم يكد[1].

وخلاصة القول في فعل (كاد) أنّه من الأفعال الّتي اختلفت فيها الأقوال بحسب ورودها في سوق الكلام، واشتهرت فيها المقولة التي ألغز فيها أبو العلاء المعرّي بقوله:

أنحويّ هذا العصر ما هِيَ لَفْظةٌ
جَرَتْ في لسان جُرْهُمٍ وثَمودِ

(١) يتظر: الموشح ٢٨٣.

إذا استُعملتْ في صورة الجحد أُثبتتْ
وإن أُثبتتْ قامت مَقامَ جُحودِ[1]

وفسرّ ابن مالك اللّغز بقوله:

هي كاد المرءُ أنْ يَرِدَ الحمَى
فتأتي لإثبات بنَفْي وُرودِ
وفي عكسها ما كاد أنْ يَرِدَ الحِمَى
فخذ نظمها فالعلم غَيرُ بعيد[2]

لكنّ ابن مالك ما لبث أن أبطل هذه المقولة، وقرّر أنّ فعل كاد كسائر الأفعال؛ فمعناها منفيّ إذا صحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها»[3].

وما ذكره ابن مالك هو خلاصة ما قرّره أبو عليّ الفارسي؛ حيث قال في الآية السّابقة «لم يكد » لم يكد ؛ لم يقربْ من رؤيتها؛ فإذا لم يقرب من رؤيتها فهو مِنْ أنْ يَراها أبعد»[4].

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/٤٦٧.
(٢) ينظر : المغني ١/٨٦.
(٣) المصدران السابقان.
(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٦٠٦.

١٠- قاعدة في: (الأفعال الملحقة بأعلم وأرى):

تدور أبيات هذه القاعدة على آية التّحريم: ﴿ **فلما نبّأتْ به وأظهره اللّهُ عليه عرَّف بَعضَه واعرض عن بعض، فلمّا نبّأها به قالتْ مَن أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير** ﴾.

وَعَـدٌ لاثنَينِ في الاصْلِ خَـبَّـرا
أنبَـأ نَبّـأ كَـذَاكَ أخْـبَـرا

لَكِنَّهَـا فـي سَـابقٍ لَـهَـا عَـمَلْ
بِنَفْسـهَـا، والثَّـاني بالْحَـرْفِ وُصِلْ

وَالأوّلُ المَنصُـوبُ رُبَّمـا سَـقَـطْ
لعلْمِـه، وأُبْقِيَ الثَّـاني فَـقَـطْ

وَالْحَـرْفُ تَخْـفِـيـفاً يُزالُ وذُكِـرْ
في سُـورَةِ التَّحْـريمِ هذهِ الصُّـوَرْ

وأُلْحِـقَتْ بهـذه الأفـعـال
حَـدَّثَ في أصْلِيَّـةِ الإعْـمَـال

وذاكَ في الدُّرِّ المصُـون واقْـتُـصِرْ
على الَّذي بِكُتُبِ النَّحْـوِ اشْـتُـهَـرْ

وهـو تـعَـدّي هذهِ العَـوامِل
إلى ثَـلاثَـةٍ مِـن المَفـاعِل

قال ابنُ مالك: وفي الثَّاني انتُخبْ
إن كانَ بِانتِزاعِ خافِضٍ نُصِبْ
وقال أيضاً نَصْبُ ثالِثٍ علَى
حالٍ، كما لسيبويهِ نُقِلا
وهو صَريح غاية التَّصريح
للشَّيخ الأزهري في التَّصْريح
وَعُدِّيت لاثنين وقتاً نَبَّأَ
ومرَّةً لواحدٍ مَعَ أنبأ
بشرط أن يكونا ناصبَين
ما ليس جُملةً كلا الفِعلَيْنِ
ابنُ عَطِيَّة اعتماه واتَّبعْ
ما كان في سورة تَحريمٍ وَقَعْ
أمَّا إذا عن جُمْلةٍ قد دَخَلا
فَفي ثلاثةٍ لُزوماً عَمِلا

أفرد النّاظم هذه القاعدة للأفعال الملحقة بأعلم وأرى؛ وهي: (أخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ، وحدّث).

فذكر أنّها تتعدّى إلى مفعولين؛ الأوّل تنصبه بنفسها والثّاني تصل إليه بالحرف أو التضّعيف؛ ولم يْصرّح بالتّضعيف؛ لكنّه يُفْهَمُ ضِمناً من كلامه وتمثيله؛ وهذا ما عناه بقوله:

وَعَــدّ لاثنينِ في الأصْل خَـبّـرا
أنبـأ نبـأ كـذا أخـبَـرا
لكنّهـا في سـابق لهـا عَـمَلُ
بنفسـهـا والثّـاني بالحـرف وُصِلُ

ثم انتقل إلى بيان من أحكام المفعول الأوّل لهذه الأفعال؛ فقال:

والأوّل المنصوب ربّما سقط لعلمـه، وأُبقـي الثّاني فقط

أي: أنّ المفعول الأوّل قد يسقط من الكلام؛ فيبقى المفعول به الثّاني؛ وهذا الحذف جائز؛ وقد ورد الحذف والذّكر في آية التّحريم: ﴿ **فلمّا نبأتْ به وأظهره اللّه عليه عَرف بعضه وأعرض عن بعض، فلما نَبَّأها به، قالتْ مَن أنبأك هذا** ﴾[1] .

فحذف المفعول الأوّل في قوله «فلّما نبّأت به» والمعنى: فلمّا نبأت به غيرها.

والتّصريح به جاء في قوله عزّ وجلّ: «مَن أنبأك هذا» فالكاف –هنا– هي المفعول الأوّل، والمفعول الثّاني هو اسم الإشارة.

وفي قوله: ﴿ **نبّأني العليم الخبير**﴾ يحتمل أن يكون المفعول الثاني حذف؛ والأصل: أنبانيه؛ فيكون الفعل متعدّيا إلى مفعولين؛ ويحتمل أن يكون الفعل –هنا– متعدّيا إلى مفعول واحد.

(١) سورة التحريم : ٢ .

ولّما كـان مدار الحـديث في هذه القاعـدة على آية التّـحريم المذكـورة آنفا، أشار إليها بقوله:

والحرف تخفيفا يُزال وذُكِرْ　　　في سورة التّحريم هذه الصّوَرْ

يريد أن آية التـحريم جمـعت صور الحذف للمفعـول الأوّل وذكره، والمفعول الثـاني وذكره؛ كما نبّه بالحـرف إلى القول الآتي لابن مالك ؛ من أنّ نصب المفعول الثّاني هو بإسقاط حـرف الجرّ؛ فقوله عزّ وجلّ (مَن أنبأك هذا) هو على معنى بهذا؛ فسقط حرف الجرّ فنُصب ما كان مجرورا به.

ثمّ ألحق بالافعـال (أخبر، وأنبـأ، ونبّأ، وخبـرّ) الواردة في البيت الأولّ فعل حدّث؛ فقال:

وأُلحـــقـتُ بهـــذه الأفـــعـــال
حَـــدَّثَ فـي أصليَّـــة الإعـــمـــال

فحدّث من الأفعال الملحقة بأعلم فيما تتعدّى إليه من المفاعيل؛ تقول: حدّثـتُ زيدا الخبـرَ؛ على تقدير بالخبر، لأنّ الثّـاني هنا نُصب على إسـقاط حرف الجرّ، وربّما جرتْ مـجرى أعلم فـيما تتـعدى له من المفـاعيل؛ وهو الكثيـر في هذه الأفعـال الملحقة؛ فـإنها تتعـدّى إلى ثلاثة مفـاعيل؛ يغلب أن يكون الأول منها نائبا عن الفاعل؛ وهذا مـا اختاره صـاحب الّدرّ المصون، وإيّاه قصد النّاظم –رحمه الله– بقوله:

وذاك في الدّرّ المصون واقتُصِرْ
على الّذي في كتب النّحو اشْتُهِر

وهو تعدّى هذه العوامل
إلى ثلاثة من المفاعل

فالمشهور في هذه الأفعال أنّها ملحقة بأعلم وأرى في التّعدّي إلى ثلاثة مفاعيل؛ تقول: انبأتُ زيدا عميراً منطلقا، ونبأت أخاك العلم مفيدا، وكذا بقّية الأفعال.

لكنّ ابن مالك يرى نصب الثّاني في هذه الأمثلة على إسقاط حرف الجرّ، وأمّا الثّالث فنصبه على الحالّية؛ لأنّه وصف فضلة ومشتقٌّ في أكثر التّراكيب التي ورد فيها مفردا؛ كـ(منطلقا) و(مفيدا) في المثالين، وما قرّره ابن مالك في النّصب بإسقاط حرف الجرّ أورده سيبويه في الكتاب[1]، وبه أخذ ابن مالك فيما ذهب إليه في المسألة، وإلى ما سبق يشير النّاظم بقوله:

قال ابن مالك: وفي الثّاني انتُخبْ
إنْ كان بانتزاعِ خافضٍ نُصِبْ

وقال أيضا: نَصبُ ثالثٍ على
حال كما لسيبويه نَقَلا

(١) الكتاب ١/٣٩- ٤١، وينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٥١- ٤٥٤.

فابن مالك يرى أن تعدّي أعلم وأرى إلى ثلاثة مفاعيل؛ على خلاف القياس؛ لكنّه قُبلَ مع ما فيه من الخروج عن القياس؛ لأنّه مسموع، ولكن لا يلحق بهما شيء من إخواتهما؛ لأنّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه؛ فإن ادّعي سماع بنحو قول الشّاعر:

نُبِّئْتُ زَرْعَةَ والسّفاهَةُ كاسمِها
يُهدِي إليّ غَرائِب الأشعارِ

بونحو قول الحارث بن حِلّزة اليشكري:

أو مَنعتمْ ما تسألون فَمَنْ حُدّ
ثتموه له علينا الولاءُ

إلى أن يقول:

أُجيب بأنّه من باب النّصب لإسقاط حرف؛ كما حكى سيبويه نبّئتُ زيدا، وقال: يريد: نبّئتُ عن زيد، وكما قال تعالى: ﴿ **مَن أنبأك هذا؟** ﴾ وقدّر: مَن انبأك بهذا، وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجرّ قول الشّاعر:

نُبئّت عبد اللّه بالجوّ أصبحتْ
كراما مواليها لئيما صميمها

أي: نبئّتُ عن عبد اللّه؛ مع إمكان أن يجري مجرى: أعلمتُ؛ فدلّ

ذلك على أن تقدير حذف حرف الجرّ بعد نبّأ راجح عنده[1].

وقد أورد الأزهري في التّصريح بمضون التّوضيح ما قرّره ابن مالك في المسألة؛ مع زيادة في البيان[2] وإلى هذا يشير الناظم –رحمه الله– في قوله:

وهــو صــريح غــاية التّـصــريح
للشـيـخ الأزهري فــي التّـصـريح

وتعدية هذه الأفعال (نبّأ وأنبأ، وخبرّ وأخبر، وحدّث) إلى مفعولين بشرط أن يكون الثّاني مفردا لا جملة؛ تقول: أنبأت زيدا الخبر؛ فإذا تعدّت إلى جملة فلا تكون إلا مبتدأ أو خبرا وهنا يلزم نصبها لثلاثة مفاعيل؛ تقول نبئتُ عمرا أخاه منطلقا؛ لأنّ الأصل عمر أخوه منطلق، وَخُرِّجَ على هذا قول الشاعر:

نبـئتُ عـبـدَ الله بـالجـوّ أصـبـحتْ
كـراماً مـواليهـا لئيـماً صَـميـمُهـا

على نصب (عبد الله) مفعولا ثانيا، و(أصبحت كراما مواليها) في موضع المفعول الثّالث، لأنّ المفعول يكون جملة؛ إذا هو –في الأصل– خبر

(١) شرح التسهيل ٢/١٠١.
(٢) التصريح ١/٢٦٥– ٢٦٦.

للمبتدأ؛ كما تقول: أنبأت بكراً عمراً قام أخوه وإلى هذا يشير النّاظم بقوله:

وعُدّيتْ لاثنين وقتا نبأ
ومّرةً لواحد مع أنبا
بشرط أنْ يكونا ناصبين
ما ليس جُملة كِلا الفعلين
أمّا إذا عن جملة قد دخلا
ففي ثلاثة لزوماً عملا

وهذا الذّي أورده النّاظم هو ما اختاره ابن عطيّة في إعمال هذه الأفعال؛ فهي تعدّى عنده مّرة إلى مفعولين، ومرّة إلى مفعول واحد؛ وذلك إذا كان مدخولها غير الابتداء والخبر، وخرج على ذلك آية التحّريم: ﴿قَالتْ مَنْ أنبأكَ هذا قالَ نبّأنِيَ العليم الخَبيرُ﴾.

فّنبأ الأولى نصبت مفعولين ليسا مبتدأ وخبراً، والثّانية نصبت مفعولا واحدا. ومتى دخلت هذه الأفعال على جملة نصبت ثلاثة مفاعيل؛ وهو اختيار ابن عطّية[1]، وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

ابن عطيَّةَ اعْتَماه واتَّبعْ
ما كان في سُورةِ تحريمٍ وَقَعْ

(١) المحرر الوجيز ١٦/٤٩.

١١- قاعدة : (في أرأيت) :

تدور هذه القاعدة على معنى (أرَأَيْتَ) واستعمالها وعملها في آيات الإسراء، والكهف، والعلق وغيرها من سور القرآن؛ التي وردت فيها (أرأيت) بالمعنى نفسه في السّور المذكورة.

قال النّاظم –رحمه الله:

أرأيتَ في اثنين لها حتماً عَمَلْ
وجُملةُ استفهام الثاني جُعلْ
وحذفُ هَمْزَةٍ بها مَسموعُ
وللخطابِ لفظُها موضوعُ
واستُعملتْ بالكاف بعد التّاءِ
كمثل ما بسورة الإسراءِ
وتارة باسم زمان وُصلَتْ
او اسم شرط فكَأمّا جُعِلَتْ
والفاءُ في جواب هذه اتَتْ
مثل الّذي في سورة الكهف ثَبَتْ
والمتعدّيةُ لاثنين تَردْ
معنىً كأخبرني، ووقعُها اَطّرِدْ

وكُـــررِّتْ معْ عـــمل لـهـــا سَـــبَقْ

ثـلاث مـــــرّات بســـــورة الـعَـلَـقْ

ولَـكنِ الـثّـــاني من الاولى حُـــذِفْ

إذْ هُـوَ في ثـاني الأخـــيـــرة عُـــرِفْ

كـــذلِكَ الأوّل فـي الأُخْـــرَى عُـــدِمْ

لأنّــه مـــن أوّلِ الأُولـــى عُـــلِـــمْ

أمّـــا الّتي بينهـــمـــا فـــمـــا حَـــصَلْ

لـهـــا مـــــن أوّلٍ ولا ثـان عَـــمَـلْ

أوّلُهـــا قـــد كـــان في الأولى ظـهَـــرْ

والثّـــاني فـي ثالثـــةٍ قـــد اعـــتُـــبِـــرْ

ولـيس ذاك مـن تَـنازُع الـعَــــــمَلْ

لأنّـه يدعـــو لإضـــمـــار الجُـــمَلْ

وإنّمـــا الإضـــمـــار في الإفـــراد، لا

فـــي جُـــمَـل وهـــو بـهـــنّ حُظِلاَ

تناول النّاظم في البيت الأولّ من هذه القاعدة عمل (أرَأَيْتَ) فقرّر أنّها تنصب مفعولين وجوباً؛ الثّاني منهما يكون جملة استفهاميّة، فقال:

أرأيتَ فـي اثنَينِ لـهـــا حـــتـــمـــاً عَـــمَلْ

وجُـــملةُ اســـتـفـــهـــام الثّـــاني جُـــعلْ

وهذا الحكم بكَوْنِ الثّاني من مفعولي (أرأيتَ) جملةً استفهاميّة خاصّ بها؛ إذا كانت بمعنى (أخبرني) كقولهم: أرأيتَ زيداً ما صنع؟ ومن أمثلة سيبويه: أرأيت زيدا ابو مَن هو؟[1] فـ(زيدا) المفعول الأوّل وجملة الاستفهام في محلّ نصب المفعول الثاني، وسيأتي كلام النّاظم عن أرأيت في البيت السّادس بهذا المعنى.

ومن شواهد (أرأيتَ) في القرآن: قوله تعالى: ﴿ **أرأيتَ مَن اتَّخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا** ﴾[2].

فاسم الموصول (مَن) في محلّ نصب المفعول الأول، وجملة الاستفهام (أفأنت تكون) في محلّ نصب المفعول الثّاني، ومنه قوله تعالى: ﴿ **أفرأيتَ الذّي تولّى وأَعْطَى قليلاً وأكْدَى أعِندَهُ عِلمُ الغيْبِ فَهُو يَرَى** ﴾[3].

فاسم الموصول (الّذي) في محلّ نصب المفعول الأوّل، وجملة الاستفهام (أعندَهُ عِلمُ الغيّبِ) في محلّ نصب المفعول الثّاني.

ولم تعلّق (أرأيتَ) بالاستفهام بعدها لأنّها تضمّنت معنى فعل لا يُعلّق عن العمل لأنّه ليس من أفعال القلوب[4] وهو أخبِرْني؛ فقد حفظ (لها من

(١) الكتاب ١/٢٣٩، والنكت ١/٣٣٠، والتذييل والتكميل ٢/ق١٠٠.

(٢) سورة الفرقان : ٤٣.

(٣) سورة النجم الآيات : ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٤) ينظر : الكتاب ١/٢٣٩، والمسائل الحلبيات ٧٥، والمسائل العسكرية ١٣٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٣٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٢.

الحكمين اقواهما، وهو الإعمال)[1].

هذا ما ذهب إليه سيبويه [2]، واعترض عليه بورود التّعليق، واحتجّ مَن اعترض بآيات ظاهرها التّعليق؛ كقوله تعالى: ﴿ **قلْ أرأيتكم إنْ أتاكُم عذابُ اللّه أو أتتكُمُ السّاعةُ أغَيْرَ اللّهِ تَدعُونَ** ﴾[3] وغيرها من الآيات، التي اعترض بها، ورُدّ الاعتراض بحذف المفعول الأوّل اختصارا، وجملة الاستفهام في موضع نصب المفعول الثاني.

وفي صدر البيت الثّاني تحدّث النّاظم عن حذف الهمزة من (أرأيتَ) فقال:

(وحذفُ همزة بها مَسموعُ)

والمراد الهمزة الثّانية – عين الكلمة، وحذفها ورد في كلام العرب[4]، وبه قرأ الكسائي (أريت) و(أريتُكم) و(أريتُم)[5].

وقد استبعد ابو جعفر النّحّاس عربيّة الحذف؛ فقال معقّبا على قراءة الحذف[6] (وهذا بعيد في العربية؛ وإنما ياتي في الشّعر، والعرب تقول:

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢، والتذييل والتكميل ٢ق ١٠٠.
(٢) المصادر السابقة .
(٣) سورة الأنعام : ٤٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٢، والبحر المحيط ٥٠٨/٤، والتذييل والتكميل.
(٥) المصادر السابقة.
(٦) السبعة في القراءات ٢٥٧، والحجة لأبي علي ٣٠٩/٣، وحجة القراءات ٢٥٠، والتذكرة في القراءات ٣٩٨/٢.

أرأيتك زيداً ما شأنه؟ [1].

ويردّ ما ذهب إليه رواية السّماع، وأقوال أهل الصّنعة ممّن وجّهوا الحذف، فممّا سمع قول الرّاجز:

أريتَ إن جاءت به أمْلُودا
مُرَجّلاً ويَلْبَسُ البُرودا

وانشد الكسائي بيت الدؤلي:

أريتُ امرأ كنتُ لم أبلُه
أتاني وقال اتّخذني خَليلا

ومنه قول عمر بن أبي الرّبيعة:

أريتَك إذ هُنّا عليكَ ألم تخفْ
رقيباً وحَولي مِن عدُوّك حُضّرُ [2].

وقال الفرّاء: ترك الهمزة في (أرأيتكَ) وأنت تريد: أخبرني هو كلام أكثر العرب[3]..

وقيل عن قراءة الكسائي إنّه وجد العرب مجمعة على ترك الهمزة في المستقبل؛ فبنى الماضْي عليه، مع زيادة الهمزة في أوّلها؛ فإذا لم تكن في أوّلها همزة الاستفهام لم يترك الهمزة، نحو رأيت؛ لأنّ من شرطه تقدّم

---

(١) إعراب القرآن ٢/٥٤٧.

(٢) إعرب القراءات لابن خالويه ١١٠، وإعراب ثلاثين سورة ١٥٤- ١٥٥، وتهذيب اللغة باب اللفيف من الراء ١٥/٣١٩- ٣٢١، والحجة لأبي علي الفارسي ٣/٣٠٨، والبحر ٤/٥٠٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٣٠.

همزة الاستفهام، فيستثقل الجمع بينهما[1].

وفي الشّطر الأخير تحدّث النّاظم عن نوع التّاء في (أرأيتَ) فذكر أنّها لا تكون إلاّ لمخاطب؛ قال رحمه الله:

.... وللخطاب لَفظُها مَوضوعُ

ومجيء التّاء لقصد الخطاب يلزم منه إفرادها وتذكيرها؛ أكانت لفاعل مذكرّ أو مؤنّث، أو لمثنّى أو لجمع؛ وذلك أنهم استغنوا عن تثنيتها وجمعها وتأنيثها بما لحقها من كاف الخطاب، التي جاءت رديفة للتّاء، ليطابقها في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث؛ وقد أشار النّاظم إلى مجيء الكاف بعد التّاء، وإلى موضع الاستعمال في القرآن الكريم؛ فقال:

واسْتُعْمِلَتْ بالكاف بعد التّاء
كمثل ما بسُورةِ الإسراء

وآية الإسراء هي قوله تعالى : ﴿ أرأيْتَكَ هَذا الذّي كَرّمتَ عليّ ﴾[2] وهي هنا في خطاب المفرد المذكّر، ومثال استعمالها مع المثنّى والجمع: أرأيتُكما زيداً ما صنع؟ أرأيتكم زيدا ما فعل؟ ومنه في القرآن الكريم: ﴿ قلْ أرَأيتكمُ إنْ أتاكُم عذابُ الله أو اتَتْكُم السّاعة ﴾[3] وفي خطاب المؤنّثة المفردة: أرأيتَكِ زيدا هل خرج؟ بفتح التّاء، وكسر كاف الخطاب ليطابق المؤنّث، ومثال جمع النّسوة: أرأيتكن زيدا ما عمل؟

---

(١) المصادر السابقة وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٥٠.

(٢) الإسراء : ٦٢.

(٣) الأنعام ٤٠ .

فالتّـاء في جميع ما سبق مفـردة بلفظ واحد استُغني في المطابـقة بما لحقها وهي كاف الخطاب، الّتي رُوعي فيها المطابقة[1].

وقد اختلف في موضع التّاء والكاف مِن الإعـراب؛ فذهب جمـهور البصـريّين إلى أنّ التّاء في محلّ رفع فاعل، والكاف حـرف خطاب لا محلّ لها من الإعراب.

وذهب الفرّاء من الكوفـيّين إلى أنّ التّـاء حرف خطاب، والكاف في مـوضع رفـع فـاعل [2] وعـزا ابـن جـرير الطّـبـري هذا القـول إلى عـمـوم الكوفيّين[3].

وقد ردّ قولَ الفرّاء هذا غير واحد من العلماء، فوصفه الزّجاج بالخطأ، وأنّه يفضي إلى المحال[4].

وردّه غيـره بصحّـة الاستـغناء عن الكاف، وأنّها لـم تقع قطّ مرفـوعة بطريق الأصالة[5].

وذهب الكسـائي إلى أنّ الكاف في مـوضع نصب المفـعول الأوّل

---

(١) ينظر الكتـاب ٢٣٩/١، والمقـتـضب ٣٠٩/٣- ٣١٠، معـاني القـرآن وإعـرابه ٣٦٦/٢، وإعراب القرآن ٥٤٧/١، والحجحة لأبي علي ٣٠٩/٣، والمسائل الحلبيات ٧٥.

(٢) المصـادر السـابقـة ومـعـاني القـرآن للأخـفش ٢٧٤/٢- ٢٧٥، مـعـاني القـرآن لـلفـراء ٣٣٠/١.

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ٣٥٢/١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٦/٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٤٠، والشمني ١٥/٢.

لـ(أرأيتك)[1].

والتّاء في موضع رفع فاعل، وجملة الاستفهام بدل من (أرأيتك)[2].

ورُدّ بأنّ (أرأيت) تنصب مفعولين الأوّل هو الثّاني في المعنى؛ فيلزم من قوله أن يكون ما بعد الكاف إيّاها، وكون المفعول الثّاني بعدها غيرها دليلا على أنّها ليست المفعول الأوّل؛ وإنّما هي حرف خطاب، كما هي في: لك، وذاك، وهناك، وابصرك زيداً ما صنع؟

ورُدّ أيضا بعدم جواز الاقتصار على الاسم المنصوب بعد الكاف في أرأيتك زيدا ما صنع؟ وذلك لعدم حصول الفائدة لأنّ الفعل متعلّق معناه بالجملة الاستفهاميّة..[3].

ثمّ تحدّث النّاضم عمّا تدخل عليه (أرأيتُ) فقال:

وتارةً باسم زمانٍ وُصلَتْ

او اسم شرطٍ فكأمَّا جُعِلَتْ

وإذا دخلت (أرأيت) على ظرف الزّمان، أو على أداة شرط جازم، كانت بمعنى انتبه أو انتبهوا، أو أمّا، وهذا المعنى أورده النّاظم في آخر الشّطر الأخير، وتدخل الفاء في جوابها، وإلى هذا يشير النّاظم في قوله:

---

(١) مجالس ثعلب ٢١٦/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢ ق ١٠٠، والبحر المحيط ٥٠٩.

(٣) المغني ٢٤٠.

والـفـــــاءُ فـــــــي جـــــواب هذه اتَتْ
مـــثل الّـذي في سُــــورة الكـهفِ ثَبتْ

وآية الكهف هي قـوله تعـالى: ﴿ **أرأيْتَ إذ أويْنا إلى الصَّخْرةِ فإني نَسيتُ الحوتَ** ﴾[1].

فـالمعنى: انتبـه، أو أمّا، والـفاء في قـوله: (فـإنّي نسيت) في جـواب (أرأيت) وليست في جواب إذ؛ لأن إذ لا تكون شرطا إلاّ مع ما؛ كقوله:

إذ مـــــا أتيتَ إلى الرّســـولِ فَـــقُلْ لَّــهُ
حـــقّـــاً عليكَ إذا اطمَـــــأنّ المجلسُ

وشاهد الدّاخلة على أداة الشـرط قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أرأيتُم إنْ أصبحَ مَاؤكم غوراً فَمَنْ يَأتِيكُم بماءٍ مَعِين** ﴾[2].

فالمعنى: انتهبوا او أمّا[3].

واختُلف في الجملة المقترنة بالفاء في قوله: ﴿ **فَمَنْ يَأتيكَم بماءٍ مَعين** ﴾ فذهب الفارسي ومَن وافقه إلى أنّها جواب لما دلّت عليه (أرأيت) وجواب الشّرط محذوف[4]..

---

(١) سورة الكهف : ٦٣ .
(٢) سورة الملك : ٣٠ .
(٣) مجالس ثعلب : ٣١٦/١.
(٤) المسائل الحلبيات ٧٧- ٧٨، والمسائل العسكرية ١٣٨- ١٣٩، والتذييل والتكميل ٢ ق١٠٠، والبحر ٢٠٢/٧، والدر المصون ٥٢٢/٧.

وذهب مكّي[1] وأبو حيّان[2] إلى أنّ الجواب للشّرط؛ وهو الأظهر؛ لأنّ طلب الشّرط للجواب أقوى من (أرأيت) أو ما دلّت عليه وهو الأولى عند التّنازع لقربه من الجواب.

وفي البيت السّادس جاء حديث النّاظم عن المعنى؛ الذي تفيده (أرأيت) المتعديّة لاثنين، قال –رحمه الله:

والمتعدية لاثنين تردْ
معنىً كأخبرني ووقعها اطّردْ

وسبقت أمثلة (أرأيت) بهذا المعنى وشواهدها من القرآن الكريم.

وفي البيت السّابع وما بعده تحدّث عن تكرار (أرأيت) ثلاث مرّات في سورة العلق، وعمّا عَمِل منها وكيفيّة إعماله وعما أُهمِل وسبب إهماله؛ فقال:

وكُرّرتْ مع عمل لها سَبَقْ
ثلاث مرّات بسورة العَلَقْ
ولكِن الثّاني من الأولى حُذِفْ
إذْ هو في ثاني الأخيرة عُرِفْ

(1) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٩٤.
(2) التذييل والتكميل ٢/ق ١٠١، والبحر المحيط ١٠/٢٣٠.

والمواضع الثّلاثة التي تكررّت فيها (أرأيت) هي قوله تعالى في سورة العلق: ﴿ **أرأيت الذي ينهى** ﴾[1] وقوله: ﴿ **أرأيتَ إن كان على الهُدى** ﴾[2] و﴿ **أرأيتَ إن كذّب وتولّى** ﴾[3].

وهي بمعنى (أخبرني) في المواضع الثّلاثة، وقد أعمل النّاظم الأولى من هذه الأفعال والثّالثة، وأهمل الثّانية.

فالأولى مفعولها الأوّل اسم الموصول (الذّي) وحذف المفعول الثاني؛ وهو جملة استفهامية؛ لدلالة الجملة الاستفهاميّة الواقعة مفعولا ثانيا لـ(أرأيت) الأخيرة، وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

ولكن الثّاني من الأولى حُذِفْ
إذْ هو في ثاني الأخيرة عُرِفْ

وأمّا (أرأيتَ) الأخيرة فقد حُذف مفعولها الأوّل لدلالة مفعول الأولى عليه؛ وهو اسم الموصول (الذّي) وأمّا المفعول الثّاني فهو جملة الاستفهام (ألم يعلمْ) وهذا ما عناه النّاظم بقوله:

كذلك الأوّل في الأخرى عُدِمْ
لأنّه من أوّل الأولى عُلِمْ

---

(١) سورة العلق : ٩.

(٢) سورة العلق : ١١ .

(٣) سورة العلق : ١٣ .

أمّا (أرأيتَ) الثّانية فلم يحصل لها عمل في أيّ من المفعولين؛ فهي لمجرّد التّوكيد للأولى [1].

وقيل إنّ مفعولها الأوّل حذف لدلالة المفعول الأوّل في الأولى، وحذف الثّاني لدلالة المفعول الثّاني لـ (أرأيت) الأخيرة، وإلى هذا الوجه يشير النّاظم بقوله:

أمّا التي بينهما فما حَصَلْ
لها من أوّل ولا ثان عَمَلْ
أوّلها قد كان في الأولى ظَهَرْ
والثّاني في ثالثةٍ قد اعتُبِرْ

وفي البيتين الأخيرين من هذه القاعدة يبينّ أنّ توجّه فعل (أرأيت) في الآيات الثّلاث إلى المفعول الثاني لـ (أرأيت) الثّالثة وهو جملة (الم يعلمْ بأن اللّه يرى) ليس من التّنازع لأنّ المحذوف هنا جملة، وما يحذف في باب التنازع هو ضمير الاسم المتنازع فيه، وهو مفرد؛ لأنّ التّنازع لم يأتِ في الجمل؛ هذا ما عناه بقوله:

وليس ذاك من تنازُعِ العَمَلْ
لأنّه يدعو لإضمار الجُمَلْ

---

(1) ينظر الكشاف ٤/٤٧١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٦٩٩- ٧٠٠.

وإنّمـــا الإضـــمـــار في الإفـــراد لا
في جُـــمَلٍ وهـو بـهـنّ حُـظـلا

والإشارة بـ(ذاك) إلى توجّه (أرأيت) في الثلاث الحالات إلى المفعول به الثّاني للأخيرة، ففيه ما يوهم التّنازع في العمل، لكنّ النّاظم دفعه مبيّناً ضمناً أنّ ما ذكر. هنا من باب الحذف وما قرّره -هنا- هو ما ذهب إليه أبو حيّان. وذهب الزّمخشري إلى أنّ الموصول، وجملة الشرط بعد (أرأيت) الثّانية في موضع نَصْبٍ مفعولين لـ (أرأيتَ) الأولى، و(أرأيت) الثّانية زائدة للتوّكيد[1].

وردّ أبو حيّان قول الزّمخشري بما تَقَرّر قبلُ من أنّ المفعول الثّاني لـ(أرأيت) لا يكون إلاّ جملة استفهاميّة؛ كقوله تعالى: ﴿ **أفرأيتُم مَا تَمنُون. أَأَنتمْ تخلُقُونه أم نحنُ الخالِقون** ﴾[2] وهو كثير في القرآن؛ فتخرج الآية على ذلك القانون[3].

* * *

(١) ينظر الكشاف ٣٧١/٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٩٩/٤- ٧٠٠.

(٢) سورة الواقعة ٥٨

(٣) البحر المحيط ٥١٠/١٠.

١٢- قاعدة في اشتقاق وحده :

وقَــولُهَم رأيْتُ عَــمْــراً وَحْــدَهُ
فَــيُــونس مِن الظّروف عــدَّه
تَقْــديرُه بموضِع انفــرادِ
وذَاكَ فــي المصــدر ذو طِّــرادِ
وقــيل إنّ لفــظَ وَحْــدَه مــتى
مِــن بَعد فــاعلٍ ومــفــعولٍ اتــى
فــإنّه مــن فــاعلٍ حــالٌ كــمــا
عنــد الفــقــيه ســيــبويهِ عُلِمَــا
أيْ حــال كــونــي مــفــردا لِعــمرِو
برؤيتي فــي رأي هــذا الحَــبُــرِ
وَرأيُه إلى القــيــاس مــائلْ
مــجيء حــالٍ مــصــدرا من فــاعلْ
وقــولُــه أيضــا قــويٌ ونُقِــل
ذا اللّفــظ تاليــاً مــررت برجُــل
وقــيل بــل صــاحــبــه المفــعــولُ
هَــذا عــن المبــرّد المنقــولُ
تقــديرُه علــى مــقــاله غــدا
بحــال كــونه وحــيــداً مــفــردا

وعَـيّن ابنُ طلحـة القـولَ الأخـيـر
مـعلّلا لـه بتـعليل جـديـر
وقـال لـو أتـى مـن الفـاعل لا
يقـال وحـده بهـاء مـوصـلا
بـل مـا يـصح أن يقـال وحـدي
مـضـافـة لليـاء في ذا القـصـدِ
أمّـا اشـتـقـاقُـه فـقـيـل مـن وَحَـد
يَحِـدُ وَحْـداً مـثل صـرفـهم وَعَـدْ
وقـيـل من أوْحـدَه إيـحـادا
بـحـذف مـا أتـى بـه ازديـادا

كلمة (وَحْدَهُ) من الكلمات الّتي تناولها العلماء بالبحث والمراجعة وهي ملازمة للنّصب، إلاّ في ثلاثة مواضع وردت فيها مجرورة بالإضافة؛ هي: (فلان نسيج وَحْدِهِ) و(جُحَيْش وَحْدِهِ) و(عُيّير وَحْدِهِ).

وقد اختلف العلماء في نصبها اختلافا بيّنا؛ ولم تلتق أقوالهم فيها على فكرة، إلاّ على أنَّها مصدر، أو اسم مصدر، وقد أفردها تاج الدّين السّبكي برسالة قيّمة جمع أكثر ما قيل فيها من أقوال العلماء النحّويّين واللّغويّين والمتكلّمين، وكاد لا يترك لمضيف إضافة، ولا لمستزيد زيادة. أمّا النّاظم فقد

وقف على خلاصة ما انتهى المتقدمون فيها؛ فاستخلص منه ما تتمّ به الفائدة، وتتحقّق به المعرفة، ثمّ عرضه في نظم موجز، يوفي بالقصد، ويغني عن البسط ثمّ ختم المسألة بذكر اشتقاقين لهذه الكلمة؛ هما أظهر ما ذكر لها، وقصارى جهد العلماء فيها ونتيجة نشاطهم.

وبعد هذه التّوطئة نأخذ في عرض ما اشتملت عليه القاعدة:

تناول النّاظم –رحمه الله– في هذه القاعدة ما ورد في إعراب كلمة (وَحْدَه) وعزا كلّ قول ووجّهه؛ وذلك وَفْق التّرتيب التّالي:

أوّلا : النصّب على الظرّفيّة؛ وهو قول يونس فيما روي عنه سيبويه وأكثر النحّويّين؛ تقول على مذهبه؛ (رأيت زيدا وَحْدَه) أي: على حياله؛ قال سيبويه: (وجعل يونسُ نصب وحده كأنّك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت على، فمن ثمّ قال: هو مثل عنده)[1].

وإلى هذا الرّأي يشير النّاظم بقوله:

وقولُهم رأيتُ عَمْرا وَحْدَه
فيونس من الظّروف عَدّه
تقديرُه بموضع انفرادِ
وذاك في المصدر ذو اطّرادِ

(١) الكتاب ١/٣٧٧– ٣٣٧٨، وشرح أدب الكاتب ١٥٩.

ومّا يَقْوَى بـه قولُ يونس قولُ العـرب: (جلس على وَحْده) و(جلسا على وَحْدهما) و(جلسوا على وَحْدهم) وقولهم (زيد وحده)[1] حيث ذكر حرف الجرّ داخلا على الظّرف في الأمثلة الأولى، وأخبر به عن المبتدأ في المثال الأخير.

وفي قـول النّاظم: (وذاك في المصدر ذو اطّراد) إشارة إلى أنّ مجيء المصدر في موضع الظرف مطّرد؛ وهذا يصدق على ظرف الزّمان؛ ووَحْده هنا في كلام يونس ظرف مكان. وقد جـاء المصدر في موضع ظرف المكان في المعنى ومعرباً بإعرابه في قولهم: (جلست قرب زيد)

وعُزي مـا ذهب إليه يونس إلى الكوفيّين[2] في الجملة، وإلى هشام[3] من علماء الكوفيين، وعزاه الزّجّاج لعيسى بن عمر[4] وقد اعترض على ما ذهب إليه يونس باعتراضات[5] ليس هذا محلّها في العرض والبسط.

القـول الثّاني: أنّ (وَحْـده) اسم مصدر منصوب على الحال، وقد اختلف في صاحبه، والمشهور من مذهب سيبويه أنّ صاحبه الفاعل؛ إذا وقع

---

(١) الزاهر ٣٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢، وارتشاف الضّرب ٣٣٩/٢، ٣٤٠.

(٢) ينظر : الصحاح (وحد) وشرح الرّضي ٢٠٣/١.

(٣) شرح أدب الكاتب ١٥٩، وارتشاف الضرب ٣٤٠/٢، والأشباه والنظائر ١٧١/٧، مسألة الرفدة في معنى وحده للسبكي.

(٤) اشتقاق أسماء الله الحسنى ٩٤.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/٢– ١٦٠.

بعد فاعل ومفعول، نحو: (رأيت زيدا وَحْدّه) فهو على معنى (أوحدته) أو أفردته) برؤيتي إيحادا أو إفرادا[1] ولكن سيبويه لا يمنع مجيء وَحْده حالا من المفعول فيما ذكر عنه[2].

وقد أخذ أكثر العلماء بقول سيبويه الأوّل – أعني وكون صاحب الحال الفاعل، وكان الزّجّاج فيما نقل عنه لا يرى غيره، ويمنع مجيء الحال من المفعول به في هذه المسألة.[3]

وقد أشار النّاظم إلى مذهب سيبويه في قوله:

وقيل إنّ لَفظَ وَحْدَهُ متى
مِن بَعد فاعلٍ ومَفْعولِ أتى
فإنّه مِن فاعل حالاً كما
عند الفقيه سيبويهِ عُلمِا
أيْ حال كوني مُفْرِداً لعمرو
برؤيتي في رأي هذا الحَبْرِ

(1) الكتاب ٣٧٣/١، والنكت ٤٠٣/١.
(2) النكت وشرح ابن يعيش ٦٣/٢.
(3) المصدران السابقان.

ويرى النّاظم أنّ ما ذهب إليه سيبويه هنا أقرب إلى القياس؛ لأنّ الغالب مجيء المصدر حالا من الفاعل، لكن المشهور من مذهب سيبويه عدم القياس على ما سمع من المصادر منصوبا على الحال؛ لأنّ الحال وصف لصاحبه، والأصل في الوصف أن يكون مشتقّا وما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على السمّاع[1] ثمّ أخذ النّاظم يبيّن شيئا من متانة قول سيبويه في المسألة مذيّلا كلامه بمثال من الأمثلة التي يقوى بها قول سيبويه الأوّل مقابل قوله الثّاني، وقول المبّرد الآتي؛ فيقول:

وقوله أيضا قوي ونُقِل
ذا اللّفظِ تاليا مررتُ برجُل

يريد بـ (ذا اللّفظ) وَحْده في قول سيبويه مررت برجل وَحْده، ف (وَحْده) هنا حال من الفاعل في مررت، ولا يصحّ كونه حالا من النّكرة، لأنّ مجيء الحال من النّكرة غير مطّرد، ومشروط بوجود مسوّغ، ولا مسوّغ -هنا- من مسوّغات مجيء الحال من النّكرة.

وذهب المبرّد إلى أنّ (وحده) حال من المفعول به في قولهم: رأيت

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٥، والأشموني ٢/٢٧٢.

زيدا وَحْده، أي: حال كونه منفردا في مكانه[1]، وإلى هذا يشير النّاظم بقوله:

وقيل بلْ صاحِبُه المفعولُ
هذا عن المبرّد المنقول
تقديُره على مقاله غدَاً
بحال كونه وحيدا مفردا

واختار هذا القول ابن طلحة من علماء الأندلس ومنع مجيء وَحْده حالا من الفاعل واعتلّ لذلك بأنّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وَحْدي، ومنه قول الفزاري:

والذّئب أخشاه إن مررت به
وَحْدي، وأخشى الرّياح والمطرا

وذلك لإضافة (وَحْده) إلى ضمير مطابق للفاعل؛ وهو -هنا- ضمير المتكلّم؛ وقد أشار النّاظم إلى ما ذهب إليه ابن طلحة بقوله:

وَعَيَّنّ ابنُ طلحة القولَ الأخير
معلّلاً له بتعليلٍ جَديرْ

---

(1) ينظر شرح ابن يعيش ٦٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٢- ١٦٢، وارتشاف الضرب ٣٤٠/٢.

وقـــال لو أتـــى مِـــن الفـــاعـل لا
يُقـــال وَحْـــدَهُ بهـــاء مُـــوصَـــلا
بـــل مـــا يصـــحّ أن يُقـــالَ وحـــدي
مُـــضـــافـــةً لليـــاءِ في ذا القـــصـــدِ

والحقّ أنّ مـذهب سيبويه في المسألة هو المعّول عليه عند الاحتكام لأن (وَحْده) تضاف إلى الضّمائر الثّلاثة، ويختلف المعنى بحسب ما تضاف إليه.

القول الثّالث: أنّ (وَحْده) مصدر منصوب على معنى خصوصا عند الخليل[1] وهو قويّ فيما ذكر الرّمّاني؛ لأنّ (وَحْده) أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى؛ لكثرة نظيره من المصادر، وظهور معنى الأختصاص فيه[2].

ويُفهم من بعض المصادر أنّ مذهب الخليل في إعراب (وَحْده) هو مذهب سيبويه. ومن يتأمّل كلام سيبويه فيما وجّه به قول الخليل يجد بينهما اختلافا.

وذهب هشام من الكوفيّين إلى أنّ (وَحْده)؛ مصدر منصوب بفعل

---

(١) الكتاب ٣٧٨/١، ينظر ما علق به عبدالسلام هارون من كلام الرّمّاني على الكتاب ٣٨٧/١.

(٢) شرح أدب الكاتب للجواليقي ١٥٩، وارتشاف الضرب ٣٤٠/٢، والأشباه والنظائر ١٧٢/٧.

محذوف، خلَفه في موضعه وحده، ومرّة وجّه النّصب في (وَحْده) على الخلاف. وفي كلامه شيء من الغموض والأضطراب؛ مردّه إلى العامل في المصدر على القول بأنّ النّاصب له فعل محذوف، أو أنّه مصدر لم يلفظ له بفعل[1].

وختم النّاظم القاعدة بأصل (وَحْده) في الاشتقاق؛ فذكر أنّ لها أصلين يمكن أن يكون الاشتقاق منهما:

الأوّل: أنّها مشتقّة من وَحَد يَحِد وَحْدا وحدة؛ نحو: وَعَد يَعِد وَعْدا وعدة، ويكون المصدر ثلاثياّ.

الثّاني: أنّها مشتقّة من أوحد يوحد إيحاداً، وحدة، فتكون (وَحْده) اسم مصدر أو مصدرا على حذف الزوّائد، وهذا ما أشار إليه النّاظم بقوله:

أما اشتقاقه فقيل مِن وَحَدْ
يحدُ وحداً مثل صرفهم وعد
وقيل من أوحدَه إيجاداً
بحذف ما أتى به ازديادا

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٨٩– ٨٠٠، واشتقاق أسماء الله الحسنى ٩٣، وإعراب ثلاثين ويه ٢٢٩، والكشاف ٢/٤٥٢.

١٣- قاعدة (فِيمَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى وزْن فَعُولٍ بِفَتْح الْفَاءِ):

وَلَمْ يَجِيءْ عَلَى فَعُول مَّصْدَرُ
بِالفَتْح غَيرْ خَمْسَةٍ سَتُذْكَرُ

وهي: وَلُوعٌ، وقبولٌ وَوَقُودُ
كذا: وَضُوءُ وطَهُورٌ لا مَزِيد

ولكن الثَّلاَثَةُ الأوخِرُ
هُنَّ بِضَمٌ فائها مَصادِرِ

وحَيْثُما أتَتْ بفتح الفاءِ
يُعْنَى بها مُجَرَّدُ الأسْماءِ

هذا الّذِي حَكَاهُ سِيَبَويْهِ
وقد أشارَ بعضُم إلَيْهِ

افرد النّاظم - رحمه الله - هذه القاعدة لما جاء من المصادر على (فَعُول) بفتح الفاء؛ ولم يشر إلى الآية الّتي تدور عليها القاعدة، ويمكن معرفة الآية أو الآيات بواسطة مصادره التي أحال إليها في أكثر من موضع من هذا النّظم.

فالقـاعدة تدور على كلمة (وَقُودُها) من آية البـقرة: ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعـلوا فاتقّوا النّـار التي وقودها النّاس والحـجارة** ﴾[1]. وعلى كلمـة (قَبُول) من آيـة آل عمران: ﴿ **فـتقبلها ربّها بقبول حسن** ﴾[2] لأنّ مصادره تناولت المصدر في هاتين الآيتين بنحوِ ما أورده النّاظم هنا؛ بذا أفهمنا فضيلة شيـخنا حمّـاد بن محمّـد الأنصاري –أمـد الله في عمره، وبـارك في علمه ووقته.

ويفهم من كلام النّاظم أنّه لم يرد في الباب غيـر هذه الخمسة الألفاظ وهي: الوَلوع، الوَقود والقَبول، والوَضوء، والطَّهور.

وما ذكـره هو ما انتهى إليـه العلماء من قـبل، وقد عزا أكـثرُ من أورد هذه الألفاظ الخمسة إلى سيبويه، وكـأنَّ قُصاري جُهدِهم أن يقفوا بالبحث في المسألة حـيث انتهى سيبويه بـه فيها؛ مكتفين بما أصّـله من قول، أو قررّه من حكم.

فهل أراد سيبـويه من هذا القدر؛ الّذي انتهى إليه تقييد مـا سمعه؛ ممّا جـاء على (فعول) مصـدراً؟ أو قصـد بذلك القــدر الّذي وقف به السّـعي عنده غلق البـاب على من يأتي بعده؛ فلا يعـدو قوله بإضـافة متـمّة أو زيادة مفيدة.

---

(١) سورة البقرة : ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران : ٣٧.

الحقّ أنّ سيبويه لم يكن قاصدا ذلك؛ وإنّما هذا الّذي انتهى إليه فيما سمعه وفيما نظر، وقد ترك لمن بعده مدّ النّظر في البحث والتّقصيّ في المسألة؛ إلاّ أنّ هيبة الشّيخ وشهرته في البحث ودقّة التحرّي قد وقفت بالبحث في المسألة إلى ما انتهى إليه بحثه فيها؛ فلم تكن بعده زيادة تسكن بها ريح البحث، وينتهي بها الطّلب.

فرحم الله سيبويه؛ فقد كان قمّة شامخة في البحث والتّقصّي؛ جمّ التّواضع في وصف الجهد الجاهد؛ الذي بذله في جمع مادّة كتابه.

وبعد هذه التّوطئة يعود بنا البحث إلى القاعدة، وما اشتملت عليه أبياتها من لطائف مفيدة في ما ورد من المسموع في مصدر (فَعُول).

استهلّ القاضي محمّد الأمين –رحمه الله– أبيات القاعدة بأسلوب النّفي والإثبات؛ ليؤكّد انحصار مصدر (فَعول) بفتح الفاء في هذه الألفاظ الخمسة؛ فقال:

ولم يجيءْ على فَعول مَصْدَرٌ
بالفتح غيرَ خمسة سَتُذْكَرُ
وهي وَلوعٌ، وقَبولٌ، ووَقودٌ
....

وهذه الخمسة الألفاظ أوردها سيبويه في (باب ما جاء من المصادر على فعول) وخصّ منها (الوَقود) بشيء من البيان؛ فنبّه على ما كثر فيه

المصدر، وعلى ما جاء للأسم فقال: (وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقودا عاليا..) ثمّ قال: (والوُقود: أكثر، والوَقود: الحطب...).

فجعل الضّمّ في (الوقود) أكثر في المصدر؛ لأنهّ قياسه، والباب الضّمّ... وجعل الفتح في (الوقود) دليل الأسميّة؛ لأنّه شاذ في المصدر.

هذا ما أورده سيبويه من تفصيل في المسألة، وسكت عن بقيّة الألفاظ؛ فلم يورد فيها غير تصريفها؛ كقوله: (توضّأت وَضُوءاً حسنا).

[1] ومَن ينعم النّظر في ما ورد عن أئمّة العربيّة يجد سيبويه أكثرهم جمعا لمادّتها، وأحسنهم توجيها لها، وأوضحهم إشارة إلى المصدر فيها؛ فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول فيما نقل عنه في (قَبول): لم نسمع العرب تضمّ القاف في قبول وإن كان القياس الضّمّ، لأنّه مصدر؛ مثل (الدّخول) و(الخروج) ولم أسمع في كلامٍ بحرف آخر في كلام العرب يشبهه[2].

ويقول الأصمعيّ: لم يوجد في جيمع كلام العرب مصدر على (الفعول) إلاّ (القَبول)[3].

وقد بدأ النّاظم –رحمه الله– بكلمة (وَلوع) لأنّ المصدر فيها بيّن من قول سيبويه في تصريفها: (وأولعت وَلوعا).

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٨ ط بولاق.

(٢) تفسير ابن جرير الطبري ٦/٣٤٤.

(٣) دقائق التصريف ٥١.

وجعل (وَلوعـا) مـصـدرا –هنا عـلى اصطلاح المتـقـدّمين في حـدّ المصـدر؛ حتّى ولو جاء على غير لفظ الفعل؛ لأنّ المصدر هو ما دلّ على الفعل؛ وهو الحدث؛ يؤكدّ هذا الطّبري في قوله:

(وهذا كثير في كلام العرب يأتون بالمصادر على أصول الأفعال؛ وإن اختلفت ألفاظها في الأفعال بالزّيادة)[1].

أمّا في اصطلاح المتأخّرين؛ كـابن مالك؛ فكلمة (وَلوع) هنا لا تكون مصـدرا؛ بل اسم مصـدر؛ لأنّ المصدر هو ما اشتـمل على جميع حروف فعله، لفظا أو تقديراً، أو بالتّعويض عمّا حذف منه من حروف فعله؛ نحو: إحساناً من أحسن؛ وقتالاً من قاتل؛ لأنّه على تقدير المحذوف قيتالا. ونحو: هبة من وهب، وتصريف من صرّف[2]. وكلمة وَلوع من أولع؛ كما نصّ علي ذلك سيبويه وغيره؛ فلم يشتمل المصدر على حروف فعله بالحدّ الّذي سبق؛ ولذا جعلها المتأخّرون اسم المصـدر؛ لأنّ حـدّه أن يكون دالّا على معنى المصدر؛ ولم يشتمل على جميع حروف فعله لا لفظا ولا تقديرا، ولا بتعويض عمّا حذف؛ وقد مُثّل له بعطاء من أعطى، وغُسْل من اغتسل، ووضوء من توضأ فإن كان فعله (وَلع) كما صرّح بذلك الجوهري[3] والرّضي[4] فوَلوع مصدر إذا أريد به الحدث، فإن قصد به معنىً آخر اسما

---

(١) تفسير الطبري ٦/٣٤٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٢، وارتشاف الضرب ٣/١٧٨- ١٧٩.

(٣) الصحاح (ولع).

(٤) شرح الرضي على الشافية ١/١٦١.

كالسّحور، والفطور فلا يكون مصدراً ولا اسم مصدرٍ.

٢- القبول ، مصدر: قبل قبولا بفتح القاف؛ وهو مصدر في تصريف سيبويه له، (...قبله قبولا) وقد سبق ما قاله فيه أبو عمرو بن العلاء، والأصمعيّ، وعبارة الأصمعيّ أدلّ على انحصار المصدر فيها؛ إذ قال: (لم يوجد في جميع كلام العرب مصدر إلاّ القبول.)

وقد خرجّ على المصدر (قَبول) من الآية الكريمة: ﴿ **فتقبّلها ربّها بقَبول حسن...** ﴾[1].

قال الطّبري في بيان المصدر هنا: (والقَبول مصدر قبلها ربّها فأخرج المصدر على غير لفظ الفعل، ولو كان على الفظه لقال: فتقبّلها ربّها تقبّلا حسنا)[2].

٣- والوقود أورد فيه سيبويه الفتح والضم، وجعل الفتح أدلّ على الاسم، ولم ينف عنه المصدر. وأمّا الضّمّ فإنّ المصدر فيه هو القياس؛ ولذلك قال عنه: (والوُقود أكثر).

وقريب ممّا ذهب إليه سيبويه قول الكسائّي[3] والأخفش في دلالة (وَقود) على المصدر، وزاد الأخفش في المسألة سماعا عن بعض العرب، أنّه

---

(١) سورة آل عمران : ٣٧.

(٢) تفسير ابن جرير الطبري ٦/٣٤٤.

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/١٥١.

يجعل الَوقود بالفتح، والُوقود بالضّمّ جميعا بمعنى: الحطب والمصدر[1] وقد رجّح: أنّ الضّمّ هو الأكثر في المصدر، كما أنّ الفتح هو الأرجح في الاسم.

ورجّح الزّجّاج في (الوقود) الضّمّ في المصدر، وجوّز الفتح، لأنّه قد ورد في قولهم: وقدت النّار وقودا، وقبلت الشيء قبولا؛ فجاء في المصدر فَعول، والباب الضّمّ[2].

وقال ابن جنّي عن الفتح في (وَقودها): (... ولكن قد جاء عنهم الوَقود بالفتح في المصدر، لقولهم: وقدت النار وقودا، ومثله أولعت به وَلوعا، وهو حسن القبول منك. كلّه شاذ، والباب الضّمّ[3].

٤- الوَضوء: فَعُلَ في تصريف سيبويه: (توضّأت وضوءا حسنا)[4] وهو مصدر على (فَعول) بفتح الفاء في اصطلاح المتقدّمين، كما أسلفنا واسم مصدر في حدّ المتأخّرين للمصدر. والكثير في الوَضوء بفتح الواو فاء الكلمة أن يكون اسما لما يتوضّأ به؛ وهو الماء، نصّ على ذلك أئمة النحّو واللّغة؛ وكان أبو عمرو بن العلاء لا يعرف فيه غيرّ الفتح ويفسّره بالماء، حدث بذلك الأصمعيّ، قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما الوَضوء؟

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٥١/١، والمصدر السابق.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠١/١.

(٣) المحتسب ٦٣/٢.

(٤) الكتاب ٢٢٨/٢ ط بولاق.

فقال: الماء الذي يتوضأ به. قال: قلت: فما الوُضوء -بالضمّ؟ فقال: لا أعرفه[1].

وكان أبو عبيد، فيما سمع منه، لا يجيز الوُضوء بالضمّ ويقول: إنّما الوَضوء -يعني: بالفتح[2].

ولغة الضمّ في الوضوء وردت؛ وهي القياس في المصدر، نصّ عليها الأخفش وغيره من العلماء، وممّا قاله الأخفش استطرادا: (ومثل ذلك الوَضوء؛ وهو الماء، والوُضوء؛ وهو الفعل، وزعموا أنهّما لغتان في معنىً واحد[3] يريد في الاسم والمصدر.

وقال الجوهريّ: (الَوضوء بالفتح: الماء الّذي يتوضّأ به، والوَضوء -أيضا- المصدر من: توضّأت للصلاة مثل: الوَلوع، والقبول[4]...)

وممّا تقدّم يتبيّن للبحث أنّ الوَضوء اسم للماء، ومصدر، غير مطّرد في القياس، وأمّا الوُضوء بالضّمّ فمصدر قياسيّ بذا صرّح أئمّة الصّناعة[5].

٥- الطّهور: هو مثل: الوَضوء، قال سيبويه في تصريفه: (تطهّرت

---

(١) تهذيب اللغة : باب اللفيف من حرف الضاد (وضوء) ١٢/٩٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣) معاني القرآن ١/٥١.

(٤) الصحاح (وضأ).

(٥) المصادر السابقة ؛ وليس من كلام العرب لابن خالويه ٣٤٧.

طَهورا) فهو مصدر في اصطلاح المتقدّمين، واسم مصدر في حدّ المتأخّرين للمصدر واسم المصدر. والفتح في الطّهور هو الكثير؛ لأنّه اسم للماء؛ ولم يأت في القرآن، إلاّ بالفتح، قال الله تعالى: ﴿ **وأنزلنا من السّماء ماءً طهورا** ﴾[1] وقال: ﴿ **وسقاهم ربّهم شرابا طهورا** ﴾[2].

لكنّ المصدر قد ورد فيه كالوَلوع والقَبول؛ فيحمل على القلة، وعدم القياس؛ كما في: الوَضوء.

وقد استدرك النّاظم -رحمه الله- الَوقود، والوَضوء، والطَّهور؛ في البيت الثّالث؛ من هذه القاعدة في لغة الضّمّ؛ فأخبر بأنها تكون مصادر بضمّ فائها، وحيثما وردت بالفتح كانت مجرّد أسماء خالية من معنى المصدر؛ فقال:

ولكنَّ الثّلاثةَ الأواخرِ
هُنَّ بضمّ فائِها مصادر
وحيثما أتت بفتح الفاء
يُعنى بها مجرّد الأسماء

وقد أنهى هذا الحكم في المسألة إلى ما حكاه سيبويه فيها، وإلى بعض من أشار إلى هذا القول من العلماء؛ فقال:

هذا الذّي حكاه سيبويه
وقد أشار بعضهم إليه

(١) سورة الفرقان : ٤٨.

(٢) الإنسان : ٢١.

وما حكاه سيبويه في الطهور والوَضوء بالفتح فيه تصريح بالمصدر؛ قال في الباب: (توضأت وَضوءا حسنا، وتطهّرت طهورا حسنا...)

أمّا الوَقود فقد فصّل فيه بقوله: (والوُقود أكثر، والوَقود الحطب)[1].

فجعل الضّمّ أكثر في المصدر؛ لأنّه قياسه، والباب الضّمّ، وأمّا الفتح فصرفه إلى الاسم؛ ولم يمنع المصدر؛ فهو محتمل فيه عنده. هذا ما قرّره النّاظم في ما جاء من المصادر، على (فَعول) مقتفيا سيبويه وغيره من أئمّة النّحو واللّغة، وقد بدا – من خلال النّظر في هذه الألفاظ الخمسة– أنّ المصدر محتمل في أكثرها، مع فتح فاء الكلمة، وهذا يجعل الباب مفتوحا أمام أيّ إضافة مفيدة، تحمل على ما حملت عليها الألفاظ الخمسة، وقد كان للكسائيّ سابقة في هذا الميدان؛ لكنّها لم تبارك من العلماء بعده بإضافة، وبقيت سارحة لا تمنع، وواحدة لا تعدّ.

فهذا الصّيمريّ يقول في الباب: (وقد جاءت خمسة أمثلة من المصادر على فَعول لا نعلم غيرها؛ وذلك نحو: توضّأت وضوءا حسنا[2]..) ولم يشر إلى الزّيادة التي أضيفت؛ لأنّها واحدة لا تعدّ.

ومن يتتبع المسألة في مواردها لا يعدم أن يجد من المصادر ما يحمل على ما حملت عليه: الوَلوع، والوَقود، والقَبول، واذكر هنا –أمثلة– لما

(١) الكتاب ٢/٢٢٨.

(٢) التبصرة ٢/٧٦٤.

يمكن درجه تحت أمثلة الباب؛ وهو ما تكلّم فيه بعض العلماء المتقدّمين منهم والمتأخرين:

١- الوَزوع: مصدر على (فَعول) بفتح الفاء، أوردته المصادر مع الوَلوع؛ وذلك لتوافقهما في الوزن والمعنى والمصدر؛ يدلّ عليه قول أبي عبيدة: الَوزوع والوَلوع من: أولعت الشّيء، وأوزعت إذا لهجت به[١].

وقال ابن السّكيت : ومثل الولوع والوزوع، تقول : أوزعت به: أولعت به.[٢]

أمّا الجوهريّ فقد نصّ على المصدر والاسم في هذه الكلمة، فقال: (أوزعته بالشّيء أغريته به، والاسم والمصدر جميعا الوَزوع بالفتح[٣]..).

وممّا تقدّم يبدو أنّ إلحاق كلمة (الوَزوع) بفتح فاء الكلمة بالألفاظ الخمسة متوجّه: لأنّه يستوي معها في الأسميّة -المجرّدة من الحدث وفي المصدر. وهذا المصدر ممّا زاده الكسائّي فيما يروى عنه.[٤]

﴿ **دحورا** ﴾ من الآية الكريمة: ﴿ **ويُقذَفُون مِن كلّ جَانب. دَحوراً ولَهم عَذابٌ وَاصِب** ﴾[٥].

---

(١) دقائق التصريف ٥١.

(٢) إصلاح المنطق ٣٣٣.

(٣) الصحاح (وزع).

(٤) البحر المحيط ٥٤١/٦.

(٥) سورة الصافات : ٨، ٩ .

قرأ ابو عبد الرّحمن السّلميّ، وابن أبي عبلة (دَحُوراً) بفتح الدّالّ، فخرجت على وجهين:

أحدهما: على ما جاء من المصادر على (فَعول) بفتح الفاء مثل: القَبول، والوَلوع، وعلى هذا فالكلمة مصدر، وفعلها دحر.

الثاني: أنّها اسم فاعل على المبالغة[1].

٢- اللغّوب: التّعب، ومصدر : لغب يلغب لَغوبا بفتح اللاّم؛ هي فاء الكلمة، وقد قريء بهذه اللّغة الآية الكريمة: ﴿ **وما مسَّنا مِن لَغوب** ﴾[2] قرأ بها: عليّ والسّلميّ وطلحة ويعقوب[3].

وقد خرجت القراءة على المصدر؛ قال العكبريّ: من قرأ بفتح اللاّم جعله مصدراً كالقبول والوَلوع[4].

وقال أبو حيّان عن قراءتي الفتح والضّمّ: (هما مصدران، والأول مقيس؛ وهو الضّمّ وأمّا الفتح فغير مقيس كالقَبول، والوَلوع، وينبغي أن يضاف إلى تلك الخمسة -التي ذكرها سيبويه، وزاد الكسائّي: الَوزوع؛ فتصير ستّة[5]..).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٧٤٠/٢، والمحتسب ١١٩/٢، ومختصر شواذ القراءات ١٢٧، وإعراب شواذ القراءات ق:١٧٥.

(٢) سورة فاطر : ٣٥.

(٣) مختصر شواذ القراءات ١٤٥، والمحتسب ٢٨٥/٢، والبحر ٥٤١/٩.

(٤) إعراب شواذ القراءات ق ١٨٣.

(٥) البحر المحيط ٥٤١/٩.

٣- (ثُبورا) من الآية الكريمة: ﴿ **دَعَوْا هنالك ثُبورا * لا تدَعُوا اليومَ ثبورا واحدا وادْعُوا ثبورا كثيرا** ﴾[1].

قرأ عمرو بن محمّد (ثبورا) بالفتح في المواضع الثلاثة[2]؛ فخرّجت على المصدر؛ وإن كان غير مقيس في فَعول بفتح الفاء... وأما قراءة الضّمّ فيها، فالثّبور مصدر، ولذلك قال: ثبورا كثيراً؛ لأنّ المصادر لا تجمع؛ هذا ما قرّره الفرّاء[3]، وسبق القول أنّ الضّمّ -هنا- هو القياس في مصدر(فعول) لأنّ الباب بابه.

وأقف بالبحث عند هذا القدر في المسألة مذكّرا بأنّ فضيلة أستاذ الأساتيذ الشّيخ عبد الخالق عضيمة -رحمه الله- قد أورد جملة من المصادر؛ التي جاءت في القرآن الكريم على (فَعول)[4]- بفتح الفاء وهي إضافة تذكر له في البحث والتقّصيّ.

وكان أبو بكر بن السّراجّ يعزو قلةّ ما ورد من المصادر على (فَعول) بفتح الفاء إلى كثرة ما جاء عليه من الصّفات؛ نحو: ضَرُوبٍ، ونَؤُومٍ، وقَتُولٍ[5].

---

(١) سورة الفرقان : ١٣، ١٤.

(٢) مختصر شواذ القراءات ١٠٤، والبحر المحيط ٨/٨٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٦٣.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن : القسم الثاني : الجانب الصرفي ١٩٠- ١٩٧.

(٥) الأصول لابن السراج ٣/١١١.

١٤- قاعدة (في ويكأن)

في الخلاف في كلمة (وَيْكَأَنَّ) من الآية الكريمة: ﴿ **وأصبح الّذين تَمَنَّوْا مكانهَ بالأمس يقولون وَيْكَأَنَّ الله يَبسُطُ الرِّزْقَ لمن يشاءُ مَن عِباده وَيقْدِرُ، لو لا أن مَنَّ اللّهُ علينا لَخَسَفَ بنا، وَيْكَأَنّه لا يُفلِحُ الكافرون** ﴾[1].

قال الناظم -رحمه اللّه:

في (وَيْكَأَنَّ) الاختلافُ قَدْ ثَبَتْ
هَلْ كَلِمَة، أو كلمات رُكِّبَتْ
فَوَيْ سُمَى فعلٍ بمعنى أعْجَبُ
والكافُ للتَّعليل حرفاً يُجْلَبُ
وأنّ للتّأكيد وَهْي أُوِّلَتْ
بمصدرٍ مع ما به قد عَمِلَتْ
وقيلَ عن تَركُّبٍ قد رُفِضَتْ
بلْ كَلْمَة معنى أَلَم تَرَ اقْتَضَتْ

(١) سورة القصص آية : ٨٢.

وقـيـلَ (وَيْ) بالانفـراد كلْمـة
والكافُ سِيقَتْ بالخطاب مُعْلِمَه

و(أنَّ) مفعول بفعل انحذَفْ
مقدّراً باعلمْ، وهكذا وُصِفْ

وقـيـلَ: إنّ الأصلَ وَيْلَكَ بـلام
لكنّها بِوَيْكِ صارتْ لانعدامِ

وقـيـل كِلْمة بسيطة تُرَى
معنىً كمثل قولهم: أما تَرَى

وقيلَ عند حِمْيَرٍ رأسَ العربْ
تَفسيرُها بِرَحْمَةٍ لك ارتُكِبْ

لم يتعرّض النّاظم لبعض الأقوال؛ التّي ذكرت في كلمة (وَيْكَأَنَّ) لأنّها ممّا تعارفها الدّارسون، ولا تدخل في نطاق المشكل؛ الّذي تناوله في هذا النّظم، على حسب ما ورد في كتاب قواعد المعرب للقرآن لعبد الرّحيم[1] ابن عمر التّواتي.

أستهلّ النّاظم القاعدة بذكر الخلاف في كلمة (وَيْكَأَنَّ) مؤكداً وروده بالجملة الفعليّة المسبوقة بقد، ثمّ أتبع ذلك باستقهام عن نوع الخلاف، في هذه الكلمة؛ فقال:

فـي (وَيْكَأَنَّ) الاختلافُ قد جَرى
هَلْ هيَ كِلْمَةٌ أو كلماتٌ رُكِّبتْ

(١) جرينا على ما قرره الناظم في مستهل نظمه، وإلا فهو عبدالرحمن، لكن الضرورالجأته إلى عبدالرحيم. كما التزمنا في تسمية الكتاب بما أورده الناظم أيضاً.

وبعد أن أوضح بالاستفهام نوع الخلاف -أخذ في بيانه بما يسمح به النّظم؛ فتناول الخلاف في (وَيْكَأَنَّ) المركّبة والبسيطة، وما يندرّج تحتهما من تفصيلات في (وَيْ) و(كأنّ) منفصلتين، وفيهما وهما كلمة واحدة، ثمّ ختم القاعدة بلغة حمير في (وَيْكَأَنَّ).

وفيما يلي عرض مفصّل لما اشتملت عليه القاعدة؛ وفق تقسيم النّاظم لمجاري الخلاف فيها.

اختلف العلماء النحّويّون واللّغويّون في كلمة (وَيْكَأَنَّ) على أقوال؛ أشهرها ما اشتملت عليه القاعدة هنا؛ وهي:

الأوّل: أنّها مركّبة من كلمتين؛ هما: (وَيْ) و(كَأَنَّ) وهو ظاهر كلام (الخليل) فيما أجاب به (سيبويه) عن قوله تعالى: (وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ) و(وَيْكَأَنَّ اللّهَ) فقال: (وَيْ) مفصولة من (كَأَنَّ) [1].

ويعزى هذا القول إلى (الكسائي) فقد كان يقف في بعض قراءته على (وَيْ) من (وَيْكَأَنَّ) ثمّ يَبْتَدِيءُ (كَأَنَّ اللّه) [2] قال ابن الحاجب: (والكسائيّ كوفيّ يقف على الياء من «وَيْكَأَنَّ» [3] وجاء بنحوه في «إتحاف فضلاء البشر [4]».

---

(١) الكتاب ٢/١٥٤.

(٢) التذكرة في القراءات ٢/٥٩٦، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٧.

(٤) ينظر ص ٣٤٤.

واختُلِفَ في (وَيْ) المفصولة من (وَيْكَأَنَّ) فقيل: هي اسم سُمِّي به الفعلُ في الخبر، ومعناها: أعجب[2]، وهذا المعنى أشار إليه النّاظم بقوله: (فَوَيْ سُمَى فعلٍ بمعنى أعجَبُ).

وسُمَىً بضمّ السّين كعُلَىً وهُدّىً وتُقَىً، اسم مقصور، والضّمّ لغة في الاسم؛ قال الرّاجز:

واللّهُ سَمَّاكَ سُمَّى مُبارَكا
آثركَ اللّهُ بهِ إيثارَكا[3]

وأمّا «كأنّ» فاختُلِف فيها؛ فذهب أبوعلي الفارسي إلى أنّها للتّشبيه[4] وذهب (أبو الفتح ابن جنّي) وآخرون إلى أنّها إخبار عار عن التشبيه[5]، واحتجّ ببيت الكتاب.

وَيْ كأنْ مَنْ يَكُن لهُ نَشَبٌ يُحْـ
بَبْ ومَنْ يفتقر يعشْ عيش ضُرّ

وذهب (ابن مالك) في اختيار له إلى أنّها للتّعليل، و(أنّ) بعدها حرف

---

(١) إتحاف فضلاء البشر : ٣٤٤.
(٢) المحتسب ٢/١٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٣٧، وشرح ابن يعيش ٤/٧٦.
(٣) الإنصاف ١/١٥.
(٤) المسائل العضدية ٦١.
(٥) المحتسب ٢/١٥٥.

توكيد، وهي وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بحرف التّعليل؛ وهو الكاف، قال –رحمه الّله– في بعض ما خرج به قول الحارث بن خالد المخزومي:

وَأصبحَ بَطْنُ مكّةَ مُقشعّراً
كأنّ الأرضَ ليس بها هِشَامُ

وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأنّ في هذه المواضع كاف التّعليل المرادفة لِللاّم، كأنّه قال:

وأصبح بَطنُ مكّةَ مقشعرّاً
لأنّ الأرض ليس بها هشامُ

وعلى هذا حمل قوله تعالى: (وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون)[1].

وإلى هذا ذهب النّاظم، وإيّاه قصد في قوله:

والكاف للتعّليل حرف يُجْلَبُ

الثّاني: أنّ (وَيْكَأَنَّ) كلمة واحدة، ويُعبّر عنها بالبسيطة، ومعناها: ألم تر، أو أما ترى. ذكر المعنى الأوّل (سيبويه)[2] وعزاه إلى المفسّرين، وأورد المعنى الثّاني (الفرّاء) وعزاه إلى قول العرب في (ويكأن)، قال في بعض

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧.
(٢) الكتاب ٢/١٥٤.

ما روى عنهم:

(وقوله: (وَيْكَأَنَّ) في كلام العرب تقرير، كقول الرّجل أما ترى إلى ما صنع اللّه...إلى أن يقول:

وأخْبَرني شيخ من أهل البصرة، قال، سمعت أعرابيّة تقول لزوجها:

أين ابنُك وَيْلَك؟ فقال: وَيْكأنّه وراء البيت، معناه: أما ترينه وراء البيت)[1].

وقد أورد النّاظم المعنيين في بيتين من هذا النّظم؛ فقال عن الأوّل:

وقيل عن تَركُّبٍ قد رُفِضَتْ
بلْ كِلْمة معنى ألم تَرَ اقْتَضَتْ

وقال عن الثاني:

وقيل كلْمة بسيطة تُرى
معنىً كقولهم: أما تَرى

الثالث: أنّها (وَيْ) فلحقتها كافُ الخطاب، فرسمت متّصلة بـ(وَيْ) على حدّ اتّصالها بأسماء الإشارة ذاك وذلك وأولئك، وعلى هذا فليست الكاف– هنا – هي التي في صدر (كَأَنَّ) وإنّما هي حرف خطاب، ويُعزى

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢.

لأبي عمرو ويعقوب في قراءة شاذّة في الوقف على (وَيْكَ) والابتداء بـ (أنّه)[1] وهذا إعلام بأنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وخُرِّج على هذا القول بيتُ عنترة:

ولقد شَفَى نفسي وأبرأ سُقْمَهَا
قِيلُ الفوارسِ، وَيْكَ عنترَ أقْدِمِ[2]

وعزا أبو علي الفارسي هذا القول لأبي الحسن الأخفش، قال في (وَيْكَ): (وَيْ) هي الكلمة المستعملة للتعجّب، والكاف حرف خطاب لحقت (وَيْ).. كما لحقت رُوَيْدَ في قولهم: رُوَيْدَكَ، والنجّاكَ، وأبْصِرْكَ زيدا، يريد: أبْصِرْ زيدا[3].

وأمّا (أنّه) فهي أنّ المشدّدة المفتوحة الهمزة، لها اسمٌ وخبرٌ؛ وهي وما عملت فيه في تأويل مصدر في محلّ نصب مفعول به لفعل أعلم محذوفا... والتقدير: وَيْكَ أنّه. وإلى هذا يشير النّاظم بقوله:

وأنّ مفعول بفعل انحذفْ
مقدّرا باعلم، وهكذا وُصِفْ

ورُدّ هذا القول بعدم وروده في كلام العرب، ويضعف فعل علم

(١) المحتسب ٢/١٥٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٤.
(٢) المسائل العضدية ٦١، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٤، وابن يعيش ٤/٧٦.
(٣) المسائل العضدية .

وسائر أفعال الباب، ظنّ، وحسب، وخال. عن العمل في مفعوليها، إذا توسّطت بينهما، وإذا تأخّرت عنهما، فإذا حذفت هذه الأفعال ترك العمل فيها؛ فلا يقال: يا هذا أنك قائم، إنّه على تقدير: أعلم أو أظنّ[1].

الرّابع: أنّ أصلها ويلك؛ فحذفت اللام تخفيفا أو لكثرة الاستعمال، وأنّ وما عملت فيه في تأويل مصدر منصوب على حذف الجارّ؛ وهو اللاّم وهذا القول للكسائي والفرّاء، واحتجّا ببيت عنترة:[2]

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَها
قيل الفوارسُ: وَيْكَ عَنْتَرَ أقدمِ[3]

وقد رُدّ هذا القول من أوجه:

الأوّل: أنّ فيه حذف اللاّم من ويلك؛ وهو لا يجوز؛ كذا وجه الكلام فيما ردّ به الزّجّاج[4] وأبو جعفر النّحّاس[4]، وأبو الفتح بن جني[4] وبالغ الأخير فيما عقّب به على قول الكسائي؛ فقال عن حذف اللاّم من ويلك في بيت عنترة:

(وقال الكسائي -فيما أظنّ- أراد ويلك، ثمّ حذفت اللاّم وهذا

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢.

(٢) المصدر السابق ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٤، وابن يعيش ٤/٧٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٦- ١٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٥٩، والمحتسب ٢/١٥٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٣١٢.

يحتاج إلى نبيّ ليقبل)[1].

الثاني: فتح همزة إن، والأصل أن تكسر بعد ويلك؛ لأنّ الاستعمال جرى بذلك عند النّحويّين، ولم يرد عنهم فتح الهمزة بعد ويلك، ثمّ إنّ إجماع القرّاء على فتح(أن) في الآية الكريمة يبطل أن يكون أصل الكلمة (ويلك)[2].

الثالث: أنّ المعنى في الآية الكريمة لا يستقيم بهذا القول؛ لأنّ القائلين: (ويكأنّ) لم يخاطبوا أحدا، فيقولوا: (ويلك إنه لا يفلح الكافرون) وقد أشار النّاظم –رحمه الله– إلى هذا الأصل في (ويكأنّ) فقال:

وقيل إنّ الأصل (وَيْلَكَ) بلام
لكنها بالحذف صارت لانعدامّ

الخامس: أنّ (ويكأنّ) كملة بمعنى: رحمة لكم في لغة حمير؛ ذكر ذلك ابن قتيبة [3] وإلى هذا القول يشير النّاظمُ في قوله:

وقيلَ عند حمير رأس العربْ
تفسيرها برحمة لك ارتُكِبْ

وفي قوله: (ارتُكِبْ) إشارة إلى ما في هذا القول من تكلّف، ولو أنّه لغة من لغات من بعض العرب.

---

(١) المحتسب ٢/١٥٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٥٦– ١٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٥٩.

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٢٧.

١٥- قاعدة (في بناء كلمة لؤلؤ ومعناها، وما ماثلها في البناء من الأسماء الرّباعيّة المهموزة).

تدور أبيات هذه القاعدة على كلمة «لؤلؤ» الواردة في آية الحج (٢٣) ﴿ يُحَلَّوْنَ فيها أَسَاوِرَ من ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً ولبَاسُهُم فِيهَا حَرِير ﴾ ومثلها في فاطر آية: (٢٣) وفي الطور آية(٢٦) وفي الرحمن آية (٢٢) وفي الواقعة آية (٢٣).

وفُسّرَ اللُّؤلُؤُ بالكِبارِ
من الجَواهر وبالصّغَارِ

وهوَ بِناءُ عندهم لم يَطّرِدْ
وَوَضْعُهُ بخمسةٍ قد انفردْ

فَهْنّ (جُؤْجُؤُ) بمعنى الصّدرِ
و(دُؤْدُؤٌ) مَعْناهُ: أخرى الشّهْرِ

(ويُؤيُؤٌ) لطائرٍ معروفِ
وَهِيَ بياءٍ آخر الحُرُوفِ

و(بُؤبُؤ) بنقطة من أسفل
ولمعَانٍ ستّة تُستعمل

أصلٌ وإنسان يُرى في المقلة

وسيد، والرأس للمكحله

ووسط وبدنُ الجراده

فلُؤْلُؤ مَرَّت فلا إعاده

لكنّ في قاموسنا المحيط

أمثال ذا الوزنِ سِوى المضبوطِ

تناول النّاظم –رحمه الله– كلمة اللّؤلؤ، وما جاء من الكلمات على بنائها من المضعّف الربّاعي المهموز؛ فبيّن معنى لؤلؤ، وندرة بنائه، وسائر الكلمات؛ التي وردت على هذا البناء ومعنى كلّ كلمة منها، ثمّ ختم القاعدة بإشارة موجّهه إلى ما ورد في (القاموس المحيط) أمثال هذا الوزن غير المضبوط بضبطه؛ من الربّاعي المجّرد، أو من هذه الأسماء لكن بغير هذا الوزن والبناء. هذا ملخّص ما تضمّنته القاعدة على وجه الإجمال، ويعرض البحث فيما يلي بشيء من التّفصيل لما اشتملت عليه القاعدة.

في البيت الأوّل أورد النّاظم تفسير اللّؤلؤ، فقال:

وفُسِّر اللُّؤْلُوُ بالكِبارِ

مِنَ الجواهِرِ وبالصِّغارِ

وتفسير اللّؤلؤ بالجواهر هو تفسير باسم الجنس؛ لأنّ الجوهر يطلق على اللّؤلؤ وعلى غيره ممّا يخرج من البحر أو يستخرج من الصّخر، والجواهر الفاخرة ثلاثة: الياقوت والزّمرد، واللّؤلؤ[1]، والأثنان الأوّلان مصدرهما البر، والأخير مصدره البحر، والجامع بينهما نفاستهما، وعند التّقييد، فالجواهر كلّ حجر يُستخرج منه شيء ثمين ينتفع به. [2] وأمّا اللّؤلؤ: فهو ما استخرج من جوف الصّدف[3]، وهو أحد الحِلْيَتيْنِ، اللّتين فسرت بهما الآية الكريمة: ﴿ **وهو الّذي سَخّرَ البَحْرُ لِتأكُلوا مِنهُ لحماً طرياً وتَستَخرِجُوا منه حِلْيَةِ تَلْبَسونَها** ﴾[4].

فقد فسّرت الحلية –هنا– باللّؤلؤ والمرجان[5].

أمّا بناؤه فبناء الاسم الرّباعي المضعّف المهموز؛ ففاؤه هي لامه الأولى، وعينه هي لامه الثّانية، ووزنه فعلل بضمّ الفاء واللاّم وسكون العين، ومثله من المضعّف غير المهموز: هُدْهُد، ومن غير المضعّف: بُرثُن، وزُخْرُف، وسُندسُ، ولم يطّرد «لؤلؤ» هنا لأنّ مجيء المضعّف مهموزا

---

(١) المجاهر في معرفة الجواهر لأبي الريحان البيروني ١٨١.
(٢) اللسان (جهر).
(٣) المصدران السابقان، والكشاف ٢/٤٠٤.
(٤) سورة النحل آية : ١٤.
(٥) الكشاف ٢/٤٠٤.

قليل، وما ورد منه لا يعدو بلفظة «لؤلؤ» نفسها خمس كلمات، وهذا ممّا قلّله في الاستعمال، وأضعفه في القياس، وقد أشار النّاظم إلى بناء لؤلؤ، وأنّه غير مطرد، ثمّ حصر ما ورد على هذا البناء من المضعّف الرّباعي المهموز، فقال:

وَهُوَ بِنَاءٌ عندهم لَم يَطّرد
وَوَضْعُهُ بخمسةٍ قد اطُّرد

جُؤْجُؤ: وزنها (فُعْلُل) بضمّ الفاء واللاّم وسكون العين على ما سبق من لؤلؤ، ومعناها: الصّدر، وقيل: عظام الصّدر[1] وفّسرها بعضهم بصدر السّفينة[2]، وفي تفسير النّاظم لها بالصّدر: القصد؛ إذ لم يتبع قوله: فهن «جُؤْجُؤ» بمعنى (الصّدر) بزيادة في المعنى؛ لأنّه رأي أكثر ما ذكر في الكلمة لا يعدو هذا التفسير بإضافة متمّة أو زيادة مفيدة؛ لذلك توخّى الإيجاز في البيان؛ بدل الاسترسال في المعنى المكرور.

دُؤْدُؤ: هو آخر الشّهر، وقيل: آخر ليلة – من شهر رجب الحرام[2]، ويقال فيه: دُؤْدُؤ، ودأداء، قال الأعشبي:

---

(١) الجمهرة ١/١٨٥ باب الجيم وما بعدها.، والصحاح (جأجأ)، والقاموس المحيط (جأجأ) من باب الهمزة فصل الجيم.

(٢) الجمهرة ٢/٢٢٦ باب الهمزة وما يفصل به من الحروف.

تَدَاركَـــهُ فـي مُنْصِلِ الألِّ بعـــدمـــا
مَـضى غَـيـرَ دَأْدَاءٍ وقـد كـادَ يَعطَبُ[1]

فمفصل الألِ: شهر رجب، والدّأداء: آخر ليلة منه[2].

والبيت في تعظيم العرب لشهر رجب؛ فقد كانت تنزع فيه السّلاح بالاصطلاح المعاصر؛ وهو معنى نزع الأسنّة من الرّماح، وتدرأ فيه القتل عمّن استحقّ القتل.

وجمع دؤدؤ: دآدِيء، والمعنى آخر الشهّر أيضا. وعن الأصمعي: أو آخر الشهر المحاق؛ وهو ثلاث ليال، والدآديء الثّلاث اللّيالي الأخيرات، وأنشد:

ابدَى لنا غُــــــرَّةَ وَجْـــــهِ بـادي
كَــــزُهْـرَةِ النّجـــــوم في الدّآدِي[3]

والمعنى آخر الشهّر، وإلى هذا المعنى يشير النّاظم بقوله:

---

(١) المصدر السابق، وديوان الأعشى ٢٠٣.
(٢) التهذيب ٢٢٧/١٤ (باب اللفيف من حرف الدال).
(٣) المصدر السابق.

ودُؤدؤ معناه أُخرىَ الشّهْر

وبناؤه بناء الرّباعي المضعّف المهموز؛ كما سبق في الكلمة لؤلؤ

وهو غير مطّرد؛ لأنّ ما ورد على (فُعْلُلُ) بضم الفاء واللاّم وسكون العين في المضعّف المهموز قليل، أمّا مجيء (دُؤْدُؤ) على غير هذا الوزن في الرّباعي، فكثير في الجمع، والمفرد؛ كقولهم: دآدئ، ودأدأ، ودأدأة.[1]

يُؤيّؤ: اليؤيؤ طائر من الجوارح شبه الباشق، جمعه: يآيىء، قال الحسن ابن هانيء، المعروف بأبي نواس في طردياته:

قــد اغــتــدى والـلّــيـلُ في دُجَــاه
كَـطُرَّة البُــــرْدِ عـلـى مَـــثْنَـاه
بِيُــؤْيُؤٍ يُـعـــجبُ مَنْ رآه
مــا فــي الَيــايِي يُؤيُـؤ شَــرْواه[2]

أمّا بناؤه فعلى (فُـعْلُل) بضمّ الفاء واللاّم وسكون العين؛ وهو قليل في المضعف الرّباعي المهموز، وفي المثال اليائي أضعف، بدليل الأستقراء لما ورد من المسموع، وإلى المعنى السّابق يشير النّاظم بقوله:

ويُـؤيّـــؤ لـطـائـــرٍ مـــعـــروفِ
وَهـــي بيـــاءِ آخـــر الحــروفِ

(١) الصحاح (يأيأ) والتنبيه والإيضاح ، والتكملة والذيل والصلة (المادة نفسها).
(٢) ديوان أبي نواس ٦٥٤، والمصادر السابقة.

بُؤبُؤ: بالباء الموحّدة، يأتي لِعِدّةِ معانٍ؛ منها السّتّة التّي أوردها النّاظم؛ وهي:

١- بؤبؤ: أصل الشيّء، قال ا جرير يمدح الحكم بن أيّوب الثّقفي:

في ضئضيء المجد وبُؤبُؤ: الكرم[1].

ومعنى الضئضيء والبؤبؤ : الأصل.

وقالوا: فلان بؤبؤ صدق؛ أي: أصل صدق[2]

٢- والبؤبؤ: إنسان العين؛ وهو النّقطة؛ التي تُرى في وسط العين.

والمقلة في قول النّاظم: حدقة العين، أو شحمة العين التّي فيها السّواد والبياض، والبؤبؤ النّقطة المتحرّكة في وسطها، ويسمّى ناظر العين؛ لأنّ الرّؤية تحصل به؛ قال ابن قتيبة : وإنّما سُمِيٌّ إنسان العين؛ لأنّ الإنسان يتراءى فيه، قال ذو الرّمّة:

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءَ تارةً
فَيَبْدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فَيغَرقُ[3]

---

(١) ديوان جرير ٥١٣/١، ومعجم مقاييس اللغة ١٩٤/١.

(٢) الجمهرة ٢٢٩/٥ (باب الثنائي المعتل)، وتهذيب اللغة (باب اللفيف المهموز) ٦٠٠/١٥.

(٣) المضاف والمنسوب ٣٢٩.

وقالوا: هو بؤبؤ عيني: وهو إنسانها[1].

٣- ويطلق علي السّيد، واستشهد له ابن خالويه بقول الرّاجز:

قد فاقت البُؤْبُؤُ البؤَيبِيةِ.

والبؤبؤ: السّيّد، والبَؤْيَبِيَة: السّيّدة [2].

٤- ويأتي البؤبؤ اسما لرأس المكحلة[3].

٥- وبمعنى: وسط الشّيء[4].

٦- وبدن الجرادة [5]، إذا كان بلا رأس ولا قوائم، وهذه المعاني شملها قول الناظم:

وبُؤْبُؤٌ بِنقطةٍ مِن اسْفَلِ
وَلمعانٍ ستّةٍ تُستعْمَلُ

أصلٌ، وإنسانٌ يُرَى في المقْلَهْ
وسيّدٌ، والرأسُ لِلْمُكْحُلَهْ

(١) أساس البلاغة ١٤ (بأبأ).

(٢) تهذيب اللغة (باب اللفيف من حرف البا ٦٠١/١٥).

(٣) التنبيه والإيضاح ٥/١- ٩ (يأيأ).

(٤) القاموس المحيط (بأبأ).

(٥) التكملة والذيل والصلة (بأبأ).

ووسطٌ وبَدَن الجـراده
فلُؤلُؤ مـرّت فـلا إعـاده

هذه هي معاني (بؤبؤ) أمّا بناؤها فبناء الاسم الرّباعي المضعّف المهموز، وقد سبق به البيان في لؤلؤ؛ وهو بناء لم يطّرد لندرة المحفوظ منه، ولذا عدّه أبو حيان غريبا؛ إذ لم يحفظ منه سوى الخمسة السّابقة الذّكر[1].

وبعد أن فرغ النّاظم من عرض الأبنية السّابقة نبّه على ما ورد في القاموس المحيط) من الأمثلة المشابهة لهذه الأنبيه - لؤلؤ وأخواتها من المضعّف الرّباعي المهموز -فقال:

لكنّ في قاموسِنا المحيطِ
أمثالَ ذا الوزن سِوى المضْبُوطِ

ومراده بسوى المضبوط: ما جاء على بناء هذه الخمسة بضبط مخالف لضبطها؛ وإن ماثلها في الحروف.

***

(١) البحر المحيط ٥٢/١٠.

١٦- قاعدة (فيما ورد على وزن مُفَيعِل):

تدور أبيات هذه القاعدة على كلمتي (مُهَيْمِن) و(مُسَيْطِر) وما وَرَدَ على وزنهما من كلام العرب.

وَزْنُ مُفَيْعِلٍ بخمسة يُخَصُّ
كما عليه مُعرب القرآنِ نَصّ
أولُهَا مُجَيْمرٌ وهو عَلَمْ
لجبل من الجبال قد عُلِمْ
وبعدَهُ أربعة مجعولة
لصفة اسم فاعل منقولة
فإنَّها مُهَيْمن مُسَيْطِرٌ
ثمّ مُبَيْقِرٌ كذا مُبَيْطِرُ

في مطلع القاعدة تحدّث النّاظم عمّا ورد من الأسماء والصّفات على وزن (مُفَيْعِل) بضمّ الميم وكسر العين؛ على وجه الإجمال، وأشار إلى مصدره في ما سيعرضه من الكلمات الواردة على هذا الوزن، فقال:

وزن مُفَيْعِل بخمسة يخصّ
كما عليه مُعرب القرآن نَصّ

وعنى بمعرب القرآن؛ كتاب (معرب القرآن) لعبد الرّحيم بن عمر التواتي؛ الّذي سبق تكراره في غير موضع من هذا النّظم.[1]

ثّم شرع بعد هذا الإجمال في تفصيل ما ورد على هذا الوزن من الأسماء والصّفات؛ فذكر اسما واحدا، وأربع صفات.

وفيما يلي نعرض -بشيء من البيان- لما اشتلمت عليه هذه القاعدة:

مجُيمِر -بضمّ الميم الأولى وفتح الجيم، وسكون الياء وكسر االميم الثّانية: علم على جبل صغير؛ لفظه لفظ المصغّر الرّباعي؛ إلاّ أنّه لم يرد له مكبّر من لفظه، فلا يُصغّر على الأرجح، وذهب (الرّضي) إلى أنّه يُصغّر بحذف الياء على نحو ماحذفت النّون في منطلق في التّصغير، ثمّ يؤتى بياء التّصغير في موضع الياء؛ ووزنه وزن مصغّر الرّباعي (فُيْعِل)[2].

ويرد على ما ذهب إليه «الرّضي» اتحاد المكبِر والمصغّر، ولا توجد قرينة يعرف بها الاسم في حال التصغير؛ ولذا كان الاختيار أنّ المصغّر لا يُصغر؛ وهو الذي ذهب إليه النّاظم فيما يظهر من اختياره وزن (مُفَيعل) لهذا الاسم وللصّفات؛ التي أوردها بعده، وهو الوزن التّصريفي للكلمة.

---

(١) هو مختصر الدر المصون، وسماه الناظم حاشية في المقدمة، وسماه معرب القرآن.

(٢) ينظر الرضي على الشافية ١/٢٨٣.

أمّا حقيقة الاسم؛ فهو: جبيل صغير شديد الحمرة. يقع غرب القصيم بين «النّقرة » و«عقلة الصّقور» وهو مجمير فزارة، أضيف إليهم تمييزا له عن مجيمر غطفان، ولعلّه المعنى بقول أمرىء القيس[1]:

كـــانَّ طـمِـيّــة المُجـيّـــمِـرِ غُـــدوةً
مـــن السّـيل والـغُـثّـاءِ فُلْكـةُ مَـغـزلِ[2]

وَطَمِيَّة : جبل معروف، وقـد أوهم المتقدّمين؛ إذهبوا في تقديرهم إلى أنّ المجيمر أرض لبني فزارة؛ بسبب إضافة طمية إليه، ويروى[3]:

(كانّ ذرى المجيمر غدوة)[4]

وهذه الرّواية أوضح في كون المقصـود بالمجيمر جبـلا لا أرضا أو ماءً، وقد ورد المجيمر في قول الحطيئة:

قَـــبَحّ الإله قـــبـــيلةً لـــــم يمنعـــوا
يـــوم المُجَـيْـمـرِ جـارَهم مِن فَـقـعسِ[5]

وكون المجيمر علما على حبل هو الذي قصده النّاظم بقوله في تفصيل ما ورد على مفيعل:

(١) ينظر : المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودي/ ٦/٢٢٧٨.

(٢) ديوان امريء القيس ٢٥، والزاهر ٢/١٨١.

(٣) معجم ما استعجم ٢/١١٨٧- ١١٨٨.

(٤) شرح القصائد السّبع الطوال ١٠٨.

(٥) ديوان الحطيئة ٢٧٣، ومعجم ما استعجم ٢/١١٨٨.

أوّلها مُجَيْمِرٍ وهو عَلَمْ
لجبلٍ من الجبال قد عُلِمْ

أمّا الصّفات فهي «مهيمن» و«مُسيطر» و«مُبيقر» و «مُبيطر».

ووزنها التّصريفي مُفَيْعل، وألفاظها ألفاظ المصغّر، وبناؤها في التّصغير بناء الرّباعي المصغّر، وهو فُعَيِّل، إلا أنّه لم يرد لهذه الصّفات مكبرّ من ألفاظها[1]، فيبقى القول أنّها مكبرّة على الفظ المصغّر هو الأرجح. وذهب ابن قتيبة إلى «مهيمن» مصغّر، وأنّ اصله: مؤيمن، تصغير: مؤمن، أبدلت الهمزة هاء، كما أبدلت في أرقت الماء إلى هرقت الماء، وسّوغ القلب تقارب مخرجيهما.

ويعزى هذا القول إلى المبرّد أيضا[2] وبه أخذ أبو البركات ابن الأنباري؛ فقال في البيان: (وأصل «مُهيمناً، مؤيمن تصغير مؤمن، فأبدل من الهمزة هاء؛ كقولهم: هثرت الثّوب في أثرت الثّوب، وهرحت الدّابّة في أرحت...)[3].

وأنكر أبو العبّاس ثعلب ما ذهب إليه ابن قتيبة، وقال عنه: (إنّما قال ابن قتيبة رديء باطل، والوثوب على القرآن شديدة وهو ما سمع الحديث

(١) الجمهرة ٣/١٢٧٢ (باب ما تكلموا به مصغرا) وإعراب ثلاثين سورة ٧١.
(٢) تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز ٥/١١٩، والدر المصون ٤/٢٨٨.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٤.

من ضغيف ولا قويّ، وإنّما جمع الكتب من هوس غلبه..)[1].

وما ذهب إليه أبو العباس هو الحقّ؛ لأنّ فيه تعظيما لأسماء الله وتكريماً لما كبّره الله ورفع ذكره وقدره؛ إذا الأغلب من أحوال التّصغير التّحقير، وقد أنكر سعيد بن المسيّب تصغير القمر في قول عمر بن أبي ربيعة:

وغـاب قُـمَـيـرٌ كنتُ أهوى غُـرَوبَه
وَروَّحَ رُعْـيَـانٌ ونَـوَّمَ سُـمَّـرُ

فقال لما سمع هذا البيت:

ماله قاتله الله صَغَّرَ ما كبرّ اللّه؟ قال اللّه تعالى: «وَالقَمَرَ قدّرناهُ مَنازِلَ»[2].

هذا حكم هذه الصّفات في البناء، وأمّا معناها فهي أسماء على حقائق، فاللّه تعالى هو المهيمن على كلّ مخلوقاته وعباده[3].

و«المسيطر» معناه؛ المسلّط ومبيطر من: بَيْطَرَ، هو المعالج للدّوابّ[4].

وفيه يقول النابعة:

---

(١) المحرر الوجيز ١١٩/٥- ١٢٠، والدر المصون ٢٨٨/٤.

(٢) سورة يس من آية ٣٩، وينظر : كلام ابن المسيب في إعراب ثلاثين سورة ٧٠.

(٣) المحرر الوجيز ١١٨/٥- ١١٩.

(٤) الزاهر ١٨٣١٢، واشتقاق أسماء الله ٢٢٨- ٢٣٠، المعجم الوسيط (بيطر).

شَكَّ الفريصةَ بالمِدْرَى فأنفذَها
شَكَّ المُبَيْطِرِ إذ يَشْفِي من العَضَدِ[1]

ويقال له البيطار، والبيطرة مهنة البيطار.

ومبيقر: اسم فاعل من: بَيْقر الرّجل: إذا هاجر من أرض إلى أرض، أو دخل الحضر؛ قال أمرؤ القيس:

ألا هَلْ اتاها والحوادثُ جَمَّةٌ
بأنّ امرَ القيس بن تَمَلِكَ بَيْقَرا[2]

وبيقر الدّار: نزلها. وبيقر الرّجل في ماله: إذا أفسده [3].

وله معان ليس محلّها –هنا– في البسط والعرض، وهو صفة مشتقّة؛ وقد اضطرب كلام أبي عبيدة فيه، فعدّه مّرة في الصّفات؛ فقال في سورة الحشر: (مهيمن ومبيقر ومبيطر ومسيطر، هذه الأربعة صفات لها أفعال، ومّرة عدّه في الأسماء فقال: (ووجدنا من الأسماء ما لا ندري لعلّها مصغّرة: مدير: اسم وادٍ مجمير ومبيقر)[4].

واضطرب في مجموع ما ورد على وزن (مفيعل) من الأسماء

---

(١) ديوان النابغة ١٠، والمصادر السابقة.

(٢) ديوانه ٣٩٢، والزاهر ١٨٣/١، وتهذيب اللغة ١٣٧/٩ (باب القاف والراء).

(٣) تهذيب اللغة ١٣٧/٩.

(٤) مجاز القرآن ٢٥٦/٢.

والصّفات؛ فأوصلها في سورة الحشر إلى ستّة ما بين اسم وصفة، وفي سورة الغاشية ذكر صفتين لا ثالثة لهما؛ قال في بيان معنى (بمسيطر) وما وجد على مثالها: (بمسيطر): بمتسلّط؛ يقال: تسيطرت علينا. ولم نجد على تقديرها إلاّ مبيطرا، قال النّابغة:

(طعن) المبيطر إذ يشفي من العَضَدِ.

ولم تجد لها ثالثا[1].

واضطرب كلام العلماء في النّقل عن أبي عبيدة؛ فذكر غير واحد أنّه لم يذكر مبيقرا، وذكره أبو القاسم الزّجاجّ في شرحه لصدر «أدب الكتاب»[2].

ولعلّ ذلك قد وقع في بعض نسخ الكتاب، أو أنّ النّظر كان في غير الموضع الذي ذكرت فيه الصّفات والأسماء بالتّفصيل الذي أورده أبو عبيدة لها؛ وذلك يقع كثيراً لمن حاد عن التّقصّي، وتتبّع المسألة في غير مظانّها، ومراد القول فيها.

* * *

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٩٦.

(٢) المحرر الوجيز ٥/١١٩، والدر المصون ٤/٢٨٧- ٢٨٨.

١٧- قاعدة (في معنى كَوْكَب واشتقاقه):

وَٱلْكَوْكَبُ: النَّجْمُ، وقيلَ: ما أشْتَهَرْ
عليه ذاك الاسمُ إلاّ إن ظَهَرْ
وأمَّا الاشتقاقُ فهو من وَكَبْ
فأوّل الكافَين زائدٌ وَجَبْ
وَقِيلَ إنّ الكَافَ اصلٌ فَوُزِنْ
بِفَعْفَل، لكنّه وزنٌ وَهَنْ
وَقِيل؛ بَل من كبّ؛ فالواو جُعِل
مزيدة، والكاف من ياءٍ بَدَلْ
فوزنُه على الأخير فوعل
وقل على الأوّل فيه كَفعَلُ

تدور أبيات هذه القاعدة على كلمة «كَوْكَباً» الواردة في قوله تعالى: ﴿ **فلماّ جنّ عليه اللّيل رأى كَوْكَبَا، قال هذا ربّي، فَلَمّا أفلَ، قال لا أُحِبُّ الآفلين** ﴾ [1] وغيرها من الآيات التي ذكر فيها لفظ (الكوكب).

---

(١) سورة الأنعام آية ٧٦.

تناول النّاظم –رحمه الله– في هذه القاعدة كلمة (كوكب) في جانب المعنى، وجهة الاشتقاق، والميزان الصّرفي.

فأمّا المعنى فذكر أنّه النّجم؛ وهو المعنى العامّ، والمتبادر من كلمة (كوكب) عند الإطلاق؛ لكنّ (النّجم) في ذاته اسم مشترك بين معانٍ كثيرة[1]، فقد يكون الزّهرة، وقد يكون المشتري، وقد يكون النّجم القطبي، وقد يكون غير هذه من النجوم البادية في اللّيل.

وقيل عن الكوكب: إنّه القطرات؛ التي تسقط ليلا على النّبت[2]، وهذا ما عناه (الأعشي) في قوله:

يُضاحكُ الشّمسَ منها كَوكَبٌ شَرِقٌ
مُؤزّرٌ بعميم النّبتِ مُكتَهِلُ[3]

وقيل إنّ (الكوكب) معظم الحرّ[4]، وفيه قال ذو الرّمّة:

ويَوْمٍ يُظِلّ الفَرْخ في بيت غيره
له كَوكَبٌ فوقَ الحدابِ الظّواهر[5]

---

(١) البحر المحيط ٥٥٩/٤.
(٢) العين ٤٣٣/٥.
(٣) ديوان الأعشى ٥٧.
(٤) تهذيب اللغة ٤٠٢/١٠–٤٠٣، والذيل والتكملة والصلة (ككب).
(٥) ديوان ذي الرّمة ٣٧٦.

فالكوكب -هنا- هو: معظم الحرّ. وقيل للرّجل بسلاحه: كوكب، ويقال لسيّد القوم: كوكب، وغلامٌ كوكب إذا ترعرع وقارب المراهقة[1].

وغير هذه المعاني كثير ممّا لا يقصده هذا العرض والتّعليق؛ وفي قول النّاظم: (وقِيلَ ما اشتهر عليه ذاك الاسم).

تلويح إلى هذه المعاني، وغيرها من المعاني؛ التي عرّف بها (الكوكب) وفي قوله في آخر البيت السّابق: (إلاّ إن ظهر).

إشارة إلى أنّه لا يقال للكوكب نجم، إلاّ عند ظهوره، وهذا قريب من قول الأصفهاني: الكواكب: النّجوم البادية، ولا يقال لها كواكب إلاّ إذا بدت[2].

أمّا الاشتقاق؛ فقد أورد النّاظم فيه ثلاثة أقوال؛ هي قصارى ما انتهى إليه بحث المتقدّمين فيه؛ وفيما يلي نعرض لذلك بشيء من التفصيل بما يسمح به الوقت، وتسعف به الصّفة.

القول الأوّل ذهب فيه النّاظم إلى أنّ (الكوكب) مشتقّ من: (وَكَبَ)، فأصول الكلمة ثلاثة: الواو، والكاف الثّانية، والباء، والكاف الأولى زائدة.

---

(١) التكملة والذيل والصلة (ككب).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ٦٩٥.

ويعزى هذا القول إلى حذّاق النّحويّين، قال الأصمعي فيما رُوِيَ عنه: وذكر اللّيث الكوكب في باب الرّباعي، ذهب إلى أنّ الواو أصلية، وهو عند حذّاق النحويين كوكب من وكب صُدِّرَ بكافٍ زائدة[1].

وقد أورد الصّاغاني نصّ الأصمعي في (التّكملة)[2] بشيء من التّصرّف أوهم أبا حيّان أنّه من كلامه، وأنّ القول في المسألة قوله، فقال في البحر: قال الصّاغاني: حقّ لفظ كوكب أن يُذكر في تركيب (وَك بَ) عند حذّاق النحويّين، إلى أن يقول في ردّ كلام الصّاغاني، وليت شعري مَنْ حذّاق النحويّين الّذين تكون الكاف عندهم من حروف الزّيادة فضلا عن زيادتها في أوّل كلمة. فأمّا قولهم: هندي وهندكي في معنىً واحد؛ وهو المنسوب إلى الهند، قال الشاعر:

ومقرونةٍ دُهْمٍ وَكُمْتٍ كأنّها
طَماطِم يوفون الوفاز هنادك

فخرّجه أصحابنا على أنّ الكاف ليست زائدة؛ لأنّه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع، فيحمل هذا عليه؛ وإنّما هي من باب سبط وسبطر[3] وما ردّ به أبو حيّان -هنا- قريب منه ما أورده ابن جنّي فيما نقل عن محمّد بن حبيب، وما ردّ به عليه في تخريج بيت (كثيّر) الذي أورده

(١) تهذيب اللغة ١٠/٤٠٢.
(٢) الذيل والتكملة (ككب).
(٣) البحر المحيط ٤/٥٥٩.

أبو حيّان، قال في «سرّ صناعة الإعراب»:

«وأمّا قول كثيّر:

ومقرونة دُهمٍ وكُمْتٍ كأنّها –البيت[1].

فقال محمّد بن حبيب: أراد بالهنادك: رجال الهند. وظاهر هذا القول منه يقتضي أن تكون الكاف زائدة قال: ويُقال: رجل هندي وهندكي.

ولو قيل: إنّ الكاف أصل، وأنَّ هندي وهندكي أصلان بمنزلة سبط وسبطر لكان قويّاً؛ وهو الصّواب[2].

إلاّ أنّ أبا حيّان أضاف شيئا جديداً في المسألة؛ وهو أنّ الكاف هنا للنّسب على لغة الحبش، وأنّ من تكلّم بهذا من العرب إن كان تكلّم به فإنّما سرى إليه من لغة الحبش؛ لقرب العرب من الحبش، ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض[3].

وخلاصة ما قيل في هذه الكاف من (كوكب) أنّها ليست من أحرف الزّيادة، وزيادة التّضعيف فيها غير واردة، لمجيئها في أوّل الكلمة، والكثير في زيادة التّضعيف أن تكون في موضع العين واللاّم؛ لا في موضع الفاء،

(١) ديوان كثير: ٢٤٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٢٨١– ٢٨٢.

(٣) البحر ٤/٥٥٩– ٥٦٠.

وشذ نحو: ددف، وببان[1].

وإلى هذا الوجه في الاشتقاق والقول بزيادة الكاف من كوكب يشير النّاظم في قوله:

وأمّـا الأشـتِـقـاقُ فَـهـو مِـن وَكَـبْ
فـأوّلُ الـكـافَـيْنِ زَائـدٌ وَجَـبْ

وأمّا وزن (كوكب) على هذا الوجه في الاشتقاق، وزيادة الكاف فهو كفعل وذلك بإيراد الحرف الزّائد بلفظه في موضعه من الكلمة الموزونة، وقد أورد النّاظم هذا الوزن، في نهاية الشّطر الأخير من آخر بيت في القاعدة؛ فقال: (وقل على الأوّل فيه كفعل).

ومراده بالأوّل الاشتقاق الأوّل لكلمة (كوكب) في قوله: من: وَكَب.

–القول الثّاني: أنّ (الكوكب) كلمة رباعيّة، وكلّ أحرفها أصول، ومقتضى هذا القول أن يكون وزن (كوكب): فَعْلَل، وزن الرّباعي المجرّد: جعفر، إلاّ أنّ (كوكب) ممّا تكرّرت فيه الفاء؛ فجاءت فاءً ولاماً في الاسم الرّباعي.

وقد ذهب إلى هذا القول الخليل في كتاب (العين)، فأورد الكلمة في

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٨١٩.

باب الرّباعي من الكاف[1]. ويعزى إلى اللّيث[2]، ولا يبعد أن يكون القول في المسألة هو قول لليث للملابسة المعروفة بينه وبين الخليل في كتاب (العين)[3].

ومن ذهب إلى أنّ وزن (كوكب) في هذا القول: فعفل؛ بتكرير الفاء فهو خلاف المشهور[4]، ولذا عدّه النّاظم وزنا ضعيفا؛ فقال:

وقيل إنّ الكاف أصلٌ فَوُزِنْ
بِفَعْفَل لكنّهُ وَزْنٌ وهَنْ

والقول برمّته ضعيف؛ ولا يعتدّ به في قياس، ولا مستند له في كلام أئمّة الصّنعة؛ لأنّ الواو لا تكون بين المثلين في الثّلاثي إلاّ زائدة، ولا تأتي أصليّة في اسم رباعي؛ بل زائدة للإلحاق؛ على نحو ما في جوهر، وفوفل، وقوقل، وشوشب، وحوقل، ودوقل، وإن كان سقوط الزّائد؛ وهو الواو من (كوكب) يجعل كلمة (كَكَبَ) عديمة المعنى؛ إلاّ أنّه أسلم في الصّنعة من القول بأصالة الواو في موضع لا تكون فيه إلاّ زائدة[5].

القول الثالث: أنّ (كَوكَباً) مشتقّ من: كَبٌّ، بكاف وياء مشدّدة؛

---

(١) العين ٥/٤٣٣.

(٢) التكملة والذيل والصلة (ككب).

(٣) معجم الأدباء ١٧– ٤٣– ٥٢، وإنباه الرواة ٣/٤٢– ٤٣.

(٤) الدر المصون ٥/١١.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٤– ٥٩٧.

فالواو -هنا- زائدة، والكاف الثّانية بدل من الباء الأولى، وقالوا من إحدى البائين والتّحديد [1] أولى في البيان.

ويعزى هذا القول في الاشتقاق إلى الرّاغب الأصفهاني؛ لأنّه أورد الكلمة في مادة (كَبَّ)[2] وأوردها تحت المادّة (كبكب) و(كوكب) قال السّمين الحلبي بعد أن أورد هذا القول في الاشتقاق: وهو غريب جدّاً[3].

وَوَزْنُ كَوْكَبٍ على هذا القول فَوعلٌ، وإليه أشار النّاظم في قوله:

(فَوزنُهُ على الأخيرِ فَوعلُ).

ومراده بالأخير: الاشتقاق من (كَبَّ) إذ هو آخر الأقوال الثّلاثة في اشتقاق (كوكب).

والقول بإبدال الكاف من الباء هو موضع الغرابة؛ لأنّه لم يثبت إبدالها من الكاف في لغة صحيحة، ولم يرد به نقل موثوق عن أئمّة الصّنعة؛ وإنّما ورد إبدالها من القاف في قالوا: هو عربي كح، في عربي قح؛ فالكاف بدل من القاف، وأبدلت من التّاء في قول الرّاجز:

---

(١) الدر المصون ٥/١١- ١٢.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ٥/٦٩٥.

(٣) الدر المصون ٥/١١.

يـابن الـزّبيــــرِ طَـالمـاَ عَـــــصِيــــكا

وطـــالمــا عَيَّتْنا إلــيكــا[1]

وكـان سُـحيمٌ إذا أُنْشِـدَ شـعـراً جيّـداً، قـال: أحسَنْكَ واللّه. يريد: أحسنت[2].

أمّا القـول بزيادة الواو فهـو الوجه؛ وهو مـا قرّره سيبويه من قبل في قوله: «وأمّـا الواو فتلحق ثانيـة؛ فيكون الحـرف على فوعل فيـهمـا؛ فالاسم نحو: كوكب، وعوسج...[3]» وبقوله أخذ أكثر أئمّة النّحو واللّغة، كابن السّراجّ، والزّجاجي، وابن جنّي، والرّضي، وغيرهم، ومادةّ الاشتقاق عند سيبويه فيما يظهر (ككب) فاجتمع في الاسم حرف أصل ومعه مثلان أصلان كذلك[4]، ثمّ فُصِلَ بينهما بحرف زيد للإلحاق؛ وهو الواو فصار (كوكب) وإلى هذا الوجه في الاشتقاق ذهب الجوهري؛ فقد أورد الكلمة في (ككب)[5] ذاهبا –واللّه أعلم– إى زيادة الواو، وقد أخذ عليه الصّاغاني إيراده كلمة (كـوكب) –هاهنا– فقال: (وحَقّ لفظة كـوكب أن تُذكر في تركيب: وَك بَ، إلاّ أنّ الجوهري –رحـمه الله– أوردها– هاهنا– فتبعته

(١) الإبدال ١١٣– ١١٤، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٠– ٢٨١.

(٢) المصدر الأخير.

(٣) الكتاب ٤/٢٧٤، والأصول ٣/٢٠٩، والجمل ٤٠٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٩٧، وشرح الشافية ١/٥٤.

(٤) الخصائص ٢/٥٦– ٥٧.

(٥) الصحاح (ككب).

غيرَ راضٍ به؛ ولعلّه تبع فيه اللّيث؛ فإنّه ذكرها في باب الرّباعي؛ ذاهبا إلى أنّ الواو أصليّة»[1].

وليس في نصّ (الجوهري) ما يدلّ على ما ذهب إليه (الصّاغاني) بل الظّاهر من كلامه وإيراده كلمة (كوكوب) في ككب أنّه أخذ بقول (سيبويه) ومن تابعه في زايدة الواو لكنّ (ككب) غير مستعمل في كلامهم، ولا معنى له إلاّ بزيادة هذه الواو؛ شأنه شأن بعض الأصول التي لا معنى لها، وقد نبّه إلى ذلك غير واحد من النحّويّين؛ فقال الرضّي: «وربّما لا يكون لأصل الملحق معنىً في كلامهم؛ ككوكب وزينب؛ فإنّه لا معنى لتركيب: ككب وزنب..»[2].

ولا يبعد أن يكون (الجوهري) قد لحظ هذا الجانب في كلمة (كوكب) فأوردها في مادّة الاشتقاق مجرّدة من الزّيادة، وفي تضاعيف الكلام ألحقها الواو ثانية؛ لإفادتها معنىً لم يكن في أصل الكلمة، والله أعلم.

***

(١) التكملة والذيل والصلة (ككب).

(٢) شرح الرضي على الشافية ١/٥٤.

١٨- قاعدة (في أصل أشياء وتصريفها والخلاف فيها)

تدور أبيات هذه القاعدة حول كلمة (أشياء) الواردة في الآية الكريمة: **﴿يا أيّها الّذينَ آمَنوا لا تَسْألوا عن أشْيَاء إن تُبْدَ لكم تَسؤْكم﴾**[1].

قال النّاظم -رحمه اللّه:

أشْياءُ فيه باعتبار الوَضْعِ
خُلْفٌ، فقيل: إنّه اسمُ جَمْعِ

وأصلُه: شَيْئاءُ، لكنْ لم يُخَفْ
من بين همزتين إتيانُ الألفْ

فَقُدِّمَتْ لامٌ على فاءٍ لما
مِن ثِقَلِ اللّفْظِ به قد عُلِما

فوزنُه لَفْعاءُ والصّرف امتنعْ
لألِفِ التّأنيثِ أخراه وقَعْ

وقِيلَ جمعُ شَيّءٍ مُشَدَّدَا
فجَمْعُه من بعد تحقيق بَدَا

والأصلُ في ذا القَولِ أشيئاءُ
والوَزنُ قبل الحذف أفعلاءُ

(١) سورة المائدة آية ١٠١.

فَبَيْنَ همزَتَيْنِ أُثبِتَ الألفْ
وذاك فيه ثقلٌ كما سَلَفْ
فقلبت همزته الّتي انكسرْ
ما قبلها ياء، وأيضا قد عَسُرْ
فأوّل الياءين تخفيفا حُذِفْ
وهو الذي عينا لكلمة عُرِفْ
فجاء بعدما ترى أشياءُ
فوزنُه حينئذٍ أفلاءُ
وقيل جمعُ فرده وزناً جُعِلْ
كمثل فَلْسٍ، ثمّ ما مضى فُعِلْ

أشياء: من الكلمات التي تنالوتها عناية النحّويّين بالدّرس والتّوجيه، وأفسحوا لها في مصنّفاتهم وأماليّهم ومجالسهم العلمّية؛ وبخاصّة الجانب الصرّفي فيها؛ إذ كان مجال القول فيه فسيحاً، وكدّ الخواطر فيه أدعى للبحث والنّظر والتّحقيق. ومع ما قدّموه من جهد في توجيه المسألة، وتقص لمجاري القول فيها؛ فلم يخل بعض ما أوردوه فيها من الصّعب المتكلّف، أو التّحقيق المتعسفّ، ولم يعصهم طول النّظر في المسألة، وكدّ الأذهان في مراد القول فيها من الاختلاف المنتشر في أصلها، وفي ميزنها الصّرفي، وفي علّة منعها من الصّرف عند المانعين صرفها.

وقد تعرّض النّاظم -رحمه الله- في هذه القاعدة لإبراز جوانب الخلاف في المسألة، في وزن الكلمة، عند كل فريق من المختلفين، ثمّ في أصلها وما اعترى هذا الأصل من حذف لبعض أحرفه عند بعض النّحويين، ومن قلب ونقل لبعض أحرفه عند آخرين، كما تناول علة منعها من الصّرف عند المانعين صرفها، والجمعين الأخيرين اللذين ذكرا لها. كلّ ذلك عرضه النّاظم في بيان جامع لأبرز الأقوال في المسألة، وأعد لها في القصد، وأبعدها عن التّكلّف.

هذا ما تناوله النّاظم في هذه القاعدة على وجه الإجمال، وفيما يلي تفصيل لما اشتلمت عليه هذه القاعدة:

اختلف النّحويّون في كلمة (أشياء) من حيث الوضع اللّغوي، والميزان الصّرفي، وأصلها على أقوال:

الأوّل: قول الخليل بن أحمد، وسيبويه، والمازني، وأكثر أهل البصرة، وخلاصة مذهبهم في المسألة: أنّ كلمة (أشياء) اسم جمع مأخوذ من كلمة (شيء) فلفظه لفظ المفرد، ومعناه معنى الجمع؛ هذا من حيث الوضع، أما أصلها فهو: شيئاء، على وزن فعلاء كحمراء فالشين فاء الكلمة، والياء عينها، والهمزة الأولى لامها. لكنّ هذا التّرتيب لم يبقَ على هذه الصّورة؛ بل تعرّضت الكلمة لعلّتي القلب والنّقل لسببين:

الأوّل: مجيء الهمزة بعد حرف العلّة وهو الياء؛ وهذا مُستكرَهٌ في

كلام العرب؛ كما استكره مجيء الهمزة بعد الواو في مساوئه.

الثّاني: اجتماع همزتين في الطّرف؛ وليس بينهما فاصل قوي؛ لأنّ الألف حرف ساكن خفي من جنس الهمزة؛ وهو حاجر ضعيف لا يعتدّ به؛ فلمّا استثقل اجتماع الهمزتين قلبت الأولى منهما، ونقلت إلى ما قبل فاء الكلمة؛ فصارت الكلمة: أشْيَاء، ووزنها الصّرفي: لفعاء. ومنعت الصّرف لألف التّأنيث[1]، فقد شبّهت بها: حمراء وأسعداء في مجيء الهمزة بعد ألف زائد للتّأنيث[1]، في آخر الكلمة؛ خلفا عن علامة التأنيث، وإلى هذا يشير النّاظم في قوله:

أشْيَاءُ فيه باعْتِبارِ الوضّع
خُلْفُ، فَقيل: إنّه اسم جمع
وأصله: شيئاء، لكن لم يخف
من بعد همزتين إتيان الألف
فقُدّمت لامٌ على فاء لِمَاَ
مِنْ ثِقَلِ اللّفْظِ به قَدْ عُلِمَا
فَوَزْنُهُ لَفَعَاءُ، والصّرفُ امْتَنَعْ
لألِفِ التّأنيثِ أخُرَاهُ وَقَعْ

وقد أنكر (الفرّاء) ما ذهب إليه (الخليل) في أشياء، زاعماً أنّ فيه حملا على الكلمة؛ إذا جعلها (لفعاء) لما دخلها من قلب، ولأنّهم جمعوه جمع ما

(١) المنصف ٢/٩٧.

واحده محرك العين مؤنّث بالهاء، نحو: طرفة وطرفاء، وقصبة وقصباء.[1]

وما أنكره (الفرّاء) بناه – واللّه أعلم– أنّ (أشياء) جمع تكسير لشيء عند (الخليل) والّذي قرّره (الخليل) في (أشياء) أنّها اسم جمع، لفظه لفظ المفرد، ومعناه معنى الجمع، كالجامل والباقر، فهذان الأسمان ليسا بجمع تكسير لجمل وبقرة؛ بل هما اسما جمع، كنفر، ورهط، وقوم ونسوة، وإبل، وغيرها من أسماء الجموع، وبذا يعرف ما في كلام(الفرّاء) من البعد عمّا قصده (الخليل) في جمع (أشياء) حيث لم يلزم كلامه ما أورده عليه (الفرّاء) إذ (لم يقل الخليل: إن شيئا كُسّر على فعلاء).[2]

وذهب (الفرّاء) في (أشياء) إلى أنّها جمعت على (أفعلاء) جمع تكسير لشيء بالتشديد؛ كما جمعوا لينٌ على أليناء؛ فحذفت من وسط (أشياء) همزة كان ينبغي لها أن تكون أشيئاء، بهمزتين بينهما ألف قبلهما ياء؛ فحذفت الهمزة الأولى – لام الكلمة؛ لكثرة الاستعمال، وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد وأعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء[3].

كذا وجه الكلام في المسألة عند (الفرّاء) ويرى (مكّي) أنّ الهمزة الأولى أبدلت في أشياء ياء للكسرة التي قبلها؛ فاجتمع ياءان الياء الأولى المكسورة عين الكلمة، الياء المبدلة من الهمزة؛ وهي لام الكلمة؛ فحذفت

---

(١) المنصف ٢/٩٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/٣٢١.

الياء الأولى عين الكلمة تخفيفا؛ فصارت أشياء على وزن أفلاء. ومنعت الصّرف لألف التّأنيث[1].

وإلى هذا التّوجيه بشير النّاظم في قوله:

وقيل جَمْعُ شيءٍ مُشدَّدا
فجمعُه من بعد تحقيق بدا
والأصل في ذا القول أشْيِئَاء
والوزن قبل الحذف أفْعِلاءُ
فَبَيْنَ هَمزتَيْنِ أُثبتَ الألفْ
وذاكَ فيه ثِقلٌ كَمَا سَلَف
فقلبت همزته الّتي انكسر
ما قبلها ياءً، وأيضا قد عَسُر
فأوّل الياءين تَخْفِيفاً حُذِفْ
وهو الّذي عينا الكلمة عُرِفْ
فجاء بعد ما ترى أشْيَاءُ
فوزنه حينئذ أفْلاءُ

وذهب (أبو البقاء العكبري) في (أشيئاء) إلى أنّ الهمزة الأولى لام الكلمة هي المحذوفة؛ وبه صارت الكلمة (أشياء) على وزن أفعاء، فهو يلتقي

---

(١) مشكل إعراب القرن ١/٢٤٧، والدر المصون ٤/٤٣٥.

مع (الفرّاء) فيما قرّره في أشياء، إلاّ أنّ علّة الحذف (عند الفرآء) كثرة الأستعمال، وعند (العكبري) التّخفيف[1].

لكنّ ما ذهب إليه (الفرّاء) في (أشياء) لم يسلّم له؛ بل تعّرض لطعن الآخذين ، واعتراض المخالفين؛ فقد أورد عليه (ابن جنّي) مآخذ في مواجهة بين ما أنكره(الفرّاء) نفسه على (الخليل) في قلب الهمزة الأولى في (أشيئاء) وبين ما ذهب إليه في مفردها، وما جُمع عليه، واختياره الحذف في ما اختار فيه (الخليل) القلب؛ فقال: (وهذا الذي أنكره الفرّاء على الخليل لا يلزمه لما ذكر: قد أتى هو بمثله أو أشنع منه في هذه المسألة، لأنهّ ذهب إلى أنّ أصل شيء فيْعَل، وأنّه جُمع على أفْعِلاء، وحذفت لامه، فليس تقديم اللاّم بأشنع من حذفها. ولو صحّ – أيضا– أنّ أصل شيء (فيعل) لما كان له فيه حجّة؛ لأنه ليس حكم فيعل أن يُجمع على (أفعلاء) إذ ليس الباب بابه[2].

وذهب (الأخفش) في (أشياء) إلى أنّها على (أفعلاء) وهي جمع تكسير لشيء كفلس وسمح، وأصلها (أشيئاء) بهمزتين بينهما ألف زائدة، وقبل الهمزة الأولى ياء؛ وهو مستثقل إتيان الهمزة بعد الياء، ووجود همزتين في الطّرف بينهما فاصل ضعيف؛ فحذفت الهمزة الأولى تخفيفا؛

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٢٧، والدر المصون ٤/٤٣٥.

(٢) ينظر : المنصف ٢/٩٨، بتصرف يسير.

فصارت (أشياء) كذا وجه الكلام في المسألة عند (الأخفش)[1].

وقد تعقّبه النحّاة في ما ذهب إليه لأنّ فَعْلاء لا يُجمع على أفعلاء؛ وإنّما قياس جمعه، إذا كان اسما على فعول، نحو فلس جمع على فلوس؛ وإن كان صفه كسمح جمع على فعلاء، فقالوا: سمحاء[2]. وكان مما ردّ به على (الأخفش) تصغيره لأشياء، قال (المازني) فيما نقل عنه: قلت للأخفش: كيف تصغّر أشياء؟ فقال: أشيئاء، فقلت له: يجب على قولك أن تصغّر الواحد ثمّ تجمعه؛ فانقطع.

قال أبو جعفر: وهذا كلام بيّن؛ لأنّ أشياء لو كانت أفعلاء ما جاز أن تصغّر حتّى تردّ إلى الواحد[3].

ويرى (ابن جنّي) أنّ (الأخفش) إنّما قال في أشياء: أفعلاء هربا من القلب؛ فلم يجعلها لفعاء، ورآها مصروفة؛ فلم يجعلها أفعالا؛ فذهب إلى أنّها أفعلاء محذوفة اللاّم[4].

وكان (المازني) يذهب إلى أنّ (الأخفش) إنّما جعل (أشياء) جمعا

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٢١– ٥٢٢، والمنصف ٢/٩٤.

(٢) المصادر السابقة، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧، والإنصاف ٢/٨١٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٢/٨٦، والدر المصون ٤/٤٣٦.

(٣) المنصف ٢/١٠٠، وإعراب القرآن ١/٥٢١– ٥٢٢.

(٤) المنصف ٢/٩٥.

لشيء، حملاً على جمع شاعر على شعراء، لكنّ هذا لم يسلم لأبي الحسن؛ فقيل فيه إنّ فاعلا ليس حكمه أن يجمع على فَعْلاء[1].

وممّا ردّ به قول (الأخفش) جمعهم (أشياء) على إشاوات؛ لأنّ فَعْلاءَ الأسميّة تجمع هذا الجمع، فقد قالوا في صحراء: صحراوات؛ وهو مطّرد فيها.

أمّا جمع الجمع بالألف والتّاء؛ كما في : جمالات، ورجالات وبيوتات، فليس بمقيس، وإن ورد منه الكثير[2].

وقول (الأخفش) هذا أشار إليه النّاظم في قوله:

وقيل جمعٌ فرده وزناً جُعِلْ
كمثل: فَلْس ثمّ ما مضى فُعِلْ

وتندرج منه بقية في بيان الأصل والوزن مع قول (الفرّاء) قبل؛ إذ القولان متداخلان في بعض الصّور؛ إلاّ أنّ (الأخفش) رغب عن قول (الفرّاء) في كون (أشياء) جمعاً لشيّء بالتّشديد على وزن فيعل؛ واختار أن تكون جمعا لشيْءٍ كفلْسٍ وسَمحٍ[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الشافية ١/٣٠.

(٣) المنصف ١/٩٧.

وهذه الأقوال الثلاثة أهم الأقوال في (أشياء) وهناك أقوال تخرج عن هذا النّظم وقصد النّاظم؛ أهمّها قول الكسائي وأبي حاتم) وذهبا فيه إلى أنّ (أشياء) جمع على أفعال، مفردها شيء كبيت وأبيات وشيخ وأشياخ، وضيف وأضياف[1].

و(أشياء) فيه ممنوعة من الصّرف عند (الكسائي) لغير علّة ظاهرة؛ وإنّما بالحمل على حمراء، وعذراء وصحراء؛ إذ قالوا فيها في الجمع: أشياوات وأشاوي؛ كما في: حمراء حمروات، وعذروات وعذارى، وصحروات وصحاري[2].

وقد رُدّ قول (الكسائي) في (أشياء) وذلك لما فيه منع الصّرف لكلمة (أشياء) لغير علّة ظاهرة؛ لأنّ الأصل فيما جاء علي أفعال الصّرف، هو: بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، وضيف وأضياف[3] .

وممّا سبق يتبينّ للنّاظر في هذه الأقوال أنّ قول (الخليل) و(سيبويه) و(المازني) ومن وافقهم هو أصحّ الأقوال وأقربها مأخذا، ولو أنّ فيه قلباً، والقلب غير مُطّردٍ في الجملة [4] لكنّه قد ورد في كلامهم.

---

(١) المصدر السابق ، والدر المصون ٤/٤٣٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢، والمجيد في إعراب القرآن ٢/٨٧، والدر المصون ٤/٤٣٨.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) الدر المصون ٤/٤٣٥.

١٩- قاعدة (في باء العوض أو الثّمن)

تدور أبيات هذه القاعدة على معنى الباء الجارّة في البيع وبابه، والشّراء وبابه، وما جاء فيه الشّراء بمعنى البيع.

قال الناظم -رحمه الله:

والبـاءُ في بَيْع وبَابِه تَرِدْ
مَوْصُولةً حَتْماً بحاصل بِيَدْ
وبابُ الأشتراء عكْسُه جُعِلْ
فإنّ بَابَه بخارج تَصِلْ
كاشترْ نفعاً بمضّرة وبِعْ
جَهْلاً بِحِلْم، والفجورَ بالوَرَعْ
وما أتى مِنْ، وشَرَوْهُ بِثَمَنْ
فالبيعُ معناهُ، فلا يرادُ اتُمِنْ

تناول النّاظم -في هذه القاعدة- معنى الباء الجارّة بعد البيع وبابه، ومعناها في باب الشّراء وما شابهه، ومعنى الباء في هذين البابين يتصل بمسائل البيوع الفقهيّة؛ ولذا سمّاها بعض أئمّة اللّغة بباء الثّمن؛ وكذا سمّيت

عند الفقهاء، وتسمّى -أيضا- باء المقابلة، وباء العوض.

وهي في جانب البيع تدخل على الحاصل المقبوض باليد، نحو: بعتُ الكتاب بدرهم، أو أبدلته بدرهم؛ فالدّرهم حاصل لأنّه الثّمن المقبوض[1]، وقد اتّصلت به الباء لتفيد القبض، أو حصول مجرورها باليد؛ لأنّه ثمن، وإلى هذا المعنى يشير النّاظم بقوله:

والباء في بَيْع وبَابِه تَرِده
مَوْصُولَةً حَتْماً بحاصِلٍ بِيَدْ

ولا يرد على هذا الوجه مجيءُ الباء متّصلة بالحاصل في الشّراء وبابه في قوله تعالى: ﴿ **وشَرَوْهُ بثمنٍ بخسٍ دَرَاهِمَ معدودَةٍ** ﴾[2] لأنّ «شروه» في الآية الكريمة ليست على بابها؛ بل هي -هنا- بمعنى البيع، والمعنى هنا: باعوه، والضّمير -واو الجماعة في «شروه» يعود على «السيارة» في الأرجح؛ لأنّ سوق الكلام في الآية يدلّ عليه، ودلالة الأحداث في قصة يوسف -عليه السّلام- أظهر ما تكون على هذا المعنى؛ وقد وجّه (الفرّاء) جملة «وشروه» من الآية على هذا المعنى؛ فقال: «فإن جئت إلى الدّراهم والدّنانير وضعت الباء في الثّمن؛ كما قال في سورة يوسف: ﴿ **وشروه بثمن بخسٍ دَراهِم مَعْدُودَةٍ** ﴾، لأنّ الدّراهم ثمن أبدا، والباء إنّما تدخل

---

(١) المصباح المنير (بيع) ٢٦.

(٢) سورة يوسف آية ٢٠.

على الأثمـــان[1]».

وقد خُرج على هذا المعنى قول الشّاعر:

فـإن كـان رَيْبُ الـدَّهْر أضناك فـي الأولى
شَــــرَوْا هــذِهِ الدُّنْيـــا بجـناتـه الخُلْــدِ

أي: باعوا

وقول الآخر:

شَــرَيْتُ غُــلامْــاً بين حَــصْنٍ ومــالكٍ
بأصــواع تَمْــرٍ إذ خــشـيـتُ المهــالـكا

والمعنى على البيع[2]، وقد دخلت الباء على الحاصل باليد؛ على نحو ما في قولهم: بعت الثّوب بدرهم.

وممّا جاء فيه الشّراء بمعنى البيع قول (الشّمّاخ) في قوس ذكرها:[3]

فَلَـمَّـا شَـــرَاهَا فَـاضَـتِ العَـيْنُ عَـبْـرَةً
وَفـي الـصَّــدْر حَـزَّازٌ مِن الوُجْـدِ حَـامِـزُ

فشـراها بمعنى : باعهـا، والْحَزَّازُ: ما يحـزّ القلب، والحامـز: المحرق أو

(١) معاني القرآن ٣٠ ، والبحر المحيط ٢٥٣/٦، والدر المصون ٤٦٠/٦.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) الأضداد لابن الأنباري ٧٣.

الشّديد.

وقول الحميري يزيد بن مفرع:

وشَريتُ بُرْداً لَيْتَني ... من بعد بُرْدٍ كنتُ هامَهْ

أراد: بعت برادا، وبُرْدٌ: هو غَلامُهُ.(1)

وإلى دفع هذا الإ يراد المتوهّم في الآية نبّه النّاظم بقوله:

ومَا أتى من وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ ... فالبَيْعُ معناهُ فلا يرادُ اتُمِنْ

وأمّا الباء في باب الاشتراء وما أشبهه فإنهّا تدخل على ما هو خارج أو متروك كقوله تعالى: ﴿ **أولئكَ الّذين اشْتَرَوا الحياةَ الدّنيا بالآخرة** ﴾(2).

فالآخرة هي الخارجة أو المتروكة؛ لأنّ الشّارين للدُّنيا قد تُركوا الآخرة؛ فلا حظّ لهم في نعيمها الدّائم؛ وإنّما لهم العذابُ الأليم؛ لاشترائهم دُنْيا فانيةً بآخرةٍ باقيةٍ، وخُرّج الاشتراء على هذا المعنى في قول أبي ذُؤَيْبٍ الهذلي:

---

(1) المصدر السابق، وديوانه الشماخ ٢٤٩، والأضداد للأصمعي ٣٠.

(2) سورة البقرة: ٨٦.

فـإنْ تَزعُـمِـيني كنتُ اجـهـلُ فـيكم
فـإنّي اشـتـريتُ الحلمَ بعـدك بالجَـهْلِ[1]

فالباء في: (بالجهل) داخلة على متروك أو خارج؛ لأنّ الشّاعر اختار الحلم بدلا من الجهل، وتقول قياسا على ما سبق: اشتريت الثّوب بدرهم، أو أنهيته من زيد بدرهم؛ فالدّرهم هو الخارج المتروك. وإلى هذا المعنى يشير النّاظم بقوله:

وبابُ الاشـتـراء عكسُـه جُـعِلْ
فـإنّ بـاءه بـخـارج تَـصِـلْ
كـاشـتـرْ نـفـعـاً بمضـرّة وبعْ
جـهـلاً بحلم والفـجـورَ بـالوَرَعْ

وقد جاء البيعُ محمولا على معنى الاشتراء في قول أوس بن حجر[2]:

قـد قَـارَفتْ، وهي لم تَـجْرَبْ، وباعَ لهـا
من الـفَـصَـافِصِ بالنُّمّيِّ سِـفْـسِـيـرُ

أرادَ: دَنت من الجرب، ولم تجرب بعد، وباع بمعنى : اشترى، والفصافص: الرّطبَ والنّمّي الفلوس، والسّفسير: الخادم الحاذق بالخدمة؛

---

(١) الاضداد لابن الأنباري ٢٧٣، والبحر المحيط ٦/٢٥٣.
(٢) ديوان الهذليين ١/٣٦، والأضداد لابن الأنباري ٧٥.

وهو فارسي[1].

ويعزى البيت للنّابغة، ومعناه عنده: أنّه أقام بالحيرة نصف حول ينتظر فيها صلة (النّعمان) حتى كادت ناقته أن تجرب؛ لمقامها بالحاضرة واشتراء علف الأمصار لها المخالف لغذائها، الذي اعتادت عليه[2].

وممّا ورد فيه باع بمعنى: اشترى -أيضا- قول الحطيئة:

وبَاعَ بَنيه بعضُهم بخُشارة
وبعتُ لُذبْيَانَ العَلاءَ بمالك[3]

معناه: أشتريتُ، والخُشَارَةُ: الرّديءُ من كلّ شيء، وَخُشَارَةُ النّاسِ: سفلتهم، والذين لا خير فيهم، والعلاء: الشرف.

والفعلان (باع، واشترى) من الكلمات المتضادّة؛ إذْ يرد لكلّ منهما معنيان متضادان، وسبيل معرفة ذلك بما يتقدّمهما وبما يتأخّر عنهما، وقد بسطت كتب الأضداد هذا المعنى، وبيّنت حقيقته، والغرض منه، والسّبيل الموصل إلى فهمه والاستدلال عليه.

---

(١) اللسان (سفر).

(٢) أدب الكاتب ٤٤٩، وشرح ادب الكاتب للجواليقي ٣٤٢، والإقتضاب ٣١٩- ٣٢٠.

(٣) المصادر السابقة، وديوان النابغة ٢٠٤، وتهذيب اللغة ١٥٤/١٣، والصحاح (سفسر).

(٤) ديوان الحطيئة ٣٠، والأضداد للأسمعي ٣١، ولابن الأنباري ٧٥، برواية (بمالكا).

٢٠- قاعدة (في تركيب هَلُمَّ جَرّاً)

تدور أبيات القاعدة على معنى تركيب (هلمّ جرّاً) وأصل كلمة (هلّم في التّركيب واستعمالها اللغّوي، وإعراب كلمة جرّاً).

والأصلُ في هَلُمَّ جرّاً إبلِ
تَسيرُ، وهي لِلْمَراعي تُقْبِلْ

ثُمّ اتتْ كَمَثْل فيجري
فيها ثُبُوتُ ودوامُ الأمري

ولَفْظُها قال الشّهابُ فيه
رُكِّبَ من (لُمّ) وها) التّنبيه

فصار بعدُ كلمة تستعملُ
كالفعل فهي بالضّمير تُوصَلْ

فقل على هذا هلُمَّ زيد
قومي هلموا ، وهلمي هندُ

وقيلَ إنَّه اسمُ فعل يَردُ
قد استوى جمعٌ به ومُفَردُ

معناه في هذا وذاك اقبلا
وهو بلامٍ مُتَعَدٌّ وإلى

والخلْفُ في إعـــرابهم جـــرّاً فَـــهَلْ
مـــصــدراً أو تمـيـيــزاً أو حـــالاً جُـــعِلْ

تناول النّاظم –رحمه الله– في هذه القاعدة معنى تركيب (هَلُمَّ جرّاً) وكونه مثلاً من الأمثال يلزم له ما يلزم للأمثال من ثبوت لفظه، وعدم التّصرّف فيه بما يخرجه عمّا استقرّ له في لسان العرب، ثمّ تناول كلمة (هَلُمّ) وأصلها من حيث التّركيب وعدمه، واستعمالها اللّغوي، ومعناها في هذا الاستعمال، والاختلاف في إعراب كلمة (جرّاً) وفيما يلي تفصيل ما أجمل في هذا العرض.

تركيب (هَلُمّ جُراً) مؤلّف من كلمتين، هما (هَلُمَّ) وهي اسم فعل، و(جرّا) وهي مصدر و(هَلُمّ) عند (الخليل) كلمة دعوة إلى شيء[1] وعنه أخذ هذا المعنى أكثر العلماء. وأمّا (جَرّاً) فمصدر مأخوذ من الجرّ في السّوق، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في سيرها، قال الرّاجز:

لطالما جـــــــــرر تُكَنّ جــــــــرّاً
حَـــتّى نوى الأعـــجفُ واسْـــتَـمَـــرّاً
فـــاليـــومَ لا الـو الرُكـــاب شـــرّاً[2]

(١) العين (باب الهاء واللام والميم ٤/٥٦)، والكتاب ٣/٣٣٢، ٥٢٩، ومفردات ألفاظ القرآن ٨٤٤.

(٢) الفاخر ٣٣، والزاهر ١/٤٧٦، وجمهرة الأمثال ٢/٢٥٥، وتهذيب اللغة ١٠/٤٧٩.

ومعنى تركيب (هلمّ جرّا): سيروا على هيئتكم كما يسهل عليكم، ولا تشقّوا على أنفسكم وركائبكم ولا تجهدوها[1].

واعترض (ابن هشام) على هذا التّفسير من وجهين:

الأول: أنّ فيه إثبات معنيً لم يثبته أحد لهذا التركيب.

الثّاني: أنّ هذا التفّسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب لأنّ المراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم، يدلّ على ذلك قول الجوهري: (تقول: كان ذلك عام كذا، وهلمّ جرّاً إلى اليوم)[2].

والترّكيب في جملته مثل من الأمثال العربيّة، والأمثال يلزم لها ثبوت لفظها واستمراره، ولا يتصرّف فيه بما يخرجه عمّا استقرّ له في لسان العرب.

(هلمّ) بين المركّبة والبسيطة:

اختلف في كلمة (هلمّ) فذهب (الخليل) وأكثر أئمّة النّحو واللّغة إلى أنها مركبة، ثمّ اختلفوا فيما تركّبت منه.

فذهب (الخليل) و(سيبويه) أنّها مركّبة من (لُمَّ) و(ها) التّنبيه، وحذفت ألف (ها) لكثرة الاتسعمال، ثمّ اتصلّت الهاء بلمّ؛ كاتّصالها باسم

---

(٣) المصادر السابقة.

(٤) الصحاح (جر).

الإشارة (ذا)، فقيل: هذا، قال(سيبويه) فيما روي عن (الخليل): (وزعم أنّها (لَمّ) لحقتها (ها) التّنبيه في اللّغتين)[1].

وهنا تفصيل في هذا القول لعموم البصريّين، وما ذكره ا(الخليل)[2] أسهل، وأقرب مأخذا، وأبعد عن التّكلّف وقد عزا النّاظم -رحمه الله- هذا القول إلى الشّهاب، فقال:

ولَفْظُها قال الشّهابُ فيه
رُكّب من (لمّ) و(ها) التّنبيه

والشّهاب المذكور، هو: شيخ الإسلام شهاب الدّين أحمد الخفاجي؛ قاضي القضاة بمصر، توفي سنة ١٠٩٩هـ[3].

وكلامه في المسألة في كتابه (عناية القاضي وكفاية الرّاضي) وهو حاشية على (تفسير البيضاوي)[4].

ومراد الناظم -واللّه أعلم- اختيار (الشهّاب) لهذا الوجه في تركيب (هلمّ).

وذهب (الفرّاء) إلى أنّها مركبة من هل -التي للزّجر- ضمّت إليها

---

(١) الكتاب ٣٣٢/٤.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٩٨/١، والبيان ٣٤٨/١، والدر المصون ٢١٢/٥.
(٣) ينظر: ترجمته في خلاصة الأثر ٣٣١/١.
(٤) ينظر: ج ١٣٦/٤.

(أم) التي بمعنى قصد، وحذفت الهمزة ونقّلت حركتها إلى اللاّم، فصارت كلمة واحدة (هلمّ)[1].

وقول (الخليل) في المسألة أسدّ وأرجح، أمّا ما ذهب[2] إليه (الفراء) فقد ردّه أبو علي الفارسي فقال في مقابل ترجيح كلام (سيبويه) و(الخليل): ومّما يدلّ على أنّ الكلمة (ها) ضمّت إليها (لم) وليست (هل) أنّ (هل) التّي للحثّ والبعث على الأمور متحرّكة الأواخر بالفتحة كقول الأخيلية:

عَيَّرتَني داءً بأُمّك مثله
وأيّة أُنثى لا يُقالُ لها هلا[3]

وذهب بعض العلماء فيما أفاده (أبو حيّان) عن (البسيط) إلى أنّ (هلمّ) بسيطة ولا تركيب فيها؛ وهو قول لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التّركيب، كذا وجه الكلام عند (أبي حيان)[4].

(١) معاني القرآن ١/٢٠٣، والزاهر ١/٤٧٦، والمسائل العضدية ٢٢٣-٢٢٤.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١.
(٣) المسائل العضدية ٢٢٤، وشرح الرضي ٢/٧٣، وعزا ما أورده لأبي علي الفارسي.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢١٠.

استعمال هَلمّ:

أورد النّاظم – رحمه اللّه– استعمالين في (هلمّ) قصد بهما اللّغتين المشهورتين فيها؛ لغة أهل الحجارز ولغة بني تميم، وقد اختار الاستعمال لاتّساقه في النّظم، والمراد اللّغة؛ فقال بعد أن بيّن ما تركّب منه (هلمّ):

فصار بعدُ كلمة تُستعملُ
كالفعلِ فَهْيَ بالضّميرِ تُوصَلُ

وهذا هو الاستعمال الأوّل، والمراد به اللّغة الأولى، في (هلمّ) وتكون فيه فعلا متصرّفا فتتّصل بها ضمائر الرّفع، كما تتّصل بعامّة الأفعال المتصرّفة؛ فتقول: هلمي يا هند، وهلمّا يا زيدان، وهلمّوا يا زيدون، وهَلْمُمْنَ يا نسوة، وفي هلمّ المسندة إلى نون الإناث لغات، منها ما يُعزَى إلى العرب، ومنها ما يعزى إلى أئمةّ اللّغة.

من ذلك ما سمعه أبو عمرو في (هلمّ) المسندة إلى نون الإناث عن العرب أنّها تقول فيها: هَلُمّين بضمّ اللاّم وكسر الميم مشدّدة وزيادة ياءٍ بعدها نون النّسوة.

قال (ابن يعيش) إنّها شاذةٌ لأنّ فيها جَعْلُ الياءِ للوقاية، [1] وباب الوقاية النُّون كما هو ومعلوم[2].

---

(١) ينظر : الزاهر ٢/٢٦٦، وتهذيب اللغة ٦/٣١٣، وارتشاف الضرب ٣/٣١٠.

(٢) شرح ابن يعيش ٤/٤٢.

وورد في هلمّ هلمّين بكسر الميم المشدّدة، وقد جاء على هذه اللّغة قول أبي الطيب المتنبي: [1].

قَصدنا له قصدَ الحبيب لقاءَهُ

إلينا وقلنا للسّيوف هَلُمّنا[2]

والأصل هلمّي يا سيوف ثّم أدخلوا عليه النّون الثّقيلة؛ فحذفت الياء لسكونها وسكون النّون الأولى بعدها فبقي هلمّنّ كما تقول: اضرِبنّ يا امرأة.

وذهب (الفرّاء) فيما نقل عنه أنّ الصّواب في هلمّ المسندة إلى نون الإناث هلُمّنّ بضمّ اللاّم وفتح الميم مشدّدة وبعدها نون الإناث مشدّدة كذلك؛ لأنّ هذه النّون ضمير جماعة النّسوة لا توجد إلا وقبلها ساكنٌ؛ فزادوا نونا ثانية قبلها؛ ليقع السّكون عليها فتسلم فتحة الميم في هلمّ؛ فتكون وقاية لها من السّكون، كما قالوا: منّي وعنّي؛ فزادوا نونا لتسلم نون من وعن من الكسر؛ إذ كانت ياء المتكلّم أبداً يكسر ما قبلها[3].

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) شرح ديوان المتنبي الموسوم بمعجز أحمد لأبي العلاء المعري ٣/١٩٥، وشرح العكبري ٤/١٦٦، وقد تحرفت كلمة الشاهد في ارتشاف الضرب فجاءت فيه : هلمّينا. كما تحرفت في بيت لأبي تمام؛ فجاءت في الارتشاف ٣/٢١٠ (هلمّن) وهي في ديوانه ٢/٣٦٦: هلموا.

(٣) شرح ابن يعيش ٤/٤٢، والرضي ٢/٧٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١٠.

وعلى هذا الاستعمال لغة بني تميم، وإليها أشار النّاظم بقوله: [1]

فقُلْ على هذا هَلُمَّ زيدُ

قومي هَلُمّوا وهَلُمّي هندُ

أمّا الاستعمال الثاني فإنّ لفظ هلمّ فيه لا يختلف مع المفرد والمثنى والجمع المذكرّ والمؤنّث؛ فتقول: هَلُمّ زيد، وهَلُمَّ يا زيدان وَهَلُمَّ يا زيدون، وَهَلُمَّ هندَ، وهَلُمّ يا هندات؛ فلفظ هَلُمّ -هنا- ملازم للإفرد والتّذكير؛ لأنّه اسم فعل أمر؛ وهذا الاستعمال على لغة الحجاز؛ وهي الأفصح في الاستعمال، وبها نزل القرآن.

قال تعالى: ﴿ **هَلُمَّ شهداءكم** ﴾[2] وقال: ﴿ **والقائلين لإخوانهم هُلُمّ إلينا** ﴾[3].

وفي الحديث: (ألا ليذادان رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضّالّ؛ فأناديهم: ألا هَلُمّ، فيقال: إنّهم بدّلوا بعدك، فأقول: سُحقاً سُحقاً)[4].

وعلي هذه اللّغة جاء قول الأعشي:

---

(١) المسائل العضدية ٢٢٢، والمصادر السابقة.

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب آية ١٨.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١٤١، والزاهر ٢/٢٦٥.

وكـــان دَعـــا دَعـــوةً قَـــومَـــه
هَلُمَّ إلى أمـــركم قـــد صُـــرِمْ[1]

وقول الرّاجز:
يـــا أيّهـــا النّـــاسُ ألا أهلُـــمَّه[2]

والى هذه اللغة يشير النّاظم بقوله:
وقـــيل إنّـــه اسمُ فـــعلٍ يَـــرِدْ
قـــد استـــوى جـــمعٌ بـــهِ ومُـــفْـــرَدٌ

مجيء هلمّ متعدّية ولازمة فإذا كانت بمعنى: أحضر أو أعط أو هات، فهي متعدّية، كقوله تعالى: ﴿ هلمّ شهداءكم ﴾ فـ(شهداءكم) مفعول به لـ(هلمّ).

وفي الحديث: (هلمّي ما عندك يا أمّ سليم)[3].
وممّا جاءت فيه هلمّ بمعنى هات أو أعط حديث عائشة -رضي الله عنها: (ثمّ أتاني يوماً فقال: هل مِن شَيءٍ؟ قلت: حَيْسَةٌ قال: هلمّيها.[4]

قال الأزهري: قلت معنى: هلّميها هاتيها، أعطنيها[5].

(١) ديوان الأعشى ٤٣، والزاهر ١/٤٧٦- ٤٧٧، ٢/٢٦٥- ٢٦٦.
(٢) الكتاب ٣/١٦١، وشرح ابن يعيش ٤/٤٢.
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١٤١.
(٤) مسند الإمام أحمد ٥/٤٣٦، ٦/٨٦.
(٥) وتهذيب اللغة ٦/٣١٦.

وقال ابن السّكّيت: وإذا قال لك: هَلُمّ كذا وكذا، قلت: لا أَهَلُمُّهُ لك، مفتوحة الألف والهاء، أي لا أعطيه لك[1].

وتأتي لازمة بمعنى: أقبل أو تعال، وتتعدّى في هذه الحال بحرف الجرّ إلى أو اللاّم؛ قال تعالى (هلمّ إلينا..) وفي الحديث: (هلمّوا إلى النّداء المبارك)[2] أي: السّحور.. وتقول: هَلُمَّ لك، هَلُمَّ للثّريد. وإلى هذا القول الأخير في هلمّ يشير النّاظم بقوله:

مَعناهُ في هذا وذاك أَقْبِلا

وهو بلامٍ مُستَعَدّ وإلى

إعراب كلمة (جرّا) من هلمّ جرّا.

أورد ابن الأنباري في إعراب جرّا ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّها مصدر منصوب على الحال؛ وهو على التأويل بالوصف أي: هلمّ جارّين؛ قياسا على أقبل زيد مشيا؛ أي ماشيا؛ وهذا القول جارٍ على قياس مذهب البصريّين؛ في مجيء الحال مصدرا[3].

الثّاني: أنّها مصدر مفعول مطلق، على تقدير: جُرّا جَرّاً، وهذا على

---

(١) إصلاح المنطق ٢٩٠.

(٢) سنن النسائي ٤/١١٩، باب تسمية السحور غداء، وجامع الأصول ٦/٣٦٣.

(٣) الزاهر ١/٤٧٦، وارتشاف الضرب ٣/٣١١، والأشباه والنظائر ٦/١٦١.

قياس قول الكوفيّين؛ في جاء مشيا وأقبل ركضا؛ إذ التقدير: مشي مشياً، وركض ركضاً.

الثّالث: أنّها منصوبة على التّفسير، أي التّمييز.

هذا ملخّص ما ورد في إعراب كلمة (جرًّا) في كتاب (الزّاهِر) لأبي بكر بن الأنباري وفي (ارتشاف الضّرب) لأبي حيان[1].

موقف ابن هشام من تركيب (هلُمّ جرًّا):

كان هذا التركيب من المسائل التي سُئل ابن هشام الأنصاري -رحمه اللّه- عن توجيه النّصب فيها؛ فأجابه عليها بما عُهِدَ عنده من الدّقّة والنّقد والملاحظة على كلام مَنْ سَبقه في هذا التّركيب، وقد أفضى به الحديث إلى التّوقّف في كون هذا التّركيب عربيا محضا؛ لأمورٍ أربعة ملخّصها:

١- إجماع النحّويينّ على أنَّ لـ(هَلُمّ) معنيين، هما: تعال، واحضر.

٢- إجماعهم على أنّ فيها لغتين حجازيّة، وفيها «هلمّ» اسم فعل وتميمّة وتكون فيها «هلمّ» فعلا تتّصل بها ضمائر الرّفع البارزة.

٣- تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطّلب والخبر في قولهم: كان ذلك عام كذا وهَلمَّ جرّا؛ وهو ممتنع أو ضعيف.

---

(١) الزاهر ٤٧٦/١- ٤٧٧، وارتشاف الضرب ٢١١/٣.

٤- أنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا لهذا التّركيب، وإنّما ذكره صاحب «الصّحاح»[1] وقد قيل عنه: لا يقبلُ منه ما تفرّد به؛ إذ لم يكن زمَنُه الّذي ألفّ فيه كتابه من عصور الاحتجاج؛ بل كانت اللّغة فيه قد امتدّ إليها الفساد.

ثم أخذ -في خاتمة المسألة- على ابن (الأنباري) تفسيره لهذا التّركيب، وتعقّب (أبا حيّان) فيما لخَّص من كلام (ابن الأنباري) فَوهَّمَهُ في بعض ما عزاه إلى الكوفيّين والبصريّين، وفي بعض ما فسّر به هلمّ، ولا يخلو بعض كلامه على (أبي حيّان) من التّعسّف والإلزام بما لا يَلْزَم - غفر اللّه لهما[2]



(١) الصحاح (جر).

(٢) الأشباه والنظائر ٦/١٦٢- ١٦٥.

٢١- قاعدة: (في كُلّ المضافة والمقطوعة عن الإضافة، وما يجري فيه العموم أو تقتضيه في الإضافة إلى المعرفة والنّكرة).

وَانِ تُضِفْ كُلاًّ إلى مُنكّرِ
فَاعتبرِ المعنى فقط في المُضْمَرِ

كَقَولِه عَزَّ بِسُورةِ القَمَرْ
(وَكُلّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزّبُرْ)

(وَكُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا) الآيةَ فِي
قاف، ونحوتَيْنِ طالَما يَفِي

وَإِنْ أَضَفْتَهَا إِلى مُعَرَّفِ
فَرَاعِ لَفْظَهَا أو المعنى اقْتَفِي

واجتمعا في قوله: (إن كُلّ من)
لقوله (فرداً) ففي مَرْيَمُ عَنّ

وهكذا إن قُطِعَتْ فَيَعْني
في عائد ملفوظها أو معنى

في النَّمْل والإسراء ذاك منزلُ
كـ «كُلٌّ أَتَوهُ» و «كُلٌّ يَعْمَلُ»

وَإن تُضِفْ مُعَرّفَ الأسماء

لها جَرَى العُمُومُ في الأجزاءِ

وتقتضي عُمُومَ أفراد إذا

مُضافُها مُنكّراً قد أُخذا

ككلّ بُرٌّ هو مَأْكُولٍ، ولا

يُؤكَلُ كُلّ البُرٌّ، للفَرْق انْجَلى

فَإنّ في اجزائه ما يُهْمَلُ

كالقشرِ، والأفراد طُراً تُوْكَلُ

تناول النّاظم أحوال (كلّ) من خلال آية القمر(٥٢) وآية قاف (٢١) وما أشبههما من الآيات الّتي أضيفت فيها (كلّ) إلى مفرد نكرة، والآيات (٩٣، ٩٤، ٩٥) في مريم، وآية الإسراء (٨٤) وآية النّمل (٨٧) وما شابهها من الآيات التي أضيفت فيها (كلّ) إلى معرفة، أو قطعت فيها عن الإضافة، ثمّ ختم النّاظم القاعدة بالفرق بين كلّ المضافة إى المعرفة والمضافة إلى النّكرة، فيما يجري فيه العموم من المعرفة، وما تقتضيه من العموم في النّكرة.

هذا ما تناولته القاعدة على وجه الإجمال، وفيما يلي تفصيل ما اشتملت عليه:

كلّ: من الألفاظ الملازمة للإضافة؛ وقد تقطع عنها فيلحق آخرها التّنوين، ولكلّ المضافة حالتان:

(الأولى) : أن تضاف إلى نكرة؛ وهنا يجب مراعاة معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فيأتي الضّمير العائد إليها وفق ما يلي:

أوّلا: مفرداً مذكّرا؛ إذا كان المضاف إليه مفردا مذّرا؛ كقوله تعالى: **﴿وكلّ إنسانٍ ألزمْنَاهُ طَائِرَهُ في عُنُقِهِ﴾**[1] وقوله: **﴿ وكلّ شَيْءٍ فَعلُوهُ في الزّبر ﴾**[2] وفي الحديث: (كلّ شديد جعضري)[3] وقول لبيد:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطلُ
وَكُلُّ نعيمٍ لا مَحَالةَ زائِلُ[4]

ثانيا: مفرداً مؤنّثا إذا أضيفت كلّ إلى مفرد مؤنّث؛ كقوله تعالى: **﴿كلّ نَفْسٍ ذائقةُ الموتِ ﴾**[5] و**﴿ وجاءت كلّ نفسٍ معها سائِق وشَهيد﴾**[6] وفي الحديث: (كلّ مُحدثةٍ بدعة)[7] ومنه قول الخنساء:

---

(١) سورة الإسراء آية ١٣.
(٢) سورة القمر آية ٥٢.
(٣) مسند الإمام أحمد ٢/٣٦٩، ٥٠٨.
(٤) ديوانه ٢٥٦، والمغني ١٧٩، ٢٥٩.
(٥) سورة آل عمران ١٨٥.
(٦) سورة ق ٢١.
(٧) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣/٣٧١.

وكلّ عَبْري تبيتَ اللّيلَ ساهرةً
تبكي بكاءَ حزينِ القلبِ مُشتاق[1]

وقول عنترة:

جادت عليه كلُّ عَين ثَرَّةٍ
فتركْنَ كلّ حديقةٍ كالدّرهم[2]

وأنكر أبو حيّان مرعاة المعنى فيما سبق، ونقض بِبَيْتِ (عنترة) السّابق ما ذهب إليه (ابن مالك وغيره في المسألة[3]/ قال: فلو كان على ما قالوه لكان التّركيب؛ فتركَتْ اعتباراً بما أضيف إليه من النّكرة؛ فعلى بيت(عنترة) يجوز: كلّ رجل فاضل مكرّمون[4].

وذهب (ابن هشام) إلى أنّ الإضافة -هنا- على إرادة نسبة الحكم إلى المجموع، وأنّ المراد مجموع الأعين تركن..

ودفع (السّبكي) في رسالة (كلّ) ما نقض به (أبو حيّان) كلام (ابن مالك) فقال: «وما ذكره لا ينتقض بذلك، ولا يلزم على بيت عنترة جواز التّركيب الذي ذكره؛ لأنّ الضمّير في بيت عنترة يعود على العيون التّي دلّ

---

(١) ديوانها ١٠٥.

(٢) ديوانه ١٤٥، وشرح القصائد السّبع الطوال ٣١٢.

(٣) شرح التسهيل ١٤٥/٣.

(٤) شرح أبيات المغني ٢٢١/٤ (بتصرف).

عليها قوله: (كلّ عين) ولا يعود على (عين) وإذا كان كذلك لم يحصل نقض ما قالوه؛ لأنّهم إنّما تكلّموا في عود الضّمير على كلّ؛ وإنّما يتعيّن ذلك إذا كان في جملتها، أمّا في جملة أخرى فيجوز عود الضّمير عليها وعلى غيرها، وإنّما أعاد عنترة الضّمير على العيون، ولم يعده على عين؛ ليعلم أنّ ترك كلّ حديقة كالدّرهم ناشيء عن مجموع العيون لا عن عين واحدة، ونظير هذا أن تقول: جاد عليّ كلّ غني فاغنوني؛ إذا حصل من مجموعهم؛ فإن حصل الغنى من كلّ واحد جاز إن تقول: فأغناني، وبهذا يتبينّ أنّه لا يلزم على بيت عنترة: كلّ رجل فاضل مكرّمون...)[1].

ثالثا: ويأتي الضّمير مثنىً؛ إذا كان المضاف إليه بعد كلّ مثنى؛ كقول الفرزدق:

وكلّ رفيقيْ كلّ رحل وإن هما
تعاطى القناقوما هما أخوان[2]

فالضّمير (هما) من (قوماهما) عائد إلى الرّفيقين، وقوما: مثنى قوم:؛ وحذفت نون التّثنية للإضافة، وثني (قوم) وهو اسم جمع ضرورة[3].

واستشكل هذا البيت (أبو علي الفارسي) فذهب بإعرابه وتوجيه

(١) شرح أبيات المغني ٤/٢٢١- ٢٢٣.

(٢) ديوانه ٨٧٠ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٨، والتذييل والتكميل ٣ق ٢٢٧، وارتشاف الضرب ٣/٢٥٢.

معنى البيت مذهبا بعيدا عن القصد[1] وتابعه (ابن هشام) فقرّر أنّ هذا البيت من المشكلات لفظا ومعنىً وإعرابا [2]، وقد دفع (الدّماميني) هذا الإشكال؛ لأنّه بني على تنوين (قوما) وليس الأمر كذلك؛ بل قوما مثنى قوم، والمثنى أضيف إلى ضمير الرّفيقين، ، ولا إشكال حينئذ لا لفظا ولا إعراباً ولا معنىً[3].

ويأتي الضّمير جمعا إذا أضيفت (كلّ) إلى جمع؛ كقوله تعالى: ﴿**كلّ حزب بما لديهم فرحون**﴾[4].

وقول الشّاعر:

وكـــلّ مـصيبـات الزّمـان وجـدتهـا
سـوى فـرقـة الأحـبـاب هيّنـة الخطب[5]

وقول الآخر:

وكلّ قـــوم أطاعـــوا أمـــرَ مُـرشِـدِهم
إلا نميـــراً أطـاعت أمـــرَ غَـــاويهــا[6]

---

(١) المسائل البغداديات ٤٤٣- ٤٤٨، وشرح أبيات المغني ٤/٢٠٩- ٢١٢.

(٢) مغني اللبيب ٢٥٩- ٢٦٠.

(٣) شرح أبيات المغني ٤/٤٠٩- ٤١٢.

(٤) سورة المؤمنون آية ٥٣، والروم آية ٣٢.

(٥) البيت لقيس بن ذريح كما في ديوانه ٦٦، وينظر المغني ٢٦١.

(٦) البيت لابن خياط العكلي كما في الكتاب ٢/٦٤ (ط هارون).

فالضّمير في (فرحون) وو(جدتها) و(أطاعوا) يعود على كلّ مع ما أضيفت إليه.

وإلى هذا الوجه يشير النّاظم -رحمه الله:

وإنْ تضف كلاًّ إلى مُنَكَّرِ
فاعتبر المعنى فقط في المضمر

كقوله عزَّ في سُورة القمر
(وكلُّ شيءٍ فعلُوه في الزّبر)

(وكلُّ نَفسٍ مَعَها) الآية في
قاف، ونحوَتين طَالَما يَفي

وفي عجز البيت الأخير إفادة بكثرة مجيء ما كان مثل هاتين الآيتين؛ مما أضيفت فيه كلّ إلى مفرد نكرة في القرآن الكريم، وفي سائر كلام العرب نثرا وشعراً.

الحالة الثّانية: أن تأتي (كلّ) مضافة إلى معرفة؛ فيجوز مراعاة لفظها، ومرعاة معناها؛ لأنّ فيها إفرادا لفظيّا، وجَمّعاً معنويّا؛ إذ هي اسم جمع[1] وقد جاءت مرعاة لفظها في القرآن كثيراً كقوله عزّ وجلّ: ﴿ وكلّهم آتيه يومَ القيامة فردا ﴾[2].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٧/٢.

(٢) سورة مريم آية ٩٥.

وقوله: ﴿ **كلٌّ مَن عليها فان** ﴾[1]. وتقول: كلّ إخوتك ذاهبٌ.

وأمّا مرعاة المعنى فنحو: كلهّم حاضرون، وقال أبو جعفر النّحّاس في آية مريم السّابقة (وكلّهم آتيه..): (وكلهّم آتيه) على لفظ كلّ وعلى المعنى (آتوه)[2].

وعلى الجمع جاء قول (الزّمخشري) في بعض كلامه على آية مريم السّابقة: «وكلهّم منقلبون في ملكوته، مقهورون بقهره»[3].

وإلى هذا القول ذهب أبو البركات ابن الأنباري[4] وأبو البقاء العكبري[5] وغيرهما.

وذهب (السّهيلي) إلى أنّ كلاّ المضافة إلى المعرفة لا يكون خبرها إلاّ مفردا؛ لأنّ الأصل إضافتها إلى النّكرة؛ تقول: كلّ إخوانك ذاهب؛ أي كلّ واحد منهم ذاهب، واحتجّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ **كلّ مَنْ عَلَيها فَانٍ** ﴾ قال: ولم يقل: فانون، وبالحديث: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسئول عن رعّيته» قال: ولم يقل: (راعون) و(مسؤولون)[6].

---

(١) الرحمن آية ٢٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢.

(٣) الكشاف ٥٢٧/٢.

(٤) البيان ١٣٧/٢.

(٥) إملاء ما مَنّ به الرحمن ١١٨/٢.

(٦) نتائج الفكر ٢٧٩.

وظاهر كلام أبي حيّان في البحر مواطأة السّهيلي فيما ذهب إليه؛ فقد خدش به قول الزّمخشري السابق، ثمّ قال بعده: ويحتاج في إثبات كلّكم ذاهبون بالجمع ونحوه إلى سماع أو نقل عن العرب[1].

واضطرب كلام (ابن هشام) في المسألة؛ فقد قرّر -باديء بدء- اجتماع الوجهين، مرعاة اللّفظ ومرعاة المعنى؛ إذا أُضيفت كلّ إلى معرفة، واحتجّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ **إن كلّ من في السموات والأرض إلاّ أتى الرّحمن عبدا. لقد أحصاهم وعدهم عدا. وكلّهم آتيه يوم القيامة فردا** ﴾[2] على أنّ الضّمير في «آتيه» يعود على لفظ «كلّ» والضّمير في «أحصاهم» يعود على «كلّ» مرعاة لمعناها؛ لكنّه عاد فنقض هذا التّوجيه لمردّ الضّمير في «أحصاهم» وقرّر أنّه لا يعود على (كلّ) من خبرها إلاّ مفردا مذكّرا على لفظها؛ نحو: ﴿ **كلّهم آتيه يوم القيامة فردا** ﴾، وفي الحديث القدسي فيما يحكيه عن ربه عزوجل: « يا عبادي كلّكم جائع إلاّ مَن أطعمته»[3] وخرّج الضّمير في «أحصاهم» على أنّه عائد على «مَن» وجملة «أحصاهم» جواب للقسم وليست خبراً لـ «كلّ»[4].

وقد استظهر عليه (الدّماميني)[5] و(الشُّمُنّي)[6] بالحديث: (كلّ أمتي

(١) البحر المحيط ٣٠٤/٧، والدر المصون ٦٥١/٧- ٦٥٢.
(٢) مريم: ٩٣، ٩٤، ٩٥.
(٣) ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣٦٨/١٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم.
(٤) المغني ٢٦٣.
(٥) حاشية الدسوقي ٢١١.
(٦) حاشية الشمني ٢٤/٢.

يدخلون الجنّة إلاّ من أبي[1] فالضّمير في (يدخلون) مجموع وهو يعود على «كلّ» من خبرها؛ وذلك حملا على معناها.

وإلى هذا الوجه يشير النّاظم بقوله:

وإنْ أضفتها إلى مُعَرَّفِ
فراع لفظَها أو المعنى اقتَفِ
واجتمعا في قوله: (إن كلّ مَن)
لقوله (فردا) ففي مريم عنّ

وأو في قوله: (أو المعنى اقتف) بمعنى الواو، ومراده: فراع لفظها ومعناها.

وتأتي (كلّ) مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنىً؛ فيلحق آخرها تنوين الصّرف على الأرجح، وفي هذا الوجه يجوز مرعاة لفظها؛ فيعود الضّمير إليها مفردا، ومرعاة معناها فيعود الضّمير إليها مجموعا، وقد جاء على الإفراد مرعاة للفظ «كلّ» قوله تعالى: ﴿ **كلٌّ يَعمَلُ عَلى شَاكِلَتِهِ** ﴾[2] وقوله: ﴿ **كلٌّ كذّب الرّسُلَ** ﴾[3] وأنشد أبو علي الفارسي.

---

(١) فتح الباري ٢٤٩/١٣، باب الاعتصام بالسنة باب الاقتداء بسنن النبي ﷺ .
(٢) سورة الإسراء ٨٤.
(٣) سورة ق ١٤.

كـلٌّ مـــن المنـظر الأعـلى لـه شَـــبَـــهٌ

هـــذا، وهـــذان قـــدّ الجـــسم والنّـقب

فـقـد أفرد خـبـر (كلّ) وهو (شـبـه) حـمـلا على لفظهـا؛ ولم يقل: أشباه[1].

وجـاء على مرعـاة معـناها قوله تعـالى: ﴿ وكُلٌّ كَانُوا ظَـالِمِينَ ﴾[2] وقوله: ﴿ وكُلّ في فَلَكٍ يَسَبحُون ﴾[3]

فجمع الضّمير في خبر «كلّ» في «كانوا» وفي «يسبحون» حملاً على معناها.

وإلى هذا الوجـه يشـيـر النّاظم- مع الاسـتشـهـاد بما في سـورة النّمل والإسراء -بقوله:

وهـكـــــذا إنْ قُـطِعـتْ فَـــيَـــعْنى

في عـــائـدٍ ملفـــوظُـهـــا أوْ مـــعـنى

فـــي النّـمـل والإســـراء ذاك مُـنْـزَلٌ

لـــ «كـــلّ آتَـوْهُ» وكـلّ يَـعْــمَـلُ

ولم يمثّل لمرعـاة المعنى؛ لأنّ في الإفراد مـا يُغْني ويدلُّ على المقـصود،

---

(١) كتاب الشعر ٣٠٨.

(٢) الأنفال ٥٤.

(٣) الأنبياء ٣٣.

ويكفي في البيان، ومَن يرد التّفصيل لا يعدم الدّليل على هذا الوجه من مَظانّه ومرادّ القولِ فيه.

و(كلّ) تقتضي العموم في أفراد النّكرة، وأمّا المعرفة فيجري العموم في أجزائها.

هذا ما تناوله النّاظم في ذي القاعدة؛ وذلك أنّ الأصل في كلّ أن تضاف إلى المفرد النّكرة؛ لا إلى المفرد المعرفة؛ لضعف دلتها مع المعرفة، على العموم؛ فلا يقال: جاء كلّ الرّجل؛ لاستحالة نسبة المجيء لجزء منه دون جزء، ولا يقال: أكلت كلّ البرّ؛ لأنّ من البرّ ما يهمل فلا يؤكل كالقشر.

ولكن إذا كانت المعرفة ذات أجزاء جاز لك إضافة كلّ إليها؛ تقول: رأيت كلّ المدينة، وهذه كلّ الدّار، وأنفقتُ كلَّ الدّرهم، واشتريتُ كلَّ الكبش[1]، وبعض هذه الأمثلة يتجزأ بنفسه، وبعضُ يتجزأ بعامله كالأخير؛ لأنّه لا يُقالُ: أقبل كلُّ الكبش، إلاّ على وجهٍ بعيدٍ في المجاز.

أما النّكرةُ فتضاف إليها كلٌّ مفيدةٌ للعموم في أفرادها؛ تقول: كلّ رجل له درهم، وكلّ برّ مأكول، وفي القرآن الكريم: ﴿ **كلّ نَفْسٍ ذائِقَةَ المَوْتِ** ﴾[2] وفي الحديث: «كلّ ذَنبِ عسى اللّهُ أن يغفِرَهُ إلا مَنْ مَاتَ

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٢٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٥.

مُشْرِكاً، أو مؤمنٌ قتَل مُؤمناً مُتَعَمِّداً)[1].

وعلى هذا المعنى وجّه (ابن الشّجري) قول أبي الطّيب:

وَيصْطَنِعُ المعـروفَ مُـبْـتـدئاً بـه
ويمنعُـهُ مِن كـلّ مَنْ ذمَّـهُ حَـمْـدُ

فقال: (ومَن) من قوله (مَن ذمّه) اسم نكرة، والجملة بعده نعتٌ له؛ وكأنّه قال: من كلّ إنسان ذمّه حمد ولا يجوز أن يكون بمعنى: الذّي؛ لأنّ كُلاّ لا تضاف إلى واحد معرفة، إلا أن يكون ممّا يصحّ تبعيضه؛ كقولك: رأيت كلّ البلد[2].

وإلى هذا المعنى في العموم يُشير النّاظم بقوله.

وإن تضف معـرّفَ الأسـماءِ
لهـا جـرى العـمـومُ فـي الأجـزاء
وتَقْـتَـضِي عـمـوم إفـراد إذا
مـضـافـهـا منكّـرٌ قـد أُخِـذَا

وفي البيتين الأخيرين من هذه القاعدة أورد النّاظم -رحمه الله- مِثَالَيْن بيَّنَ فيهما ما يقتضيه العموم، إذ أضيفت كلّ إلى نكرة، وما يجري

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٤/٩٩، وسنن أبي داود كتاب الفتن والملاحم (باب تعظيم قتل المؤمن) ٤/٤٦٣ رقم ٤٢٧٠، وجامع الأصول ٨/٤٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٢٧.

فيه إذ أضيفت إلى معرفة؛ فقال:

ككــــلّ بـرّ مــــــأكُــــــول، ولا
يُـؤْكلُ كــلُّ البــــرّ للفــــرق انجلـى
فـــإنّ فـــي اجـــزائه مـــا يُهـــمَلُ
كـــالقـــشـــر، والأفـــراد طُـــرّاً تُـؤكَلُ

فقوله: (كلّ برّ مأكول) العموم شامل لأفراد النّكرة؛ ولذلك اقتضى الحكم أن يكون كلّ برّ مأكولا.

أمّا المثال الثّاني؛ فلا يكون العموم شاملا لأجزاء المعرفة؛ لذلك لا يقال: كلّ البّر مأكول؛ لأنّ بعض أجزائه قد يترك أكله؛ كالقشر. وهذا التّفريق من النّاظم بين نوعي العموم في كلّ المضافة إلى النّكرة والمضافة إلى المعرفة في غاية البيان والوضوح.

***

٢٢- قاعدة في : (جمع الأشُدّ واشتقاقه ومعناه وفترة الأشُدّ الزّمنيةّ والخلاف في ذلك).

تذور أبيات هذه القاعدة على كلمة (الأشّد) الواردة في آية الأنعام (١٥٢) وآية يوسف (٢٢) وآية الأحقاف(١٥)، وغيرها من الآيات التّي وردت فيهما كلمة (الأشدّ).

أمّا الأشُدّ فهو جَمْعٌ ما سُمعْ
واحِدُه، وقِيلَ مُفْرَدٌ وُضِعْ
وقيل بل جمعاً لِشدّة جُعِلْ
بضمّ شِينِها وفتحها قُبلْ
فإنّه بكلّ حال يُعنى
به بلوغ حُلُمٍ في المعنى
وقيلَ أن يَبلُغَ مبْلغ الرّجالِ
مِن اختبارٍ ودهاءٍ واحتيالِ
وبَعضُهم نقل عنه أنّما
يَبلُغُه مِن الثّلاثين انتهى

وقِيلَ إنْ أتمَّ الأربعينا
وقيلَ لا، أو يَبْلُغَ السِّتّينا
واشْتُقّ مِن شدَّ النَّهار، أي عَلا
أو شدّ الأمر؛ أي قويّا جُعلا

تناول النّاظم – رحمه الله – في هذه القاعدة الخلاف في جمع كلمة (الأشد) واشتقاقها، ومعناها، والخلاف في ذلك، واللّغتين الواردتين فيها؛ هذا مجمل ما تناوله النّاظم، وفيما يلي يورد البحث شيئاً من التّوضيح والتّفصيل لما اشتملت عليه القاعدة.

جمع الأُشدّ وأصله:

اختلف أئمّة اللّغة والنحّو في كلمة (الأشدّ) من حيث الجمع والأفراد؛ على أقوال؛ ذكر النّاظم أكثرها وأقواها صحّة وأكثرها استعمالاً:

(الأوّل) : أنّها جمع لا مفرد له من لفظه ؛ قاله أبو عبيدة [1]، ورُدّ بورد شِدةّ على وزن فِعلة، وشدّ على وزن فَعْل؛ قال السّمين الحلبي: وهما صالحان له[2].

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٠٥، ٢/٣٧٨/٩٩.

(٢) الدر المصون ٦/٤٦٢.

(الثّاني): أنّها مفرد لا جمع له، مثل الآنُكِ، وهو الأسرب، وهذا القول عزاه الفرّاء لأهل البصرة، وقد ردّه بقولّه: وقلّما رأينا اسماً على أفعل إلا وهو جمع، وقال: وأنشدني المفضّل:

عَهدِي به شَدّ النّهار كأنّما
خُضِبَ البنانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

قال: وأنشدني آخر:

تطيف به شدّ النّهار ظعينةٌ
طويلة اتقاء اليدَينِ سَحُوق[1]

فأثبت له مفرداً من لفظه؛ وبذا تأكّد الجمع في أشدّ وقد ردّ أبو البركات بن الأنباري هذا القول بنحو ممّا ردّ به الفرّاء، وزاد أنّه ليس في الأسماء المفردة ما هو على أفعل إلاّ (أصبع)، في بعض اللّغات، وآجر في بعض اللّغات[2] وكذا ردّه أبو حيّان[3].

(الثالث): أنّها جمع شِدّة؛ على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين، قال سيبوية: (وكُسّرتْ فِعْلَةٌ على أَفْعُلٍ؛ وذلك قليل عزيز؛ ليس بالأصل؛

---

(١) المذكر والمؤنث ١/٥٩٧ ت / عظيمة، والأضداد ٢٢٢، وهو فيه لبعض النحويين.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٣٠.
(٣) البحر المحيط ٤/

قالوا: نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ، وشدّةٌ وأشُدٌّ[1].

وبهذا قال أبو زيد[2] والأخفش فيما روي عنه[3]، وعزاه السّجستاني لبعض العلماء[4]، وعزاه السيّرافي[5] والصّيمري[6] للفرّاء واستحسنه الجوهري من حيث المعنى، ولكن نفى أن يجمع فِعلة على أفعل، وأمّا أنعم فقال: (إنّما هي جمع نُعْم من قولهم: يوم بؤس، ويوم نُعم)[7].

(الرّابع): أنّها جمع شُدّ بضمّ الشّين؛ وهذا القول أورده النّاظم تلويحا لا تصريحاً في الشّطر الثّاني من البيت الثّاني؛ حيث قال:

(....بضمّ شينها وفتحها قُبل).

وهو قول يونس، قال فيما ذكر عنه: (الأشدّ) جمع شدّ بمنزلة قولهم: الرّجل وُدّ، والرّجال أودّ، وأنشد قول النّابغة[8]:

---

(١) الكتاب ٣/٥٨١- ٥٨٢.

(٢) النوادر لأبي زيد ٢٥٠- ٢٥٢.

(٣) الأضداد ٢٢٤.

(٤) المذكر والمؤنث ١/٥٩٩.

(٥) شرح الكتاب ٢/٨٦٦.

(٦) التبصرة والتذكرة ٢/٦٥٢.

(٧) الصحاح (شدد).

(٨) ديوانه ١٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٥١ برواية (مد النهار).

إنّي كـأنّي لـدى النّعـمـان خـبّـره
بـعـضُ الأودّ غــيــر مـكـذوب[1]

(الخامس): أنّهـا جمع شَـدّ؛ بفتح الشين على وزن فَعْـل، نحو: فلس، وبحر، وكلب، تجمع على أفلس، وأبحر، وأكلب، وشاهده قوله عنترة:

عـهـدي بـه شـدّ النّهـار كـأنّمـا
خـضب البنـان ورأسـه بـالعـظلـم[2]

وقول الآخر:

تطـيف بـه شـدّ النّهـار ظعـينة
طويـلة أنـقـاء اليـدين سـحـوق

فشدّ -في البيتين - مفرد الأشدّ؛ وهذا القول ذكره النّاظم تلويحا في الشّطر الثّاني من البيت الثّـاني في هذه القاعدة في قوله (وفتحـها قبل) يريد فتح الشّين من(شدّ) بعد حذف الزّائد؛ وهو تاء التأنيث.

والقول يعـزي تارة للكسائـي والفرّاء[3] وتارة يعزى لـلفرّاء[4] وحده،

---

(١) البيت في تفسير ابن جرير ١٢/٢٢٢ غير منسوب، والمذكر والمؤنث ١/٥٩٩، والأضداد ٢٢٤.

(٢) ديوانه : ٢١٣.

(٣) مجاز القرآن ٢/٩٩.

(٤) مجالس ثعلب ٢/٥٤٠، والأضداد ٢٢٣.

وتارة للكسائي وحده[1]، والقول قول الكسائي والفراء تابعه، -والله أعلم. وأورده ابن جرير غير معزوٍّ[2]، وجعله الجوهري قياساً[3].

وإلى ما سبق يشير النّاضم بقوله:

أمّا الأشدّ فهو جمعٌ ما سُمِعْ
واحدُهُ وقيل مفردٌ جُعِلْ

وقيل بل جَمْعاً لشدّة جُعل
بضمّ شينها وفتحها قُبِلْ

(السّادس): أنّها جَمْعُ شَدٍّ في القياس؛ قال الفرّاء: ولم أسمع لها بواحد، وأنشد:

قد ساد وهو فتىً حتى إذا بَلَغَتْ
أشُدُّه، وعلا في الأمرِ واجتمعا[4]

وهذا القول يَتَّفِقُ مع القول الخامس، إلاّ أنّ الخامس أطلق، وقيّد هذا بالقياس، وبعدم السّماع لمفرده، ولعلّ في الرّواية عن الفرّاء شيئاً من الاضطراب، أو يكون له أكثر من قول في المسألة ويلتقي هذا القول مع

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/٢.

(٢) تفسير ابن جرير ٢٢٢/١٢.

(٣) الصحاح (شدد).

(٤) تهذيب اللغة ٢٦٦/١١.

القـول الأوّل، إلاّ أنّ أبا عبـيدة لم يسلك مـفرده في القـياس؛ حين ذكـر أنّه بمنزلة صب، بل عدّه من الإكراه إذ قال: فـإن أكرهوا على ذلك قالوا: شدّ، بمنزله صبٍّ والجميع أصُبّ[1].

معنى الأشُدّ :

من معـاني الأشد : الإدراك وبلوغ مـبلغ الرجـال في الحيلة والمعـرفة. وحـددت مدة ذلك بثمـاني عشـرة سنة؛ لأن يوسف - عليه السـلام - لما بلغها راودته امرأة العزيز عن نفسه[2]، وقيل إن معناه : اجتـماع الأمر والقوة والعقل؛ وهـذا ما تفيـده آية القصص في شـأن موسى عليـه السلام : ﴿ **ولما بلغ أشُدّهُ واستوى** ﴾[3] فـقد قـرن بلوغ الأشـد بالاستـواء؛ وهي المدة من ثماني عشرة سنـة إلى ثلاث وثلاثين سنة، وقيل إلى تسع وثلاثين، وقيل: إن معنى «استوى» بلغ أربعين[4] سنة كما في سورة الأحقاف : ﴿ **حتى إذا بلغَ أشُدّهُ وبلغ أربعين سنة** ﴾[5] لأن الإنسان إذا بلـغ هـــذا القدر يتقوى خلقه الذي هو عليـه؛ فلا يـكاد يزايله بعد ذلك، ومـا أحـسن ما نبـه إليـه الشاعـر حيث يقـــول :

إن المــرءُ وافــى الأربــعــين ولــم يــكــن
له دون مـــا يهـــوى حـــيـــاءٌ ولا ســتـــرٌ

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٠٥، ٣٧٨.

(٢) تهذيب اللغة ١١/٢٦٦.

(٣) سورة القصص : ١٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٣٥.

(٥) سورة الأحقاف : ١٥ .

فـدعـه ولا تَنـفَس عليـه الـذي مـضى
وإن جَـرَّ أسـبـاب الحـيـاةِ له العـمـرُ [1]

وقيل : الأشد بلوغ الخمسين ، وفي هذا يقول سحيم بن وثيل :

أخـو خـمـسين مـجـتـمع أشُـدّي
ونَـجَّـذَنِي مـداورة الشُّـؤونِ [2]

وقيل : الأشد ستون سنة، وفي البحر عن الزّجاج : أو ثمانية عشر إلى ستين. وقيل أقصاه: اثنا وستون[3]. وقد أشار الناظم إلى بعض من هذه الأقوال، فقال :

فـإنه بكل حـال يُعنى
بـه بـلـوغ حُـلُـم فـي المـعـنـى
وقـيـل أن يَبـلُـغَ مَـبْـلَغَ الرجـالِ
مِنِ اخـتـبـارٍ ودهاءٍ واحـتـيـالِ
وبعـضـهم نُقـل عنه انّـمـا
يَبلُغُـه مَـنْ لثـلاثين انتـمـى

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن ٤٤٧، والمحرر الوجيز ٩٧/٥.

(٢) البحر المحيط ٦٨٩/٤. وخزانة الأدب ١٦٢/١.

(٣) المصدر السابق، والدر المصون ٢٢١/٥.

وقـــيل إنّ اتـــم الأربعـــينا

وقـــيل : لا ، أو يَبْلَغَ السّـــتّـــينا

و(أو) في قوله : (أو يبلغ الستينا) للإضراب بمعنى : بل يبلغ؛ كما في قول جرير :

كـــانوا ثمـــانين أو زادوا ثـمـــانِيَـــةً

لولا رجـــاؤك قـــد قَـــتَّلتُ أولادي

***

٢٣- قاعدة : (في النّكرة إذا تكرّرت نكرة، أو جاءت مكرّرة بلفظ المعرفة...).

ثُمَّ الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةْ
إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَةْ
تَغَايُرا، وَإِن يُعَرَّفْ ثَانِي
تَوَافَقَا كَذَا المعرفَان
شَاهِدُه الَّذِي رُوِّيناَ مُسْنَدا
لَن يَّغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا

تناول الناظم -رحمه الله- في هذه القاعدة حكم النّكرة إذا تكرّرت نكرة، أو أعيدت معرفة، ويدخل في هذا المعرفة إذا أعيدت معرفة، ثمّ بقيّة ما يحصل فيه التغاير، وما يكون فيه الثّاني هو عين الأول.

هذا ما اشتملت عليه القاعدة على وجه الاجمال؛ وفيما يلي شيء من تفصيل ما أجمل في هذا العرض.

من المسائل الدّقيقة في النّحو: النّكرة إذا أعيدت نكرة؛ نحو: حضر درسي طالب، وانصرف طالب آخر؛ فالطّالب الثّاني ليس الأوّل، وكذا لو كان الأوّل معرفة وتكرّر ذكره بلفظ النّكرة؛ فإنّ الثّاني يكون مغايراً للأوّل؛ نحو: حضر الرّجل، وقلت لرجل كيت وكيت[1]، فرجل الذّي أعيد

---

(١) أمالي ابن الشجري ٨٨/٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٩٢/٤.

منكراً غير الرّجل الأوّل الذي جيء به معرفة، وإلى هذا المعنى يشير النّاظم بقوله:

ثُمَّ مِن الْقَواعِدِ الْمُقَرَّرَةْ
إِذَا أَتَتْ نَكِرَةً مُكَرَّرَةْ

تغايرا.

ولم يذكر مجيء الأوّل معرفة، والثّاني الذّي عيد بلفظ الأوّل نكرة، لكن المعنى يفضي إليه، والقاعدة تقتضي ذكره.

وإذا كان الاسم الأوّل نكرة، وأعيدت النّكرة معرفة لم تغاير الثّانية الأولى؛ بل تكون عين الأولى، تقول: زارني رجل فأكرمت الرّجل، وشاهدهُ قوله تعالى: ﴿ **المشكاةُ فيها مصباحٌ المصباحُ في زُجَاجَةٍ الزّجاجةُ كأنّها كَوكَبٌ دُرّيٌ** ﴾[1] وقوله: ﴿ **كما أرسلنا إلى فِرعَون رَسولاً فعصى فِرْعَونُ الرّسولا** ﴾[2] فالمشكاة الثانيه هي الأولى في المعنى، وكذلك الرسول هو رسولا؛ وإنّما كان المعرفة -هنا- هو النّكرة في المعنى؛ لأنّ أل في «المشكاة» و«الرسّول» للعهد؛ فالمذكور ثانيا، سبق ذكره[3]، وإلى توافق المعرفة مع النّكرة في المعنى يشير الناظم في قوله:

(وإن يُعَرّف ثان توافقا).

---

(١) سورة النور آية ٣٥.

(٢) سورة المزمل آية ١٥- ١٦.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/٨٩، والمغني ٨٦١.

أي: وإن أعيد الاسم معرفة، وما قبله اسم منكّر توافقا في معناهما.

فإن كـان الأوّل معرفة، وأعـيد الثّاني معـرفة توافقـا في المعنى؛ تقول: قـابلت الطّالب فكلّمنـي الطّالب؛ وإنّمـا كان الثّـاني هو الأوّل حـمـلا على المعهـود في اللام؛ فإنّهـا تفيـد هذا المعنى؛[1] وهذا مـا عناه النّـاظم في قـوله: (كذا المعرفان).

أي: كـذا الشّأن في الاسـمين المعرفـين إذا تكّررا؛ فإنّ الثّـاني هو عين الأوّل.

وقـد اجتـمع المعرفـان والمنكران في آية الانشـراح: ﴿ **فإنّ معَ العُسْرِ يُسرا، إنّ معَ العُسّرِ يُسرًا** ﴾[2] فالعسر المذكور ثانيـا هو عين الأوّل، وأمّا اليسر فـقد ذكر ثانيا منكرا، والثّـاني غير الأوّل؛ لأنّه قد يراد بأحـد اليسرين الظفر، ويقصـد بالثّاني الأجر والثواب؛ إذ لا بدّ للمـؤمن منهما[3] وإلى هذا التّوجيه يشير النّاظم بقوله:

شَـــــاهِـدُهُ الَّـذِي رُوِيْنَـاهُ مُـــــسْنَـدَا
لَن يَّغْلِـبَ اليُـــسْـــرَيْنِ عُـــسْــــر أَبَدَا

وفي قوله: (لن يغلب اليسرين عسر أبدا).

---

(1) المصدران السابقان وحاشية الشمني على المغني ٢/ ٢٧٠.
(2) سورة الإنشراح آية ٥، ٦
(3) فتح الباري ٨/ ٧١٢.

إشارة إلى حديث الموطّأ وغيره: (لن يغلب عسر يسرين) [1] وإلى آية الانشراح السّابقة.

وخرجّت الآية على أنّها من تكرار الجمل توكيداً؛ كقول الخنساء:

هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الهُمُومِ
فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا [2]

وقد تعاد المعرفة نكرة كقوله:

صَفَحْنَا عَن بَنِي ذُهَلٍ
وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ يُرْجِعْنَ
قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا [3]

فـ(قوما) الثّانية هي عين الأولى في المعنى؛ لأنّ المعرفة إذا أعيدت نكرة كان المقصود بهما واحداً [3].

وما ذكر– في هذه القاعدة– هو الغالب عند الإطلاق، وخلوّ المقام من القرائن؛ فإن وجدت قرائن تمنع المغايرة فيما جرى فيه التّغاير أعيد المنكر على معنى الأوّل، ولا تغاير بين الاسمين المكرّرين؛ كقوله تعالى: ﴿وهو

---

(١) الموطأ ٢٧٧، وكتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ٥٨٣/٣.

(٢) ديوانها ٨٤ .

(٣) ينظر : الحماسة لأبي تمام ١/٥٠– ٥١.

(٤) المغني ٨٦٢.

الّذي في السّماء إلهٌ وفي الأرضِ إلهٌ﴾[1].

فـ(إله) الثّاني أعيد نكرة؛ وهو عين الأوّل؛ كقوله تعالى: **﴿فلا جناحَ عليهما أن يُصلِحا بينهما صُلحاً والصّلحُ خيرٌ﴾**[2].

فالصّلح الأوّل المقصود به الصّلح بين الزّوجين؛ وهو خاصّ، وأمّا الصّلح الثّاني فعامّ يُراد به كلّ صلح جائز؛ وبذا يظهر الفرق بين الصّلحين.

وأعيدت المعرفة معرفة، والثّانية غير الأولى؛ في قوله تعالى: **﴿قل اللّهُمَّ مالِكَ الملكِ تؤتِي الملكَ مَنْ تشاءُ وتَنزِعُ الملكَ ممّنْ تشاء﴾**[3].

فالملك الأوّل عامّ، والملك الثّاني خاصّ، وكقوله تعالى: **﴿هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان﴾**[4] فالإحسان الأوّل يُقصد به: العمل، والثّاني: الثواب.

وقد تُعاد المعرفة بلفظ النّكرة؛ وذلك كقوله تعالى: **﴿يسألك أهلُ الكتاب أن تنزّل عليهم كتاباً من السّماء﴾**[5] و«كتابا» الثّاني غير الأوّل؛ كما بُيّن من سوق الكلام، ومثله قول الشّاعر:

---

(١) الزخرف ٨٤.

(٢) النساء ١٢٨.

(٣) آل عمران ٢٦.

(٤) الرحمن ٦٠.

(٥) النساء ١٥٣.

بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وَنَحْنُ نُحِبُّهَا
إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالبِلَادُ بِلَادُ

فذكر النّاس والبلاد معرفين، ثمّ أعادهما منكرين، والثّاني منهما غير الأول؛ بدليل الإخبار به عن الأوّل؛ ولو لم يكن مُغايِرَ الأوّلِ لم يصحّ الإخبار به عن الأوّل لأنّه لا بدّ من مغايرة الخبر للمبتدأ كما هو مقرّر في العربيّة[1].



(١) المغني ٨٦٣.

٢٤- قاعدة في (بينما وبينا الظّرفيّتين) :

ظَرْفَا زَمَانٍ بَيْنَمَا وَبَيْنَا
وَاسْتُعْمِلاَ لِفَجْأةٍ فِي المعْنى

وَالتُزِمَا لِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةْ
إِضَافَةً أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَّةْ

وَافْتَقَرَا إلى جَوَابٍ قِيلَ لاَ
يُرَى بِإِذْ وَلاَ إِذَا مُتَّصِلاَ

هَذَا الَّذي رَآهُ الأَصْمَعِيُّ
وَفِي الحَدِيثِ عَكْسُهُ مَرْوِيُّ

تَمَّ بِحَمْدِهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ
وَحُسْنِ عَوْنِهِ تَنَاهَى نَظْمُهُ

أَبْيَاتُه (مُحَمَّدٌ إِمَامِي)
صَلَّى عَلَيْهِ مُعْدِمُ الأَنَامِ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الْوَرَعْ
وَمَن الدينهِ الْقَويِم يتَّبَعْ

تناول النّاظم –في هذه القاعدة –الظّرفين بينما وبينا، وما يفيدانه من معنى الفجاءة، وما يُضافان إليه، ثم ما يفتقران إليه من جواب، وخلاف الأصمعي في دخول إذ أو إذا على الجواب، ثمّ ختم القاعدة بالعدّ الجامع لأبيات نظم القواعد النفيسة، ورمز له بالحروف المجموعة في قوله: (محمّد إمامي).

هذا ما تناوله النّاظم –رحمه الله – على وجه الإجمال، وفيما يلي تفصيل ما أجمل في هذا العرض[1].

بينما وبينا: ظرفان من ظروف الزّمان يُفيدان معنى: الحين أو إذ، وأصلهما بَيْنَ؛ فالألف في بينا إمّا أن تكون زائدة بين المتضايفين؛ لأنّ ما ذكر بعدها من مفرد أو جملة في موضع المضاف إليه، وإمّا أن تكون للإشباع[2] أشبعت فتحة النّون؛ فنشأت عنها الألف. وإمّا أن تكون كافة لبين عن الإضافة إلى المفرد[3] وإمِا أن تكون عوضا عن المضاف إليه، أو عن التّنوين في قول من يرى أنّ أصلها بينا بالتنوين[4] وقيل فيها غير ما ذكر، والوجه أن تكون للإشباع[5].

(١) المغني ٣٨٥– ٤٨٦، وخزانة الأدب ٤٣/٧.
(٢) سر صناعة الإعراب ٥٤/١– ٢٥، والمغني ٤٨٥.
(٣) خزانة الأدب ٦٤/٧.
(٤) المغني ٤٨٧، وخزانة الأدب ٦٤/٧.
(٥) المصدران السابقان.

وبين في الأصل ظرف مكان؛ نقول: السّعي بين الصّفا والمروة، ووقفت بين الرّكن والمقام[1]، وقد يُفيد الزّمان؛ تقول: جلست منتظراً بين المغرب والعشاء؛ شأنها في هذا شأن عند في قول الرّاجز:

عند الصّباح يحمَدُ القومُ السرى[2].

لكنّه بعد اتصّال (ما) والألف بها تمحَّضَ للظّرفيّة الزّمانيّة، واستُعمل استعمال إذ في المعنى والإضافة إلى الجملة الأسمية والفعلية، إلا أن بينا يضاف إلى المفرد والجملة؛ يدلّ على هذا الشواّهد التي وَرَدَ فيها مضافا إلى المفرد تارة، وتارة إلى الجملة، وممّا ورد فيها مضافا إلى المفرد قول الشّاعر:[3].

بَيْنَا كَذَاكَ رأيتُني مُتَلَفِّعاً
بِالبُرْدِ فَوْقَ جلالة سِرْدَاحِ

فالكاف في (كذلك) اسم في موضع المضاف إليه، ولولا ذاك ما ساغ الكلام في إضافة بينا إليه.

كما أضيف إلى المصدر في قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٣٦.
(٢) المصدران السابقان.
(٣) ارتشاف الضرب ٢/٢٣٧.

بَيْنَا تَعَانُقِه الكُمَاةُ وَرَوْعِه
يَوْماً أُتِيحَ لهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وقول الآخر:

بَيْنَا غِنَى بَيْتٍ وبَهْجَتِه
زَالَ الغِنَى وتَقَوَّضَ البَيْتُ

برواية : تعانِقه على أنّه مجرور بالإضافة، وجرّ غنّى؛ بدليل ما عطف عليه بالجّر؛ وهو بهجته والكثير أن يأتي المصدر بعد بينا مجرورا، والكثير في الاسم الرّفع؛ قال أبو عمرو: سمعت المبرّد يقول: إذا كان الاسم الّذي يجيء بعد بينا اسما حقيقياً رفعتَه بُالابتداء، وإن كان اسما مصدراً خفضتَهُ، ويكون بينا في هذه الحال بمعنى: بين.

قال: فسألتُ أحمد بن يحي عنه أعلمه؟ فقال: هذا الدّرّ، إلاّ أن من الفصحاء مَن يرفعُ الاسم الذّي بعد بينا؛ وإن كان مصدرياً، فيلحقه بالاسم الحقيقي، وأنشد بيت الخليل بن أحمد:

بينا غني بيت وبهجته

وجائز: وبهتجتُه[1].

(١) كتاب الشعر ٢٨٩، وتهذيب اللغة ١٥/٤٩٩.

وممّا ورد فيهـا مضافا إلى الجملة: قوله عليـه الصّلاة والسّلام: (بينا انا نائم رأيتني على قليب عليه دلو؛ فنزعت منها ما شاء اللّه، ثمّ أخذها ابن أبي قحافة..)[1].

وقول القطامي:

فـبَـيْـنَا عُـمَـيْـرٌ طـامحُ الطَّرْفِ يبـتـغي
عُـبَــادَةَ إذْ واجـهت أضــخمَ ذا خـتـر

وقو الحرقة بنت النّعمان:

بَيْنَا نَسـوسُ النّاسَ والأمـرُ أمـرُنا
إذا نَحْنُ فـيـهم سَـوْقَـةٌ نتَنصَّفُ

والإضافة في الحديث وبيت القطامي إلى جـملة اسميّة، وفي بيت أبنة النّعمان إى جملة فعليّة[2]. وإلى ما سبق يشير النّاظم بقوله:

ظَرْفَـا زَمَـانٍ بَيْنَمَـا وبَيْنَا
وَاسْتُـعْـمِـلاَ لفَـجـأةٍ فِي المَعْنَى
وَالتُـزِمَـا لِجُـمْلَةٍ اسْـمِـيَّـةْ
إضَـافَـةً أو جُـمـلَةً فِـعْلِـيَـةْ

(١) فتح الباري ٣٦٥/١١، باب نزع الذنوب .
(٢) اللسان (بين).

وذهب ابن جنّي فيما قيّد عن شيخه أبي علي الفارسي إلى أنّ بينا لا يضاف إلى الجملة؛ وإنّما يضاف إلى المفرد. ووجّه ما ورد من الشّواهد التي أضيفت فيها بينا إلى الجملة على أنّ الإضافة إلى اسم زمان محذوف توسّط بين الجملة والظّرف بينا، قال في توجيه بيت نصيب:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا
مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزنَاد رَاعِ

ههنا واسطة محذوفة؛ تقدير الكلام: بين أوقات نحن نرقبه أتانا، والجمل ممّا تضاف إليها أسماء الزّمان؛ نحو: آتيك زمن الحجّاج أمير..).

إلى أن يقول: (هكذا علّقت عن أبي علي في تفسيره هذه اللّفظة وقت القراءة عليه، وقلّ من يضبط ذلك إلاّ من كان متقنا أصلا في هذه الصّناعة)[1].

أمّا بينما فظاهر حاله الإضافة إلى الجملة؛ لكثرة ما ورد له من الشّواهد بهذه الإضافة؛ وإنّما وقع الخلاف في إضافته إلى المفرد، نحو: بينما قيام زيد قام عمرو، قال أبو حيّان بعد أن ذكر الخلاف: والصّحيح المنع[2].

والكثير أنّ تليها الجملة الاسميّة، وأوجب ذلك بعض النّحويّين،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/١٣٦- ١٣٧.

وجعل الفعل بعدها على تقدير المبتدأ، ومن شواهده قوله – عليه الصّلاة والسلام: (بينما رجل ممّن كان قبلكم يجرّ إزاره من الخيلاء خسف به) [1]

وقول ابن هرمة:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالبَلاَكِثِ فَالقَا
ع سِرَاعاً والعِيسُ تَهْوِي هُوِيّا
خَطرتْ عَلَى القَلْبِ مِن ذِكْـ
رَاكِ وَهْناً فَمَا اسْتَطَعْتُ مُضِيًّا [2]

ولهذين الظرفين – بينما وبينا – جواب، يأتي تارة مقترنا بإذ أو إذا، وتارة بالفاء الزائدة، وتارة بتجرده منهما،و ومن شواهد الاقتران بإذ قوله – عليه الصلاة والسلام : (بينا أنا نائم إذ رأيتني في الجنة). [3]

وحديث أبي واقد الليثي أن رسول الله – ﷺ – بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة...) [4].

وقول جميل بثينة :

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالأراكِ مَعَاً
إذْ أتَى راكِبٌ على جَمَلِةْ

---

(١) فتح الباري ٢٢٢/١١، كتاب اللباس.

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢، واللسان (بين).

(٣) صحيح مسلم شرح النووي ١٧٣/١٥، كتاب فضائل الأعمال.

(٤) فتح الباري ١٥٦/١، كتاب العلم.

وقول الحرقة بنت النعمات :

بَيْنَا نَسُوسُ النَّاس والأمرُ أمرُنا
إذ نَحْنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ[1]

وقد اختلف في إذ وإذا على أقوال؛ الأظهر أنهما زائدتان في جواب بينما وبينا ، وقيل : هما للفجاءة؛ وهو ظاهر كلام سيبويه.[2]

وأنكر الأصمعي مجيء إذ أو إذا في جواب بينما أو بينا، وفي الحديث ثبت مِن الشواهد على اقتران جوابهما بإذ، وكذا في كثير من الشواهد، وقد رُدَّ على الأصمعي فيما ذهب إليه[3] وإلى ما سبق يشير الناظم بقوله:

وَافْتَقَرَ إلَى جَوَابٍ قِيلَ لاَ
يُرَى بإِذ ولا إذا مُتَّصِلاً
هَذَا الَّذِي رَآهُ الأَصْمَعِيُّ
وَفِي الْحَدِيثِ عَكْسُهُ مَرْوِيُّ

وقد تأتي الفاء في جواب بينما ؛ يشهد لذلك حديث أبي واقد الليثي في باب الحلق والجلوس في المسجد من كتاب الصلاة؛ قال : (بينما رسول

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٥، واللسان (بين).
(٢) الكتاب ٤/٢٣٢.
(٣) شرح ابن يعيش ٤/٩٩، ومصابيح الجامع الصحيح (١٣/أ).

الله – ﷺ – في المسجد ، فأقبل ثلاثة نفر...)[1].

وكان بعض النحويين يرى اقتران إذ خاص بجواب بينما فرده ابن بري بمجيء بينما وليس في جوابها إذ؛ كقول ابن هرمة السابق.

بَيْنَا نَحْنُ بِالبَلاَكِثِ فَالْقَا
ع سِرَاعاً والعيس تَهْوِي هَوِيًّا

خطرت على القلب – البيت.

وقول الأعشى:

بَيْنَمَا المَرْءُ كَالرُّدَيْنِيّ ذِي الجُبَّـ
ةِ سِوَاهُ مُصَلِّحُ التَّثْقِيف
ردّه دَهْرُ المُضَلِّلِ حَتَّى
عَادَ مِن بَعْدِ مَشْيِهِ لِلدَّلِيف

فخطرت ، و (ردّه) وقعتا في جواب بينما ولم تدخل عليهما إذ[2].

ومع ورود الجواب مقترنا بإذ أو إذا فإن الأفصح عند أبي حيان وغيره عدم دخولهما على الجواب؛ نحو: بينما زيد واقف دخل عمرو.[3]

---

(١) فتح الباري ١/٥٦٢، كتاب الصلاة.

(٢) اللسان (بين).

(٣) المصدر السابق، وارتشاف الضرب ٢/٢٣٦.

وفي الأبيات الأخيرة من هذه القاعدة يرمز الناظم - رحمه الله - لعدد أبيات نظم القواعد النفيسة بهذه الأحرف المجموعة في قوله : (محمد إمامي) فالميم الأولى ترمز لأربعين من العدد، والحاء ترمز لثمانية، والميم المشددة بعد الحاء ترمز لثمانين؛ لأن الحرف المشدد بحرفين، والدال ترمز لأربعة من العدد، والهمزة من (إمامي) ترمز للواحد، والميم بعدها ترمز لأربعين والألف ترمز للواحد، والميم بعدها ترمز للأربعين، والياءُ ترمز للعشرة، ومجموع العدد الذي ترمز إليه الأحرف السابقة أربع وعشرون ومئتا بيت.(٢٢٤).

هذا ما فسر به فضيلة شيخنا العلامة حماد بن محمد الأنصاري - أمد الله في عمره - الرمز الذي أورده الناظم لعدد أبيات القواعد النفيسة، وبه ختم هذا العرض والتعليق على القواعد النفيسة وذلك في اليوم العاشر من شهر ذل القعدة من عام ١٤١٤هـ.

***



الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .



فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	رقم الآية	الصفحة
الرحمن		
﴿ هل جزاء الإحسان إلا الاحسان ﴾	٦٠	٢٠٩
﴿ كل من عليها فان ﴾	٢٦	١٨٩
الواقعة		
﴿ أفرأيتم ما تمنون * أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾	٥٨، ٥٩	٩٦
التحريم		
﴿ فلمـا نبأت به وأظهـره الله عليه عـرف بعضـه وأعرض عن بعض * فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا ...﴾	٢	٧٨، ٨١، ٨٣
الملك		
﴿ قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين ﴾	٣٠	٩٢
المزمل		
﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً * فعصى فرعون الرسول ﴾	٥، ٦	٢٠٦
الإنسان		
﴿ وسقاهم ربهم شراباً طهوراً ﴾	٢١	١١٤
الشرح		
﴿ فإن مع العسر يسراً * إنما مع العسر يسراً ﴾	٥، ٦	٢٠٧

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس المصادر

- الإبدال:

لابن السكيت، تحقيق: الدكتور/ حسين شرف، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م.

- إتحاف فضلاء البشر:

للدمياطي، مطبعة المشهد الحسيني.

- أدب الكاتب:

لابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرساله، ١٤٠٢هـ.

- إرتشاف الضرب:

لأبي حيان، تحقيق: مصطفى النماص، القاهره، ١٤٠٤هـ.

- أساس البلاغة:

للزمخشري، الطبعة الأولى، القاهره، ١٣٧٤هـ.

الأشباه والنظائر:

للسيوطي، تحقيق د/ عبدالعال مكرم، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.

- اشتقاق اسماء الله الحسنى:

تحقيق: الدكتور/ عبدالحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

- إصلاح المنطق:

لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٠هـ.

- الأصول في النحو:
لابن السراج، تحقيق: الدكتور/ عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.

- الأضداد:
لابن الأنبارى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ح/ الكويت ، ١٣٦٠هـ.

- الأضداد:
للأصمعى، تحقيق: أوغست هفتر، بيروت، ١٩٩٣م.

- إعراب ثلاثين سورة :
لابن خالوية، دار الكتب المصريه ، ١٣٦٠هـ.

- إعراب شواذ القرآن:
لأبن خالوية، مصورة بقسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية.

- إعراب القرآن:
لأبى جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور/ زهير غازى زهير، ط/ وزارة الأوقاف العراقيه ، بغداد ، ١٣٩٧هـ.

- الاقتضاب شرح أدب الكتاب:
لابن السيد البطليوسى، تحقيق: الأستاذ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبدالمجيد، ط: الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٨٣م.

- أمالى ابن الشجرى:
تحقيق: الدكتور/ محمود محمد الطناحى، الناشر: مكتبة الخانجى ، بالقاهره، ١٤١٣هـ.

- إملاء ما منّ به الرحمن:
للعبكري، ط: دار الثقافه، الباز مكة المكرمة.

- إنباه الرواه على أنباه النحاة:
للقفطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصريه ، ١٣٦٩هـ.

- الانصاف فى مسائل الخلاف:
لأبى البركات ابن الأنباري، تحقيق: محى الدين عبدالحميد، دار الفكر.

- الإيضاح فى شرح المفصل:
لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلى، ط: وزارة الثقافة والإعلام العراق، بغداد، ١٩٨٢م.

- البحر المحيط:
لأبى حيان، عناية الشيخ: زهير جبير، المكتبة التجارية ، الباز مكة المكرمه.

- البسيط:
لابن أبى الربيع، تحققيق: الدكتور/ عياد الثبيتي ط: دار الغرب الإسلامى.

- البيان فى غريب إعراب القرآن:
لأبى البركات بن الأنبارى، تحقيق: الدكتور/ طه عبدالمجيد، ط: دار الكتاب العربى، ١٣٨٩هـ.

- تأويل مشكل القرآن:
لابن قتيبة، تحقيق: السيد/ أحمد صقر، ط: دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ.

- التبصرة والتذكره:
للصّيمري، تحقيق: الدكتور/ فتحى أحمد ومصطفى، ط: مركز البحث العلمى جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.

- التذكرة فى القراءات:
لابن غلبون، تحقيق: الدكتور/ عبدالفتاح بحيري، ط: الزهراء للإعلام العربى، ١٤١٠هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح:
للأزهري، ط: عيسى البابي الحلبى ، القاهره.

- تفسير بن جرير الطبري:
تحقيق: محمود محمد شاكر، ط: دار المعارف ، ١٣٧٤هـ.

- التكملة والذيل والصلة:
للساغانى، تحقيق: عبدالعليم الطحاوى، وعبدالحميد حسن، ط: دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.

- التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح:
لابن برى، تحقيق: الدكتور/ مصطفى حجازى، والدكتور/ عبدالعليم الطحاوى، ط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٠م.

- تهذيب اللغة:
للأزهري، تحقيق: لجنة ، ط: المؤسسة المصرية العامة .

- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب:
للثعالبى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: نهضة مصر ، ١٣٨٤هـ.

- جامع الأصول:
لابن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة الحلوانى ، ومطبعة الملاح، ومكتبة البيان.

- الجمل في النحو:
لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور/ على توفيق، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٤هـ.

- جمهرة الأمثال:
لأبى هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، ط: المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

- الجمهرة في اللغة:
لابن دريد، تحقيق: الدكتور/ رمزى بعلبكى، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب:
ط: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.

- حاشية الشنمى على مغنى اللبيب:
ط: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، ١٣٠٤هـ.

- الحجة: للقراء السبعة:
لأبى على الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجى، وبشير جويجاتي ، ط: دار المأمون.

- حجة القراءات:
لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغانى، ط: مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ.

- خزانة الأدب:
للبغدادي، تحقيقك عبدالسلام هارون، الخانجى بالقاهره، ١٤٠٩هـ.

- الخصائص:
لابن جني، تحقيق: الشيخ محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ.

خلاصة الأثر:
لمحمد المحبي، مصورة الطبعة الوهبية سنة ١٢٨٤هـ.

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم:
للأستاذ/ عظيمه ، مطبعة إحسان– القاهرة.

– الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون:
للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور/ أحمد الخراط، نشر دار القلم بدمشق، ١٤٠٦هـ.

– دقائق التصريف:
للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: الدكتور/ أحمد ناجى القيسى، والدكتور/ حاتم الضامن، والدكتور/ حسين تورال، ط: المجمع العلمى بالعراق، ١٤٠٧هـ.

– ديوان أبى نواس:
مصورة المطبعة العمومية بمصر ، بشرح: محمود واصف.

– ديوان الأعشى:
تحقيق: الدكتور/ محمد محمد حسين، ط: مكتبة الآداب بالقاهره سنة ١٩٥٠م.

– ديوان امرئ القيس:
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م.

– ديوان الخطيئة:
تحقيق: الدكتور/ نعمان ط: مصطفى الحلبي، ١٣٧٨هـ.

- ديوان الخنساء:
دار صادر.

- ديوان ذو الرمة :
ط: المكتب الإسلامى، ١٣٨٤هـ.

- ديوان الشماخ:
تحقيق: صلاح الدين هادى، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م.

- ديوان عنترة:
تحقيق: محمد سعيد المولوى، المكتب الإسلامى.

- ديوان الفرزدق:
تحقيق: الصاوى، القاهرة، ١٣٨١هـ.

- ديوان قيس بن ذريح:
تحقيق: حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

- ديوان كثير عزة:
جمع: إحسان عباس، ط: بيروت، ١٣٩١هـ.

- ديوان النابغة الذبيانيك
تحقيق: شكرى فيصل، بيروت، ١٣٨٨هـ.

- ديوان الهذليين:
الدار القوميه للطباعة والنشر، القاهره ، ١٣٨٥هـ.

- الزاهر فى معانى كلمات الناس:
لأبى بكر بن الأنبارى، تحقيق: حاتم الضامن، بغداد، ١٣٩٩هـ.

- السبعة فى القراءات:
لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور/ شوقى ضيف، دار المعارف بمصر ، ١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب:
لابن جنى، تحقيق: الدكتور/ حسن الهنداوى، ط: دار الفكر ، دمشق.

- سنن أبى داود:
مصطفى البابى الحلبى ، ١٣٧١هـ.

- سنن النسائى:
مصطفى البابى الحلبى ، ١٣٨٤هـ.

- شرح أبيات المغنى:
للبغدادى، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد .

- الدقاق:
دار المأمون ١٣٩٣هـ.

- شرح أدب الكاتب:
للجواليقي، مكتبة القدس، ١٣٥٠هـ.

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك:
ط: عيسى البابى الحلبى، القاهره.

- شرح التسهيل:
لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، ط: هجر، ١٤١٠هـ.

- شرح جمل الزجاجي:
لابن عصفور، تحقيق: الدكتور/ صاحب أبو جناح، ط: بغداد، ١٤٠٠هـ.

- شرح ديوان المتنبي:
للمعري، تحقيق: الدكتور/ عبدالمجيد أبو دياب، ط: دار المعارف ، مصر.

- شرح ديوان المتنبي:
لابى البقاء العكبري، ط: دار المعرفة، بيروت.

- شرح الرضي على الشافي :
تحقيق : محمد نور ، ومحمد الزفزاف، ومحي الدين عبدالحميد، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح القصائد السبع الطوال:
لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط: دار المعارف، بمصر ، ١٣٨٢هـ.

- شرح الكافية الشافية:
لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

- شرح المفصل:
لابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت.

- الصحاح:
للجوهرى، تحقيق: عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية.

- صحيح مسلم :
بشرح: النووى، مراجعة: الشيخ/ خليل الميس، دار القلم ، ١٤٠٣هـ.

- عناية القاضي وكفاية الراضي :
لشهاب الدين الخفاجي

- العين:

للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور/ مهدى المخزومى، وإبراهيم السامرائى، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد، ١٩٨٠م.

- الغريبين:

للهروى، تحقيق: الدكتور/ محمود محمد الطناحى، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، بالقاهرة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- الغنية فى أخبار علماء توات:

لابن أبا، مخطوطة بحوزه الأستاذ عبدالمجيد بن على رياش.

- الفاخر فى الأمثال:

للمفضل بن سلمة، تحقيق: عبدالعليم الطحاوى، ط: عيسى الحلبى، ١٣٨٥هـ.

- فتح البارى:

لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة.

- الفريد في إعراب القرآن المجيد :

للمنتجب الهمذاني، تحقيق د/ فؤاد مخيمر، و د/ محمد النمر، ط/ قطر، ١٤١١هـ.

- القاموس المحيط:

للفيروز آبادي، ط: مصطفى الحلبى، ١٣٧١هـ.

- قطف الزهرات فى أخبار علماء توات:

لمحمد ابن عبدالعزيز التواتي ، ط/ المؤسسة الوطنية بالجزائر ١٩٨٥م.

- الكافى بشرح الإيضاح :
لابن أبى الربيع، مخطوط.

- الكتاب:
لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة ، سنة ١٣٨٨هـ.

- كتاب الشعر :
لأبى على الفارسي، تحقيق: الدكتور/ الهنداوى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

- كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس :
للمعافري ، تحقيق الدكتور/ محمد ولد كريم.

- الكشاف للزمخشري :
شركة ومطبعة الحلبي

- لسان العرب:
لابن منظور، مصوره طبعة بولاق.

- مجاز القرآن:
لأبي عبيدة، تحقيق: الدكتور/ فؤاد سزكين، الخانجي بالقاهرة ١٣٧٤هـ.

- مجالس ثعلب:
تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٠هـ.

- الجماهر في معرفة الجواهر :
لأبي الريحان البيروني، الطبعة الأولى.

- المحرر الوجيز:

لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام الشافى، دار الكتب العربية، بيروت، ١٤١٣هـ.

- المحتسب :

لابن جني ، تحقيق : علي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، ط/ دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.

- مختصر شواذ القراءات:

لابن خالوية، نشر براجستراس، ١٩٣٤م.

- المذكر والمؤنث:

لأبي بكر بن الأنبارى، الجزء الأول، تحقيق: الشيخ/ عبدالخالق عظيمة ، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ.

- المسائل البغداديات:

لأبي على الفارسى، تحقيق: صلاح الدين الشنكاوى، ط: العانى ببغداد.

- المسائل الحلبيات:

لأبي على الفارسى، تحقيق: الدكتور/ حسن الهنداوى، ط: دار القلم ، دمشق، ١٤٠٧هـ.

- المسائل العسكرية:

تحقيق: محمد الشاطر ، ط: المدني بالقاهرة ، ١٤٠٣هـ.

- المسائل العضديات:

تحقيق: جابر المنصورى، ط: عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ.

- مسند الإمام أحمد:
مصورة الميمنية.

- مشكل إعراب القرآن:
لمكى بن أبي طالب، تحقيق: ياسين القواس، ط: دار المأمون ، الثانية.

- المصباح المنير:
للفيومي، مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.

- مصابيح الجامع الصحيح:
لبدر الدين بن الدماميني، مصورة بقسم المخطوطات بعمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية.

- معانى القرآن:
للأخفش، تحقيق: الدكتور/ فائز فارس، ط: الكويت، ١٤٠١هـ.

- معانى القرآن:
للفراء، تحقيق: النجار، ويوسف نجاتى، والشلبى، ط: الهيئة المصرية.

- معانى القرآن وإعرابه:
للزجاجى، تحقيق: عبدالجليل شلبى، ط: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- معجم الأدباء:
لياقوت الحموى، دار الفكر ١٤٠٠هـ.

- المعجم الجغرافى للبلاد السعودية:
للشيخ محمد العبودي.

- معجم ما استعجم:

للبكرى، تحقيق: مصطفى السقا، ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٤هـ.

-المعجم الوسيط:

اخراج: الدكتور/ إبراهيم أنيس ورفاقه، ط: بيروت، إحياء التراي العربي.

- المغنى:

لابن هشام ، تحقيق: الدكتور/ مازن المبارك، وعلى حمد الله، ط: دار الفكر ، بيروت، ١٩٧٢م.

- مفردات ألفاظ القرآن:

للراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان داوودى، ط: دار القلم ، دمشق، ١٤١٢هـ.

- المقتصد:

للجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، ط: وزارة الثقافة والإعلام ، العراق، ١٩٨٣م.

- المقتضب:

للمبرد، تحقيق: عبدالخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه، القاهره، ١٣٨٥هـ.

- المخلص فى ضبط القوانين النحويه:

لابن أبى الربيع، تحقيق: على بن سلطان الحكمي، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

- المنصف:

لابن جنى، تحقيق: لجنة . الطبعة الأولى.

- المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام:
للدماميني، حاشية على المغنى، ط: الهيئة بمصر.

- الموشح:
للمرزبانى، تحقيق: على البجاوى، ط: نهضة مصر، ١٩٦٥م.

- الموطأ:
للإمام مالك ، تصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقى، كتاب الشعب .

- نتائج الفكر:
للسهيلى، تحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ١٤٠٤هـ.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه:
للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهدى عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات بالكويت، ١٤٠٧هـ.

- النوادر:
لأبى زيد، تحقيق: الدكتور/محمد عبدالقادر أحمد، ط: دار الشروق ، ١٤٠١هـ.

فهرس الموضوعات